

الربيع العربي : عودة الإنسان

نزار بدران

المحتويات:

المقدمة:

الفصل الأول: سمات النظام العربي عشية الثورات العربية

أولاً: الوطن العربي في ظل التجزئة

- الحكم الشمولي
- التبعية
- التسلح

ثانياً: الأسس البنيوية للدولة القطرية العربية

- الشرعية
- الزبائنية السياسية
- الفساد الاقتصادي
- دولة اللامؤسسات

ثالثاً: تحديد التناقض الرئيسي وترتيب الأولويات

- أنظمة التجزئة
- الحركة الوطنية الفلسطينية
- التناقض الرئيسي

رابعاً: النظام السياسي والاقتصادي العربي وعلاقته بالربيع العربي

- السير عكس التاريخ
- وجدان عربي مشترك
- اقتصاد أنظمة التجزئة
- الإنقاذ قبل فوات الأوان

الفصل الثاني: حتمية الربيع العربي

أولاً: التطورات الحداثية العميقة في المجتمعات العربية

ثانياً: عنف الأنظمة وسلمية الثورة

- الفترة الناصرية
- سياسة العنف الممنهج
- الوحدة في مواجهة العنف

ثالثاً: الحركات الإسلامية في زمن الربيع العربي

- مصر
- المغرب
- تونس

الفصل الثالث، الفكر أولاً ودائماً

أولاً: الطرح الفكري ضرورة حيوية لنجاح المشروع الديمقراطي

- زمن الردة
- الفكر أولاً

ثانياً: أسس الدولة الديمقراطية

- الديمقراطية حتمية تاريخية
- الدستور التوافقي
- محورية المجتمع المدني في البناء الديمقراطي

ثالثاً: المجتمع المدني وكيفية تنظيمه

- أنواع المجتمعات المدنية
- الحكم الرشيد
- غياب المجتمع المدني والاستبداد

رابعًا: العلمنة الاجتماعية أساس الدولة العلمانية

- العلمانية الإيجابية والعلمانية السلبية
- العلمنة الاجتماعية

خامسًا: حقوق المرأة

سادسًا: مفهوم الأمة القومية

سابعًا: الأسس الحضارية للربيع العربي

الفصل الرابع: مختارات فكرية في ضوء الربيع العربي (مقالات منشورة للكاتب)

1. الديمقراطية ودولة المواطنة بديلاً للاستبداد والدولة الطائفية

2. في ضرورة فهم الترابط بين ظواهر وأعماق التاريخ

3. حدود الدولة العربية والوهم القاتل

4. المذاهب الشمولية ومصادرة الفكر

5. الهجرة إلى الغرب: البحث عن النعيم أم الهرب من الجحيم

6. البحر المتوسط، شرق فاصل أم جسر واصل

7. الربيع العربي استكمال الاستقلال الوطني

8. مفكرونا والعمى الأيديولوجي

9. الخروج من سايكس بيكو محاولة لنقد الفكر الفلسطيني

10. الربيع العربي ودور الشباب في مواجهة جمود النخبة

11. الدولة أولاً والسلطة ثانيًا: أحزاب مصر ما بعد الثورة

12. الدرس اللاتيني لعسكر مصر: الاختيار بين الانسحاب أو الانهيار
13. الخيار السليم في زمن الخيارات الصعبة
14. الرؤى الخلاصية وأوهام نهاية التاريخ
15. مفاتيح لفهم إشكاليات مؤتمر المناخ في باريس
16. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير

خلاصة: الربيع العربي بعد تسع سنوات: الشرح والتحليل بدل القذح والتضليل
قائمة المراجع:

المقدمة

كنا قد بدأنا هذا العمل (الكتاب) عام 2016؛ لكن تعثُر الربيع العربي، وانتشار العنف المرتبط بالثورات المضادة خلق نوعاً من الإحباط بين الناس على امتداد الوطن العربي؛ وهو ما دفعنا إلى انتظار عودة الأمل قبل نشر هذا الكتاب، فقد أثبت انفجار الثورة السودانية وبعدها الجزائرية أن الشعوب لا تُقهر وأن التاريخ لا يرجع إلى الوراء.

من خلال هذه السطور أريد أن أنقل ما يشعر به المواطن العادي، وأن أحول هذا الشعور إلى جملة أفكار بسيطة واضحة بعيداً عن كل التحليلات الأكاديمية الكلاسيكية والتي هي مجال المختصين بعلوم السياسية والمجتمع، أحاول أن أوصل للمواطن ما قد يشعر به مواطن آخر مثلي ليس مختصاً في السياسة أو الاجتماع؛ لكنه مهتم بالشأن العام، يرى ويعيش معاناة الناس العاديين.

الفكر هو أساس كل عمل إنساني واعي، للأسف لم نر منذ اندلاع الثورات العربية - التي فاجأت الجميع بين كتابنا ومفكرينا - من استطاع أن يطرح فكرًا بمستوى وأهمية الحدث. أن تكون مع أو ضد نظام لا يغير شيئاً من واقع الحدث، فذلك مرتبط بتراكمات بالماضي، وبآمال كثيرة يحملها المستقبل. معرفة هذين البعدين وتحليل معطيات السنوات التي انقضت وما آلت إليها الأمور بأوطاننا، ومحاولة دراسة آمال جيل الشباب وتطلعاته؛ هو ما قد يعطي مؤشراً لمستقبل هذه الأمة.

نأمل أن يجد القارئ ضالته في هذا الكتاب، وأن يعطيه مفاتيح لفهم المجتمع الذي يعيش فيه وتطوراتهِ، وصورة واضحة لما تعنيه الكلمات والتعبير التي قد يسمعها ويقراها، وأفكاراً جديدة لإنارة طريق المستقبل، ووسائل علمية للدفاع عن أمله بمستقبل حر والانعقاد من عقود الاستبداد والعبودية.

الفكر المستقل خارج الصراعات المفروضة علينا والبدء بوضع فكر للحراك الربيعي العربي هو من سيضيف البعد النظري الضروري لنجاح الثورة، وهو الدور المناط بشباب الأمة وعقولها، بعيداً عن القوالب الفكرية الجاهزة.

ليس انفجار الربيع العربي نهاية عام 2010 في تونس وما تبعه من ارتدادات عنيفة ما زلنا نعيشها حتى هذه اللحظة بطول الوطن العربي وعرضه وليد الصدفة أو رد فعل على حدث ما، وإنما تتويج لسنوات طويلة من التراكمات الاجتماعية استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً.

عمومية الربيع العربي يطرح علينا إشكالية وجود الأمة الواحدة بكل مكوناتها اللغوية والعرقية ومرجعياتها الدينية والثقافية (ونحن لا نستعمل كلمة عربية إلا بهذا المفهوم الشامل؛ أي الانتماء الى الوطن الممتد من الخليج إلى المحيط وليس إلى فئة محددة)، وضرورة الانطلاق نحو حلول جامعته تنطلق من تكامل الدول والشعوب، تاركة خلفها ذكريات الماضي المؤلمة، وتضع الإنسان العربي في مركز أي جهد أو نشاط، بحيث يكون هو الهدف الرئيس الدائم، ومن أجله وإباراته تُوضع السياسات وتحدد المناهج؛ فحرية المواطن بالفكر المستقل ستخرج هذا الإنسان الجديد من مربع الشيء والوسيلة، وتدخله إلى عالم الإنسانية الرحب.

تمكن الأوروبيون رغم اختلاف لغاتهم وحروبهم القديمة والحديثة، والتي استمرت لألف عام من وضع أسس هذا التكامل المنشود، وإنهاء الصراعات المسلحة لصالح بناء جامع يحفظ مصالح وخصوصيات كل شعب، ويؤمن إنسانية المواطن والمركزية المطلقة لموضعه.

هل سنتمكن على ضفاف جنوب وشرق المتوسط من اتباع هذا النموذج؟! هذه الدراسة هي محاولة متواضعة لفهم أسباب الربيع العربي الحقيقية انطلاقاً من معطيات مادية تراكمية، كذلك هي محاولة استقراء المستقبل بناء على نفس النهج. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن لدولنا العربية، وربط حاضرتنا بماضيها من باب المقارنة واكتشاف الهوية، وربط حاضرتنا ومستقبلنا من منظور بناء الدولة الحديثة المُحترمة لقواعد حضارة هذا الزمن.

مجموعة من الافكار والآراء أطرحها على القراء؛ لإثارة النقاش حتى نتمكن جميعاً من إغناء المحتوى الفكري للربيع العربي، والذي نحن بأمس الحاجة إليه بعد أن أغلق النظام العربي كل منافذ التفكير الحر.

الفصل الأول سمات النظام العربي عشية الثورات العربية

أولاً: الوضع العربي في ظل التجزئة

ساهمت الإيديولوجيات المختلفة في بناء الدول الوطنية العربية الحديثة الناتجة عن تمزيق الدولة العثمانية، وحددت تلك الدول ماهية نظمها، فكانت في أغلبها إما ذات بُعد قومي، كالقوميين العرب بقيادة "جمال عبد الناصر"، أو حزب البعث العربي الاشتراكي، ذات بعد عسكري انقلابي، وإما ملكيات مطلقة ذات بُعد ديني يتبع التراث وأمجاد الماضي كالحركة الوهابية المتحالفة مع حكم آل سعود.

■ الحكم الشمولي

نقاط التقاطع لكل هذه الأنظمة هو شموليتها، فهي تتبنى أيديولوجيا إقصائية وحكم بولييسي عنيف، أي أنها لا تترك مكاناً للرأي الآخر والحزب الآخر؛ فالمُعترضون هم إما عملاء للغرب عند القوميين، أو مصدر فتنة للأمة، ويخترعون البدع التي لا تتوافق مع عادات وتقاليد مجتمعات وأنظمة الدول ذات الهيمنة الدينية. هم أيضاً متوافقون على إبعاد الأحزاب الدينية ذات البرامج السياسية؛ أمثال الإخوان المسلمين. بُعدهم الديني يقتصر على مظاهر طاعة السلطان ولخدمته فقط.

وُلدت على هامش هذه السلطات الاستبدادية اتجاهات وأحزاب بقيت صغيرة وليست ذات فعالية تُذكر؛ كالأحزاب الشيوعية وبعض الأحزاب القومية. الهدف الأساسي والوحيد لهذه الأنظمة كان دائماً كيفية بقائها واستمراريتها، وكل نشاط أو فعل أو تناقض ما، داخلي أو خارجي، يُوظف لهذا الهدف الأوحده. من هذا المنظور نستطيع أن نفهم ما أحاط بالأمة؛ فالهزائم أمام إسرائيل هي بسبب عدم أولوية العداء لإسرائيل في نظر هذه الأنظمة، بل على العكس يمكن التحالف معها، أو التغاضي عما تفعله في الشعب والأرض الفلسطينية. الأولوية هي دائماً

للسيطرة الأمنية ومراقبة الناس، وليس لتأمين حاجات المواطن وسعادته، فالفشل على مستوى التنمية نابع من عدم الاكتراث بالاقتصاد بشكل فاعل، بالإضافة إلى عدم كفاءة مزمّن للمسؤولين.

غلب على سلوك الأنظمة العربية تبذير ثروات الأمة البترولية أو المعدنية، وتحويل عائداتها للبنوك الغربية لحسابات خاصة، ودون استثماره داخليًا إلا بمقدار ما يُفيد السلم الاجتماعي ويحافظ على بقاء النظام. بالإضافة إلى تخلف الزراعة في دول زراعية بامتياز مثل السودان أو العراق، والفشل في تحقيق الأمن الغذائي والمائي، وسياسات التصنيع الغير ذات جدوى كما حدث خلال الستينيات في مصر أو في الجزائر خلال السبعينيات، والتي فشلت كلها بسبب نفشي الفساد في الدوائر صاحبة القرار، وانعدام أي آلية جادة لمراقبة شعبية أو برلمانية.

أدت السياسات الفاشلة للنظم العربية إلى انخفاض مستوى العلم والتعليم، وتفشي الأمراض والفقر (تقارير الأمم المتحدة للتنمية في العالم)، وضعف النظام الصحي، عدم وجود كفاءة اجتماعية فعالة، ومنع الناس من التنقل بسهولة للبحث عن فرص عمل وإغلاق الحدود، عدم وجود أي مشاريع جادة تؤسس للتعاون الإقليمي الاقتصادي (النموذج الفاشل لتجربة الوحدة المغربية)، انكفاء الدورة الاقتصادية على عملية داخلية محضة لكل دولة بدون بُعد إقليمي، والمحاولات الفاشلة لبعض الدول لربط اقتصادها مع الغرب والابتعاد عن التعاون مع جيرانها الأكثر قُربًا مثل المغرب والجزائر، ذوي الحدود المغلقة بينهما أمام السلع والمسافرين (مثال إغلاق مناجم الفحم المغربية بجرادة بجوار مدينة وجدة الواقع بمحاذاة الحدود مع الجزائر؛ لعدم تمكن إرسال الفحم إلى محطة الكهرباء الجزائرية المجاورة، وتسريح 5000 عامل في بداية الثمانينات). الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي مثل النفط، والذي يُشكل ما بين 70% من الدخل القومي للسعودية إلى 98% في الجزائر، مما يمنع تنوع البنية الاقتصادية ويضع موازنة الدول تحت رحمة الأسواق العالمية.

الحروب مع الجيران مثل العراق وليبيا والمغرب والجزائر، بدل الانفتاح والتعاون والبحث عن التكامل الاقتصادي وبناء الجسور بين الشعوب. هذا هو نتاج الانفراد بالسلطة واستعمال كل الوسائل للبقاء فيها، مما لا يُغني إلا الفاسدين، ولا يضع الشخص المناسب في المكان المناسب، أو اختيار السياسة المناسبة للظرف المناسب؛ بل يُفضل الرجل الفاسد المطيع والسياسة التبعية التي تحمي النظام من شعبه.

■ التبعية

ارتبطت مآسي الأمة منذ عقود بأسباب عديدة داخلية أو خارجية، ولكن رأس الأسباب وأساس البلاء هو تلك المعادلة التي تحكم الأنظمة العربية، وهو مصلحة الآخرين (الدول الأخرى) مُقابل مصلحة النظام وبقائه، وليس مصلحة الآخرين مقابل مصلحة الدولة أو الأمة. ومثال ذلك ما فعله الرئيس المصري حسني مبارك ومن بعده عبد الفتاح السيسي من إكمال حصار غزة الإسرائيلي، والذي لا يُعقل أن يكون بهدف مصلحة مصر الوطن؛ بل مصلحة بقاء النظام فقط، وذلك عن طريق الحصول على رضى إسرائيل وأمريكا. أي أن مصلحة النظام بالبقاء هي إذاً مقابل مصلحة إسرائيل بحصار القطاع، وبكل تأكيد فإن مصلحة مصر الوطن والشعب هي في دعم قطاع غزة ورفع الحصار عنه وليس العكس.

نرى الشيء نفسه والأسباب نفسها في الحرب العراقية الإيرانية أو احتلال الكويت، ليس هناك أي مصلحة موضوعية للعراق الوطن والشعب لدخول حروب مع جيرانه، لا أول لها ولا آخر، بل خرج منها مُدمراً، فقط هي مصلحة صدام حسين بالبقاء وإبعاد أي شبح للتغيير الداخلي.

ليس هناك أي مصلحة للشعب السوداني، لا في شماله ولا في جنوبه، بانفصال الجنوب والذي حرم السودان من مصادر الطاقة والبترو، فقط الحرب التي خاضها النظام السوداني على مدار عقود ضد الجنوبيين واضطهادهم وقتل الملايين منهم ؛ لإبعاد أي أمل ديمقراطي هو سبب ذلك، بقاءه أصبح مرهوناً بالموافقة على المطالب الانفصالية، وشعب السودان في الجنوب لم يستفد من ذلك، لأنه بدوره وقع ضحية نظام مشابه لم يبحث إلا عن نهب الثروات البترولية للدولة الجديدة. إسرائيل وداعموها وحدهم هم المستفيدون من تجزئة الأمة وتمزيقها. ويمكننا أن نضاعف الأمثلة كالحرب المغربية الجزائرية، وحرب الصحراء الغربية، وحروب القذافي مع تشاد وغيره.

هذه هي طبيعة الأنظمة الشمولية العربية منذ وُجدت؛ تبحث فقط عن البقاء، ولا تتوانى باستدعاء القوى الأجنبية للتدخل؛ فمثلاً في عام 1945 وُقِع اتفاق أمن الخليج الذي كرس الهيمنة الأمريكية على مصادر النفط بالخليج العربي، مقابل دعم بقاء النظام. وحديثاً التدخل الروسي والإيراني بسوريا بطلب من النظام لمواجهة شعبه.

■ التسلح

تتسلح الأنظمة الشمولية العربية؛ لتحقيق هدفها بأنواع الأسلحة المختلفة؛ لكنه يستخدم فقط في حروبها مع جيرانها، أو منذ الربيع العربي ضد شعوبها، كما حدث في سوريا، أو كما رأينا في البحرين عندما دخلت قوات درع الجزيرة السعودية لقمع الحراك الديمقراطي، أو حتى حرب التحالف العربي في اليمن.

مليارات الدولارات من الجهد العربي والثروات العربية تذهب لتقوية هذه الجيوش العربية، والتي ليس لها إلا عقيدة واحدة؛ وهي حماية النظام، وكم أخطأنا عندما كنا نسعد بسماع النشيد الوطني السوري حماة الديار عليكم سلام، وكم كنا واهمين عندما تصورنا أن الجيش والشعب يد واحدة في مصر، وهو الذي ارتكب انتهاكات (رابعة العدوية والنهضة) وغيرهما بعد انقلابه على الديمقراطية، وهو يحمي ويدافع عن إسرائيل في سيناء بمشاركته في حصار غزة.

ثانياً: الأسس البنيوية للدولة القطرية العربية

نرى ونقرأ يومياً ما يكتب على الصفحات الإلكترونية من استغراب المواطنين من التناقض الهائل بين إمكانيات الأمة الاقتصادية والإنسانية من جهة، ونقص رفاهية المواطن العربي وأمنه وتدهور حاله من جهة أخرى، وهو ما يؤدي غالباً إلى مطالبة المسؤولين في الدولة التحلي بالنزاهة والابتعاد عن الفساد، والعمل الدؤوب لخدمة المواطن، لكن هذه المناشدات لم تؤدِّ إلى شيء، إلا إلى مزيد من إهدار حقوق الناس.

هل الزعماء والمسؤولون العرب طرش بكم لا يريدون الاستماع؟! وهل تغيير الأمور يعتمد فقط على إرادتهم واستماعهم لهموم المواطن؟ الحقيقة أن الأزمة ليست عند الرئيس، أو الوزير، أو مدير المؤسسة، أو مسؤول معين، ولكنها داخل البنية التركيبية للدولة العربية الحديثة، والتي قامت بعد التخلص من الاستعمار، والحصول على الاستقلال.

بنيت الدولة العربية على أسس أربعة؛ وهي الزبائنية السياسية بشقيها الداخلي والخارجي، الفساد الاقتصادي والنهب الممنهج، ضعف المؤسسات وتبعيتها، وتبني السلطة لمفهوم الشرعية الذاتية. هذه السمات هي ما يميز الدولة العربية بعد الاستقلال، ويفسر في الوقت نفسه فشلها، وهو ما أدى إلى الخلط بين السلطة والدولة، وبين الدولة والملك الخاص، وتسخير مؤسسات الدولة لمصلحة النظام فقط، وفي معظم الأحيان لأشخاص النظام وعائلاتهم وأقاربهم، أو في أحيان

أخرى لقبائلهم وطوائفهم. فالسلطة ليست في خدمة الدولة ومؤسساتها، لتحقيق مصالح المواطن، وإنما المواطن ومؤسسات الدولة لخدمة السلطة وأصحابها، وتأمين امتيازاتهم.

■ الشرعية

في الدولة الحديثة الديمقراطية والتي انتشرت بشكل واسع بكل بقاع الأرض باستثناء دول العرب، منطلقة من أوروبا العتيقة إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، أو أفريقيا السوداء وشرق أوروبا منذ انتهاء الحقبة السوفيتية، تستمد السلطة شرعيتها من الشعب عن طريق الانتخابات الحرة الديمقراطية، في ظل مراقبة تعددية، وبعد حملات متوازنة للتنافس بين الأحزاب، ينظمها الدستور وهيئات مستقلة عن السلطة.

أما في بلاد العرب عامة؛ ما زال مصدر الشرعية هو السلطة نفسها، والتي تشرعنُ نفسها حق البقاء والاستمرار متلحفة بشرعيات لا تمت للدولة الحديثة بصلة؛ بل مرتبطة بالماضي، وخاصة الشرعية الغيبية المرتبطة بالدين، أو الشرعية الوراثية في الملكيات أو جمهوريات التوريث. هذا النظام الذي ساد العالم قبل ميلاد القوميات والدولة الحديثة، كما حلله عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو" بوصفه للإقطاع، حيث يختلط العام بالخاص، والملك بالملكية، ويتعامل الملك مع الناس من منطلق عمال المزرعة. ولدت الدولة الحديثة بعد انهيار النظام الإقطاعي، أو ما يسمى نظام السلالة المالكة (ديناستي)، وذلك عن طريق خلق مؤسسات الدولة المستقلة عن السلطة، والفصل التام في السياسة بين الخاص والعام.

لغاية الآن نحن في نظام قبلي لا علاقة له بالدولة الحديثة إلا شكلياً، الجيش في مصر مثلاً هو مصدر الشرعية، العائلة المالكة بالسعودية والمغرب هي مصدر الشرعية، القبيلة هي مصدر الشرعية في نظام البعث السوري المرتكز على الطائفة العلوية ضد أغلبية الشعب السوري.

قد تجري بهذه الدول انتخابات، ولكن حتى ولو كانت حرة ومراقبة فإنها لا تهدف إلى اختيار السلطة الحاكمة، وإنما تهدف إلى اختيار وسائط بين الشعب والسلطة، فالشعب بهذه الانتخابات لا يصل إلى السلطة مطلقاً ولا ينتخبها، فالبرلمانات العربية في أحسن الأحوال هي غرف تسجيل، حيث يقوم النائب العربي في الدول العربية - حتى ولو كان منتخباً - بدور الوسيط بين عائلته أو قبيلته والسلطة فقط، وذلك للحصول على بعض المصالح وتحقيق بعض المطالب الخاصة. في هذا النوع من الانتخابات يضطر المواطن أن يختار ممثلاً من عائلته أو قبيلته أو عشيرته للعب دور الوسيط لدى السلطة، وهو ما يكرس المفهوم القبلي والطائفي بدلاً عن استبعاده، كما نرى مثلاً في لبنان.

انتخاب الوسيط لدى السلطة حتى ولو كان حرًا هو إضرارًا بالديمقراطية والتلاحم الشعبي ووحدة الأمة. هناك فرق عند المواطن بين اختيار من يتوسط له عند النافذين وأصحاب القرار، وبين انتخاب أصحاب القرار أنفسهم. انتخب الشعب المغربي حكومته والشعب الإيراني رئيسه ولكنهما في كلا الحالتين لم ينتخبوا صاحب القرار، والمستولي على الشرعية الحاكمة الحقيقية والتي هي بيد المخزن من جهة، والولي الفقيه من جهة أخرى.

■ الزبائنية السياسية

تبنى السلطة الفاقدة للشرعية الحقيقية – المستمدة من الشعب - علاقاتها مع المجتمع على مبدأ الزبائنية السياسية الداخلية، والمرتبطة عضويًا بالفساد المالي، والذي هو السمة المكملة لها، حتى ولو اختلف عنها في المفهوم.

الزبائنية السياسية كما درسها أستاذ السياسة الأمريكي "جيمس سكوت"، والمختص بالدراسات الاجتماعية الفرنسي "جان فرانسوا ميدار" هي: العلاقة غير المتكافئة بالقدرات والمركز بين طرفين، يستعملها الطرف القوي (المسؤول السياسي) لشراء ذمم الناس، مقابل خدمات اجتماعية قد تكون حقوق أصلاً أو تجاوزًا للحقوق. هذا يعني الخلط التام بين المنصب السياسي ومصحة الشخص الذي يحتل هذا المنصب، فهو يقدم الخدمات الاجتماعية مقابل الولاء وأصوات الناخبين؛ فالخدمات الصحية مثلاً هي هبة من القائد، تعطى بمكرمات، وليست حقًا مضمونًا بالدستور.

الامتيازات الاقتصادية تُعطى للمقربين والنافذين في المجتمع لضمان ولائهم وأصواتهم في فترة الانتخابات، وهكذا في كل المجالات، التعليم والتسجيل بالجامعة أو الحصول على عمل وغيره. فلا يوجد في النظام الزبائني السياسي مؤسسات فاعلة للدولة؛ فوزارة الصحة أو التعليم أو العمل لا تستطيع تجاوز هذا النظام، ولا تستطيع تقديم أي خدمة للمواطن كحق له رغم ادعاء العكس.

مقابل الزبائنية الداخلية توجد هناك زبائنية خارجية تنظم العلاقة الفاسدة بين السلطة والقوى الخارجية الحامية لها، مقابل حماية ودعم الطرف الخارجي، حيث تؤمن السلطة خدمات لتلك الدول؛ مثل تسهيل الاستثمار، أو اتخاذ مواقف سياسة تناسبها، كما يحدث حاليًا بين بعض

دول الخليج أو مصر، وأمريكا وإسرائيل. الطرف القوي بهذه المعادلة هو الطرف الأجنبي والطرف الضعيف الذي يطلب الحماية هو السلطة، وذلك بعكس الزبائنية الداخلية.

■ الفساد الاقتصادي

يختلف الفساد المالي والاقتصادي عن الزبائنية السياسية، ولكنه يرتبط بها بشكل وثيق، وله نوعان: الأول هو الفساد الأصغر؛ ويقصد به الرشوة العينية التي تُقدم للمسؤول السياسي لإعطاء موافقته على مشروع أو تمرير تشريع. أي أن صاحب النفوذ الاقتصادي من رجال الأعمال الأغنياء عرب أو أجانب يشتري في هذه الحالة التشريع الذي سيسمح له بعمل ما يشاء من خصخصة المال العام، أو الحصول على امتيازات تمنع المنافسة الحرة، وبالتالي تسمح بالاحتكار وزيادة الأسعار، وقلة الجودة، وسرقة المواطن، والإضرار بالاقتصاد الوطني لصالح مجموعات المصالح النافذة.

أما النوع الثاني فهو الفساد الأكبر؛ والمرتبط ببنية النظام داخل الدولة منذ نشأتها وحتى خلال مرحلة التحرر الوطني التي سبقته، وهذا النوع من الفساد ذي علاقة باستيلاء مجموعة تمتن العنف السلطوي، هذا النوع من السلطة حولت الدولة الرأسمالية التي تبعت الاستقلال إلى دولة مافيووية، حيث يستولي المقربون والأقرباء على ثروات الأمة بقرار سياسي.

لا يستعمل الفساد في الدول الريعية للحفاظ على السلم الاجتماعي، وإبعاد شبح الاحتجاجات الجماهيرية والعنف ضد السلطة، وإنما على العكس تمامًا؛ فالشكل الأكبر للفساد لا يترعرع إلا في إطار العنف، كما أن القائمون على السلطة هم في معظم الدول العربية من العسكر، ويقومون باستخدام العنف المفرط، حتى ترتفع كلفة أي احتجاج ضد التحول الاقتصادي المافيووي، كاتمًا أي صوت منتقد.

يحلل المؤرخ الجزائري "محمد هاشماوي" الفساد بالجزائر في فترة التسعينيات والحرب على الإرهاب، وكيف توازى ذلك مع خصخصة الاقتصاد لصالح رجال الأعمال، الشيء نفسه رأيناه في مصر زمن حسني مبارك وبنفس الغطاء، فالحزب الواحد في هذه الدول ليس إلا غطاء شكلي للطغمة العسكرية الحاكمة؛ فأسماء مثل "عبد المؤمن خليفة" و"أحمد عز" و"رامي مخلوف" هي فقط الشجرة التي نراها وتحجب غابة الفساد.

ويبدو أن ظاهرة استعمال العنف لتمرير الفساد واستيلاء أشخاص مقربون على اقتصاد البلد هي ظاهرة عالمية أيضًا؛ رأيناها في تشيلي زمن "بنوشي" أو روسيا فترة "يلتسين" وبعده

"بوتين". ففي الفساد الأكبر السياسة هي من تعطي وتأخذ، وليس التطور الطبيعي للحركة الاقتصادية. فالعنف إذا هو وسيلة هذه الأنظمة لتحقيق الأرباح، والاستيلاء على المقدرات بدون معارضة، وتحت شعار الحرب على الإرهاب والتطرف الإسلامي في الدول الإسلامية، أو الشيوعية في تشيلي أو الفاشية في روسيا.

لا تستطيع هذه الأنظمة حتى في الدول الغنية السير نحو انفتاح اقتصادي، كما حدث في كوريا الجنوبية أو سنغافورة؛ لأنها وضعت نفسها في قفص فولاذي منذ البداية؛ فالانفتاح على المجتمع المدني يعني زوالها ومحاكمتها بعد حين، إلا أن خيارها الآخر بالانغلاق والتفوق يفتح الباب أمام الانقلابات داخل الطغمة العسكرية نفسها، هي إذاً دائماً بين نارين.

وصلت هذه الأنظمة العربية عن طريق الانقلابات العسكرية، أو بعد مرحلة التحرر الوطني، أو بالتوريث، واستمرت عن طريق قمع كل أشكال المعارضة، والحصول على دعم الدول الغربية تحت حجة الخطر الإسلامي؛ فمعظم تلك الأنظمة بنى اقتصاداً ريعياً مباشراً عن طريق الثروات الطبيعية، أو غير مباشر مثل ريع قناة السويس، أو دعم الدول النفطية الغنية، أو تحويلات المغتربين. في المقابل فإن انهيار هذا النظام الريعي وتبذير الثروات - كما حدث ويحدث هذه الأيام- يهدد استمرارية تلك الأنظمة.

■ دولة اللامؤسسات

السمة الأخيرة للدولة العربية هي سمة جامعة تفسر ما سبق ذكره، فضعف النظام المؤسساتي العربي هو سبب ونتيجة لغياب الدولة بعد سيطرة الطغم الحاكمة أو الأحزاب عليها وتسخيرها لصالحهم.

إن مفهوم الدولة حسب النظرية المؤسسية للفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" في كتابه روح القوانين عام 1748 هي حماية المواطن من الانفراد بالسلطة، والابتعاد عن العنف الطبيعي - الذي كان سائداً في سياق مفهوم الكل ضد الكل - وبالتالي تقنين العلاقات داخل المجتمع لصالح الجميع. لذلك وضع "مونتسكيو" مبدأ دولة المؤسسات، مؤكداً على الفصل التام بين السلطات الثلاثة؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية.

نرى أن المشكلة العربية تكمن في غياب الفصل بين السلطات؛ فالتشريع والقضاء وكل مؤسسات الدولة هي تحت تصرف السلطة التنفيذية، وتجبر أجهزة الدولة والمجتمع مثل الصحافة

والدبلوماسية والجيش والبوليس والمحاكم لتنفيذ رغباتها. لذلك نرى القانون في الدولة الديمقراطية المؤسساتية يعاقب الفاسد، بينما نفس القانون في الدول الديكتاتورية يحميه.

يؤدي ضعف دولة المؤسسات أيضًا إلى تغول الأحزاب وسيطرتها على مفاصل النظام، والخلط بين الدولة والسلطة لصالح الأخيرة، وهذا ما نراه مع الزعماء الأقوياء الذين ينقلون مؤسسة ومركز السلطة معهم عندما يغيرون منصبهم، هذا ما حدث في روسيا خلال لعبة الكراسي الموسيقية بين الرئيس "بوتين" و "مدفيد"، وأيضاً مع "أردوغان" في تركيا حسب موقعه في زمنه، والتغيير الذي أحدثه بين سلطة رئيس الوزراء وسلطة الرئيس. يحدث العكس تمامًا في دول المؤسسات القوية، فقد تعزل المؤسسة الرئيس وتحاكمه عند الحاجة. كما رأينا في البرازيل أو كوريا الجنوبية.

وقد دفع تسلط الأحزاب على السلطة حتى في دولة عريقة ديمقراطيًا كفرنسا الرئيس الأسبق "شارل ديغول" لإرساء الجمهورية الخامسة عام 1958؛ وذلك لإنهاء ما كان يسمى زمنه حكم الأحزاب. أما الدولة العربية فتفتقر للحد الأدنى من استقلالية المؤسسات، وهذا مرتبط ببنية هذه الدولة منذ الاستقلال، حيث حكم الطغمة واستئنارهم بالسلطة لا يتوافق مع وجود مؤسسات مستقلة تعمل وتراقب السلطة.

خلاصة القول: إن تطور وتوسع الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية وانفتاحها على العالم، لا يتناسب مع تفوق الأنظمة وتمترسها، خصوصًا مع ازدياد رفض الشعوب للفساد، وحالة التغيب القسري، كما رأينا حديثًا خلال انتخابات دول عديدة حول العالم. ونرى هنا أن الانفتاح على المجتمع المدني هو أنجع الوسائل لإبعاد خطر العنف والدمار الذي نراه في دول عربية عدة، وهو أيضًا وسيلتنا لبناء السلم الاجتماعي، والبدء بعملية ترميم المهدم وبناء مستقبل الأمة.

ثالثًا: تحديد التناقض الرئيسي وترتيب الأولويات

للأمة العربية تناقضات عديدة؛ أكثرها وضوحًا هو الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي لأرض فلسطين، ولكننا للأسف علينا أن نعترف أن تناقضنا الأساسي هو مع أنظمتنا العربية، فما ذكرناه سابقًا يبين مدى عبثية النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي تحت مظلة هذه الأنظمة. ترتيب الأولويات وتحديد التناقضات هو وسيلتنا لحلها؛ فمن يضع العربية أمام الحصان لن يذهب بعيدًا.

فقد تزامن احتلال فلسطين وتهجير الشعب الفلسطيني مع قيام دولة إسرائيل، وبدء إقامة الأنظمة العربية الشمولية وإجهاض أي تجارب ديمقراطية وطنية سبقت ذلك، مثلما حدث في مصر والسودان وسوريا.

■ أنظمة التجزئة

التجزئة العربية لم تُثبت داخل حدودها لتفصل ملايين الناس عن بعضهم البعض، وهم من أمة واحدة، إلا بفضل هذه الأنظمة، وبالتالي تحطمت على صخرة التجزئة كل آمال الشباب والمواطنون العرب بالحرية، حيث منع إغلاق الحدود الناس من التواصل فيما بينهم على مدى عقود، وباعد بين المواطن العربي والمواطن السوري؛ ما أدى إلى خلق الجنسيات القطرية؛ فلا أحد يذكر أن "عز الدين القسام" كان سوريا، فهو قائد الثورة الفلسطينية بالثلاثينيات، ومئات العراقيين المتطوعين استشهدوا في جنين داخل فلسطين قبل قيام إسرائيل، وذلك للدفاع عن الأرض المقدسة، فالانتماء للأمة كان هو الأساس، ولكن مع مرور سنوات العزلة والاستبعاد داخل الحدود الاصطناعية أصبحنا لا نعرف بعضنا البعض، وظننا أننا شعوب مختلفة لا تجمعنا إلا اللغة.

إن عدم معرفة التناقض الرئيسي وهو النظام العربي، واستبداله بالتناقض الثانوي على أهميته، وهو النضال ضد الصهيونية لتحقيق التحرر الوطني، هو السبب في فشلنا بحل كلا التناقضين، فلا حررنا فلسطين، ولا غيرنا واقعنا العربي. كما أدركت الأنظمة العربية ذلك؛ فدفعت دائماً باتجاه تجميد أي تطور اجتماعي داخلي نحو الحصول على الحد الأدنى من حقوق المواطن، فبعضها رفع شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، أي لا يُسمح لأي معارض ومطالب لحقوقه بالظهور، وطبعاً لم تكن هناك معركة، وإن وُجدت فهي هزيمة. وآخرون اكتفوا بالتباكي على فلسطين والفلسطينيين؛ لتغطية قمع المعارضة الداخلية، فكثير ممن وصلوا إلى الحكم وخصوصاً في الستينيات، كانوا يرفعون شعارات تحرير فلسطين كمبرر وستار لانقلاباتهم.

من ناحية أخرى، فإن خلافات الأنظمة العربية بين بعضها كانت لتحقيق مصالحها، وإشغال الناس بالمؤامرات الخارجية، وليست خلافات فكرية أو سياسية بحتة. فعندما استولى حزب البعث العربي الوندوي على العراق وسوريا؛ وهو حزب ذو فكر قومي يميني، تأملنا في زمنه وحدة القطرين، ولكن مسؤولي الحزب فضلوا أن ينقسم، ويحارب بعضه بعضاً، على أن

يوجدوا القطرين، كما مثلت تلك الخلافات أهم الأسباب لإفشال وحدة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا قبل ذلك.

أما بالنسبة للأحزاب الأخرى الضعيفة مثل الأحزاب الشيوعية أو الليبرالية على قلتها، فقد استمرت في عمى الرؤية رغم القمع الشديد الذي أصابها، حيث استمرت بطرح أولوية النضال ضد العدو الخارجي وتوحيد الطاقات، وذلك بدل المطالبة بحقوق المواطنين. طبعًا هي لم تجمع أحدًا ولم تُلحق الهزيمة بأي عدو، وإنما بررت قمعها من طرف السلطة بسكوتها عنه.

■ الحركة الوطنية الفلسطينية

توصلت الحركة الوطنية الفلسطينية أيضًا إلى المفهوم نفسه؛ أي استقلالية القضية الفلسطينية عن الأمة، وبذلك أصبحت عمليًا قضية الشعب الفلسطيني وحده، ورفعت الشعار الشهير وهو "عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية"، حتى لا يتدخلوا في شؤوننا، نحن سكتنا كفلسطينيين عن مذابح حماة سنة 1982، مع أننا كنا أيضًا نذبح من طرف نفس النظام السوري وبنفس السنة، ولم نتدخل في شؤون أحد، النتيجة كانت أن تدخلت الأنظمة في شؤوننا ليل نهار، واغتيل الكثير من قادة الثورة الفلسطينية بأيدي الأنظمة العربية، مثل (عز الدين القلق في باريس، وعصام السرطاوي ببرشلونة، وغيرهما كثيرون)، وفقدنا التواصل مع جماهير الأمة، والتي هي حقيقةً صاحبة القضية الفلسطينية الأولى والأخيرة، ففلسطين لم تكن في يوم دولة مستقلة، أو شعب مستقل بل كنا دومًا جزءًا من هذه الأمة.

الخطأ هنا أيضًا في تحديد التناقض الأساسي والثانوي، هو سبب إقدام الحركة الوطنية الفلسطينية على التوقيع على اتفاقيات أوسلو والاعتراف بإسرائيل، دون أن يعترف بحقنا في وطننا، وحق اللاجئين بالعودة، في المقابل، حصلنا على حلول شكلية، بينما استمرت إسرائيل في الاستيطان والتوسع على حساب أرض الآباء والأجداد. كما أن تناقض الشعب الفلسطيني هو أيضًا مع النظام العربي، والذي منعه ويمنعه من الانضمام إلى أمته، ويمنع أمته من الانضمام إليه؛ فالشعب الفلسطيني مهما جمع قواه - وهو لا يستطيع بسبب الحدود والأنظمة- لن يستطيع وحده أن يصل إلى أكثر من وضعية السود في جنوب أفريقيا قبل التحرر.

إن الانطلاق من التجزئة المفروضة منذ اتفاقيات (سايكس - بيكو)، والمكرسة دومًا في ظل الأنظمة العربية، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من التفرقة. فبالرغم من وجود الجامعة العربية، لم تُحلَّ أي إشكالية عربية بأيادٍ عربية، لا قبل انطلاق الربيع العربي ولا بعده. فلا حُلت القضية الفلسطينية، ولا منع انفصال جنوب السودان، ولا أوقف النظام السوري عن إجرامه.

■ التناقض الرئيس

الربيع العربي ببعده الشامل أعاد - حقًا - ترتيب الأولويات، ووضع التناقض مع النظام المبني على الاستبداد والتجزئة في المقام الأول، فهدف الحراك العربي الأساسي هو الحرية، وأحقية المواطن في اختيار قادته، والقوانين التي تنظم مجتمعه وحياته.

هذا الترتيب الجديد والعودة إلى وضع الحصان أمام العربية، هو الذي أزعج إسرائيل والصهيونية، والتي رأت بوضوح أن الأمة بدأت بالعودة إلى تركيبها الطبيعية، والتي لن يكون لإسرائيل فيها الغلبة والسيطرة. هذا الفهم الإسرائيلي للأحداث يفسر المواقف الإسرائيلية والغربية المتأثرة باللوبي الصهيوني من الربيع العربي، خصوصًا في مصر، ودعم عودة العسكر للسلطة، أو في سوريا من منع أي دعم فعال للثورة، وترك إيران وروسيا تعيثان فيها فسادًا.

الترتيب الصحيح للأولويات هو الذي سيكفل حل التناقضات الأخرى، وخصوصًا احتلال فلسطين، وإقامة إسرائيل وتشريد الشعب الفلسطيني. إن إقامة نظام عربي متكامل على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أطر ديمقراطية، حيث الشعب هو مصدر السلطات الوحيد، يحرم الأنظمة العربية وإسرائيل من مقومات وجودها، وهي تشتتت جهد الأمة وقدراتها للسيطرة عليها. تتوقع كل شعب عربي داخل حدود دولته الكنتونية منذ أكثر من سبعين عامًا، مما أدى إلى منع أي تطور علمي أو اقتصادي، وإغلاق الحدود المحكم يمنع التنقل بحرية للطلبة والمهنيين والباحثين، ويجهض أي مشاريع مشتركة بينهم، لتطویر مجالاتهم العلمية أو العملية؛ فعقد مؤتمرات طبي أو اقتصادي أو إصدار صحيفة مهنية دورية، يمكن تحقيقه بسهولة لو لم تكن هناك الإعاقات الإدارية الجمة، والحاجة للفيز المتعددة والتحقيقات الأمنية، لهذا لا نستغرب عدم وجود أي جامعة عربية بين أحسن خمسمائة جامعة في العالم.

رابعًا: النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي وعلاقته بالربيع العربي

النظام السياسي العربي ما زال يتسم ببعض صفات النظم السياسية التي كانت موجودة حول العالم لقرون طويلة، قبل الثورة الصناعية ووصول الأنظمة الديمقراطية، فهو كما فسره "ابن خلدون" مؤسس علم الاجتماع في القرن الرابع عشر، في مقدمته الشهيرة، حُكم قلة تستمد شرعيتها من عصبيتها الخاصة وقوتها المسلحة، مهيمنة بذلك على مجموع الشعب الممنوع من التسلح، وذلك بهدف الاستحواذ على كل مصادر الثروة. هكذا نظام لا يستمد شرعيته من الشعب الذي يحكمه، وليس له دور فعال في المجال العام، ولا النظام الاجتماعي الذي يُترك للناس مباشرة. هذه أساليب حُكم كانت فعالة وتنتج حضارة في غابر الأزمنة، عندما كان مصدر الثروة

والإنتاج هو الإنسان أولاً والسيطرة عليه يعني السيطرة على مصدر الثروة، وهو ما أسس لإمبراطوريات عاشت طويلاً، تمددها كان بهدف السيطرة على المناطق الأكثر سكاناً لتحويلهم لقطيع إنتاجي أو ضريبي.

■ السير عكس التاريخ

في المجال العربي جرى تجزئة الأمة، ما أضعف مفهوم الجمع السكاني المُنتج الكبير (حسب نظرية ابن خلدون)، وتحول النظام العربي من نظام إمبراطوري (كما كان في عهد العثمانيين) إلى دول وطنية صغيرة، وهو ما ضاعف من الضغط على سكانها، حتى تتمكن السلطات العديدة المفروضة عليهم، من سرقة معظم نتاج عملهم، بالإضافة إلى ثروات الوطن الطبيعية كالنفط والفوسفات والحديد وغيره. هذه النظم في تناقض تام مع التطور الحضاري للإنسانية، والذي انتقل من مفهوم الإمبراطوريات الشاسعة ذات الشعوب المختلفة عرقياً ولغوياً والمحكومة من أقلية عصبية، إلى مفهوم الدول الوطنية والقومية الديمقراطية التي تعتمد الشعب كمصدر وحيد للسلطة، والذي بدونه لا توجد سلطة شرعية.

الدول العربية التي ظهرت بعد تفتت الإمبراطورية العثمانية، جزأت الأمة وجزأت مفهوم القوم إلى طوائف وقبائل، أي أعادتنا إلى زمن ما قبل ظهور القوميات وحتى الإمبراطوريات. العمل إذان للعودة لمفهوم القوم الواحد هو التحاق بالقرن التاسع عشر والقرن العشرين، فكل دول العالم مبنية على مفهوم القومية، والتي قد تشمل قوميات إضافية أو أقليات، ولا توجد قومية واحدة أسست لأكثر من عشرون دولة. فالاعتقاد بأن وضع الأمة العربية منذ ثلاثينيات القرن الماضي هو وضع طبيعي اعتقاد خاطئ، والدراسة التاريخية تُثبت عكس ذلك.

منذ الفتوحات الإسلامية أي من نحو 14 قرناً عاشت المناطق المُتعارف عليها بالوطن العربي في كنف أنظمة سياسية واقتصادية متكاملة لقرون طويلة، فكان هناك دائماً المركز المسيطر (بغداد، دمشق أو القاهرة) تدور حوله مناطق شاسعة. أما النموذج الحالي المتمثل في دول ذات حدود وسيادة، متعددة وبدون أي تكامل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي هو في حقيقة الأمر وضع لم تعرفه الأمة سابقاً، ويمكن اعتباره وضعاً خارج القواعد التاريخية المُتعارف عليها في أنحاء العالم. وقد بدأنا على مستوى الحضارة الإنسانية مرحلة بناء تجمعات جهوية، أي بدء مرحلة الأنظمة السياسية الفوق قومية، كما حدث في الاتحاد الأوروبي، أو كما يحدث في أمريكا اللاتينية. الأمة العربية إذاً في وضع استثنائي سارت فيه منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية باتجاه مغاير للتاريخ.

■ وجدان عربي مشترك

هذا ما يُعطي تفسيرًا جزئيًا لانتشار الربيع العربي كالنار بالهشيم، ابتداءً من تونس – تقريبًا – انتهاءً بالدول العربية كافة بمستويات مختلفة، ولكنها تُظهر بوضوح انتماء هذا المجموع الاجتماعي الكبير من الخليج إلى المحيط، إلى بُعد تاريخي ووجداني واحد؛ يتأثر ويُؤثر بنفسه وبالأخرين كوحدة واحدة. لم ينتقل الحراك الديمقراطي العربي من تونس إلى الكونغو أو باكستان، بل إلى مصر وسوريا وليبيا واليمن والبحرين والعراق والأردن والمغرب والجزائر والسودان وكل الدول العربية.

رد النظام العربي على هذا الربيع هو أيضًا واحد، حيث اختفت الخلافات، وتوحدت الأنظمة بسرعة البرق في وجه هذا الحراك، وإن اختلفت الأساليب. الكل يعمل لإطفاء الحريق القادم من تونس وإعادة الإنسان العربي إلى حظيرة الطاعة، والقبول بالسلطان وحياة العبودية.

■ اقتصاد أنظمة التجزئة

الاستثمارات الاقتصادية لرجال الأعمال وأصحاب المشاريع، تصطدم بحقيقة صعوبة توجيه استثماراتهم داخل الدول العربية، حيث يوجد السوق، بسبب الإجراءات الإدارية والفساد المُستشري في دوائر أصحاب القرار. كذلك سياسة الامتيازات، والتي تمنع مبدأ المنافسة الحرة والذي هو أساس الاقتصاد الحديث؛ من أراد فتح مشروع بسوق دولة عربية قد يُرفض طلبه، بسبب وجود امتياز لشخص أو شركة أخرى، تمنع بموجبها أي جهة من العمل في هذا المجال، مثل استيراد السيارات أو المواد الغذائية أو مواد البناء، والذي يؤدي بدوره للاحتكار، وبالتالي الإضرار بنوعية البضاعة، ويزيد من عبء كلفتها على المستهلك.

انعدام المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية المشتركة، مثل بناء الطرق السريعة أو سكك الحديد بين عدة دول عربية. عدم وجود سياسة منسقة لنظام الطيران والمطارات، فتجد في دول الخليج مجموعة من المطارات الضخمة في بقعة صغيرة، بينما مناطق أخرى شاسعة من العالم العربي لا يوجد بها أي مطار. المشاريع الزراعية والصناعية المُشتركة تكاد تكون معدومة، رجل الأعمال الناجح هو ذلك الذي له مكان في دائرة الحكم، وليس الذي يملك أحسن مشروع إنتاجي.

المجتمع المدني العربي والذي هو التعبير عن التجمعات المهنية والمنظمات الاجتماعية، والذي له في بلادنا عمق تاريخي، مثال (التمويل المُستقل من خلال الوقف الإسلامي لجمعيات ومؤسسات عديدة)، فقد استقلاليته عن السلطة، وأصبح جزءًا منها، مثل مُعظم الاتحادات المهنية، وبذلك يكون دور المجتمع المدني العربي في التنمية قد أُجهض لصالح مجتمع مدني مُزيف، ينطق باسم السلطة بدل اسم الجمهور، ويشكل بوقًا دعائيًا لها. المجال العام المُستقل عن السلطة السياسية تم إغلاقه تمامًا، ولم يعد هناك أي إمكانية لأي عمل اجتماعي مدني خارج الأطر الرسمية. وحدها اتحادات الفرق الرياضية أصبحت التعبير المُستقل مع محاولة السلطة السيطرة عليها (الألتراس بمصر)=-

الدول العربية الغنية بثرواتها الطبيعية مثل الدول النفطية، تستحوذ على هذه الثروة فقط في إطارها الخاص، بدون أي مشروع استثماري عربي ذا بال، بينما تتركس المليارات في بنوك الدول الغربية لصالح الاقتصاد الغربي. قد يُشكل نفط هذه الدول معظم دخلها القومي، وهو ما يعني انعدام وجود سياسة اقتصادية إنتاجية موازية. هذا ما نرى نتائجه واضحة حاليًا، بسبب انخفاض سعر النفط إلى النصف منذ أواخر عام 2018، والذي أدى إلى ضعفة الاقتصاد الجزائري المُعتمد على النفط بنسبة 98%، وأجبر الحكومة الجزائرية على طلب دخول رؤوس أموال اجنبية.

يذهب مردود هذا النفط في دول الخليج هدرًا في تسليح مفرط، وذلك لإرضاء الحلفاء المصدرين للسلاح، ولم تُستعمل هذه الأسلحة إلا برضى وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن هنا القول: إن أي تطور اقتصادي لقطر عربي ولو محدودًا، يبقى عديم الجدوى في ظل أنظمة التجزئة العربية=-

من ناحية أخرى، يستطيع الأعداء المحيطون بهذه الدول أن يدمروا متى شاؤوا قدرات أي قطر، بدون أن تتحرك الأقطار الأخرى، ومثال ذلك ما حدث في لبنان عام 2006، عندما دمرت إسرائيل البنية التحتية التي قضى الرئيس "رفيق الحريري" خمسة عشر عامًا لترميم ما دمرته الحرب الأهلية، وهو الصديق المُعلن للغرب، والرجل الليبرالي الداعي للسلام. كما قامت إسرائيل بغارات منذ الثمانينات ضد العراق لتدمير مفاعله النووي المُفترض، وكذلك عدة مرات في سوريا، وأيضًا في ليبيا، وتونس، والسودان، دون أن يتحرك أحد. من سيحمي دول الخليج العربي الصغيرة والغنية، لو أرادت إيران ضربها، في ظل خلافات ممكنة مع أمريكا أو

إسرائيل؟ لا أحد، وحدها القوة النابغة من الوحدة تحمي التطور الاقتصادي، كما حدث في الاتحاد الأوروبي، أو الصين، أو الهند، من قد يُفكر بالاعتداء على هذه الدول؟ طبعًا لا أحد.

■ الإنقاذ قبل فوات الأوان

الأوضاع التي أوصلتنا إليها الأنظمة العربية؛ من إضاعة الثروات الطبيعية وغيره على مدى عشرات السنين، وعدم القدرة على الحفاظ على وحدة الأوطان، وبدء النهش بأطرافها كما حدث في جنوب السودان، أو محاولة تقسيم العراق، يُظهر أهمية انطلاق الربيع العربي، وبدء عملية العد العكسي، ودوران عقارب الساعة في الاتجاه الصحيح، بدل الذهاب دائمًا إلى الوراء، لإنقاذ هذه الأمة من الجحيم الذي ينتظرها، فالتأخر أكثر من ذلك لوضع حد لهذا الانهيار، قد يترك لأبنائنا من بعدنا - حتى لو استطاعوا بناء الدولة الحديثة - أرضًا بلا ثروات، فالكل يعلم أن البترول سينضب آجلًا أم عاجلاً، وكون دولة كالسعودية تحوي على ثاني أكبر احتياطي بالعالم، وأن نصف الاحتياطي العالمي يوجد في الشرق الأوسط، لا يُغير شيئًا، بل يزيد فزع الحكام وأصدقائهم من أي تغيير ديمقراطي.

يُضاف إلى ذلك تحويل مجرى نهر الفرات، وسرقة مياه النيل، بعد تحويل مياه نهر الأردن وسرقة من قبل إسرائيل. التأخر إلى ما لا نهاية سيخلق أرضًا جرداء بلا ثروات، وأوطانًا نتركها لأبنائنا فارغة بلا ماء، ولا زراعة، ولا نفط، ومدن فوضوية البناء، مليئة بالتلوث. سيضطر أبنائنا حتى يتمكنوا من بناء أوطانهم الحرة لاستيراد البترول، وغيره من وسائل الطاقة، وتكون ثرواتهم قد بنت بلاد الآخرين، وساهمت في دعم إسرائيل، ولا نجد لها عندما نحتاج إليها لبناء أوطاننا. هؤلاء الأبناء لن يستطيعوا استرداد ما سُلِب، أو قد يُسلب من أراضينا على تخوم الوطن، كما حدث في بداية القرن العشرين بالإسكندرونة السورية؛ التي ضُمت لتركيا، أو جزيرتي سبتة ومليلية المغربيتين، التابعتين لإسبانيا، أو جزر (طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى) بالخليج العربي والمُحتلة من إيران. العمل للتغيير الذي بدأ مع الربيع العربي، هو في الحقيقة عملية إنقاذ من كارثة بدأت تظهر، وتُهدد حاضرتنا ووجودنا كافة، وتُهدد أكثر مستقبلنا ومستقبل أبنائنا وعروبنا أرضنا.

الفصل الثاني

حتمية الربيع العربي

أولاً: التطورات الحداثية العميقة في المجتمعات العربية

جاءت الثورات العربية كنتاج لتطور اجتماعي حداثي ظاهر لدى الشباب العربي، فكل المطالب التي رفعت مرتبطة بالقيم الإنسانية العامة، (حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية، مساواة)، ولم تظهر أي شعارات ذات طابع قومي أو ديني.

منذ حوالي أكثر من ثلاثين عامًا حدث تطور مهم في المجتمع العربي، بدون أن يكون له تعبير ملحوظ على مستوى الخطاب السياسي أو الثقافي، فلا سياسيون ولا مثقفون استطاعوا أن ينتبهوا أو يحلّلوا التطورات الاجتماعية في العقود الأخيرة، والتي كان انطلاق الربيع العربي تنويجًا لها. هذه التحولات هي اندفاعات اجتماعية جديدة للاتحاق بركب الحداثة، الذي فاتنا قطاره لأول مرة في نهايات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، ومن أكبر ممثليه بزمانه الشيخ "محمد عبده" و"قاسم أمين"، والذين لم يصمد فكرهم أمام المجتمع المحافظ، وتركوا المكان للإسلام السياسي مُمثلًا بالإخوان المسلمين. المرة الثانية في نهاية العشرينات (تجربة سعد زغلول)، والتي تبعتها حكومات أغلقت كل مجالات الحداثة، ومنعت كل أشكال التعبير الاجتماعي سواء مدني أو ديني. ويمكن إظهار محاولات المجتمعات العربية الالتحاق بالحداثة والحضارة العالمية؛ بعوامل التطور الديمغرافي، وحقوق المرأة، ومحو الأمية، وظهور الحقوق الفردية.

التحول الديمغرافي ظاهر جدًا عندما ندرس انخفاض نسب الخصوبة في الأربعين سنة الأخيرة، وهو حسب علماء المجتمع مرتبط بانخفاض مستوى الأمية، وانتشار التعليم، خصوصًا عند النساء، هذا الانخفاض بدء في الثمانينات، وبشكل تدريجي وسريع، حتى أننا وصلنا في عام 2000 إلى نصف النسبة لعام 1970، والتي كانت سبعة أطفال لكل امرأة، وفي عام 2015 إلى حوالي الثلث، مما كنا عليه سنة 1990. وذلك بحسب المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

كأمثلة على التحول الديمغرافي في المنطقة العربية؛ سنُعطي نسبة الخصوبة في بعض الدول العربية (تقرير The World Factbook 2017)، ففي سنة 1990 كانت نسبة الخصوبة في مصر (5.2)- ولادة لكل امرأة، وأصبحت في عام 2016 (3,3) . في المغرب انتقلنا من نسبة (6.4) إلى (2.5)، أي أقل من الثلث. في الأردن من (7.3) إلى (3.4)، أي أقل من النصف. في السعودية من (6.22) إلى (2.5)، أي الثلث. في السودان من (6.5) إلى حوالي (4,5). وفي بعض الدول الخليجية النسبة هي أقل من ذلك؛ فقطر من (6.7) إلى (1.9). وفي البحرين إلى (2,0).- لعام 2016 بلغت النسبة في لبنان الى 1,7 وفي العالم العربي ككل 3,3 مقابل 2,4 على مستوى العالم ونحن نتجه بشكل واضح نحو هذه النسبة.

هذا الانخفاض الكبير الذي سيدوم، سيؤدي بعد حين إلى تباطؤ النمو السكاني، رغم تراجع نسبة الوفيات، والتحاق الدول العربية والإسلامية بالنسب العالمية حاليًا، وهذا يدل أن الثقافات المحلية لا توقف التغييرات الاجتماعية ذات البعد العالمي. من ناحية أخرى، يدل ذلك أيضًا على رغبة المرأة للخروج من كنف الزوج والعائلة، والالتحاق بالتعليم والعمل، مؤديًا إلى تأخير سن الزواج، وبالتالي سن الإنجاب، بالإضافة لاستعمال وسائل حديثة لمراقبة الحمل والتنظيم العائلي. لكن تعثر الربيع العربي أعاد النمو السكاني للصعود من جديد منذ 2014، كما نرى في مصر والبحرين، وهذا على ما يبدو بسبب عدم الاطمئنان للمستقبل، وهو يبدو واضحًا بالنسبة للشعب الفلسطيني.

هذه الظاهرة عامة وعميقة وذات دلالة بالغة، مع أن التراجع الديموغرافي لم يبدأ بعد بإعطاء تأثيره على التعداد السكاني، والذي ما زال ينمو بحدود (2)%، بل تظهر الإحصائيات الحديثة عودة الارتفاع في بعض الدول بنسب قليلة، تفسر انحسار مجال العمل أمام النساء المتعلمات، حيث وصل حديثًا إلى معدل (22) %، مقابل (58)% في عام 1998، مقارنة ب (75)% في دولة مسلمة كبيرة مثل إندونيسيا، والتي لم تحصل بها انتكاسة بالانتقال الديموغرافي.

نرى أن مستوى التعلم بشكل عام، وتراجع الأمية، ومستوى العمل للمتعلقات، مرتبط بشكل واضح بالانحسار الديموغرافي، وهو يسبق دائمًا الحركات الثورية الاجتماعية، حدث هذا في بريطانيا خلال بضع سنوات قبل وصول "كرومويل" في القرن السابع عشر، وفي فرنسا قبل الثورة في القرن الثامن عشر، حيث تفوق عدد الذين يقرأون على عدد الأميين، الشيء نفسه في روسيا عام 1905 وعام 1917، ومناطق عديدة أخرى حول العالم. المقولة السائدة بديموغرافية

إسلامية خاصة، هي إذًا مقولة خاطئة، وتستعمل فقط لدعم مقولة حرب الحضارات، والخطاب العنصري اليميني المعادي للإسلام في الغرب.

هل الانتكاسة على مستوى التحول الديموغرافي سيضعف الحراك الثوري، والإرادة بالانعتاق والحرية؟ هذا حسب المختصين لن يغير شيئًا بحالة المد الثوري، والذي له معايير وأسباب عدة وليس فقط المعيار السكاني.

لأنها عكس المفهوم التقليدي الإسلامي للعائلة المبني على كثرة الأولاد، وضرورة وجود أولاد ذكور، وإبقاء المرأة في البيت خارج إطار العمل والإنتاج، يرتبط هذا التحول الديموغرافي بمفهوم حقوق المرأة وإرادتها الأكيدة بالاستقلال عن الرجل، ودخولها المجتمع كطرف مستقل بنفس الحقوق ونفس الواجبات، وولوجها لكل مجالات العمل، وتطور وسائل مراقبة الحمل والتنظيم العائلي، كما رأيناها بشكل واضح في الحالة التونسية، والذي بدأ زمن الرئيس "بورقيبة"، ثم أكدت عليه الثورة التونسية من جديد، وقبله تمامًا إسلاميو النهضة، وهو ما يدل على أن الحركات الإسلامية الناضجة الواعية قد فهمت أن عليها بدورها الالتحاق بركب الحداثة، وذلك بتطوير خطابها الديني، وبرامجها السياسية والاجتماعية، وليس فقط عبر ترديد نفس المقولات والشعارات المحافظة منذ ثمانين عامًا. إن فهم ذلك من الإسلاميين سيسمح لهم أن يجدوا مكانًا في مستقبل الأمة، السائر بشكل أكيد وقوي باتجاه دولة المواطنة والفرد، وليس دول الرعايا والقبائل وأهل الذمة.

النقطة الثانية في مظاهر الالتحاق بالحداثة، هو تطور مفهوم الفرد، وحلول ذلك محل مفهوم العائلة والقبيلة، فالمواطن العربي الشاب، عن طريق التعليم الذي انتشر بشكل واسع، وفي كثير من الأحيان خارج الأطر الرسمية، أسس لطبقة متعلمة تبحث عن تحقيق أهدافها، وخصوصًا توفير فرص العمل، وما يحتاجه من حرية التنقل والاستثمار، والارتباط بالعولمة، وتأكيد أحقية الفرد وحقوقه الشخصية في الحرية والتعبير عن النفس. لم تعد تقبل هذه الطبقة النصف برجوازية بالقيود الاجتماعية والعائلية والقبلية والسياسية المفروضة عليها، فهي تريد أن تنتقل وتلتحق بركب الانفتاح على الآخر العربي وعلى العالم، ولم يعد احترام معايير الوسط الاجتماعي التقليدية مهمًا للشباب، بل احترام حقوق الفرد وحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، فشل النظام العربي في توفير فرص العمل؛ وانتشار البطالة، أدى إلى تناقض مفهوم التعلم مع مفهوم الصعود والنجاح الاجتماعي، وهو ما كان بديهيًا بالنسبة للأجيال السابقة، وأوجد ظاهرة الخريجين العاطلين عن العمل، مع انعكاساتها العائلية والنفسية. فئة الشباب

هذه هي التي فجرت الربيع العربي في تونس، وهي التي أجبرت الأحزاب الليبرالية والدينية التونسية على التطور والالتحاق بها، عبر دستور جديد يؤكد على حقوق الفرد؛ كالمادة (2) التي تنص على عدم وجود اعتماد المصادر الغيبية والدينية كمصدر للتشريع، والمادة (6) التي تنص على حرية الاعتقاد والمذهب، لكن في دول مجاورة مثل موريتانيا يُعاقب ذلك بالإعدام (بتهمة الكفر)، كما شاركت في رسم سياسات اقتصادية رشيدة، بعيداً عن الفساد، ومحفزة لخلق فرص العمل.

تونس كانت ولا زالت بوصلة الربيع العربي، وهي النموذج والمدرسة التي تسبق الآخرين وتُنير لهم الطريق، فالنموذج التونسي يؤكد وبشكل آخر على النموذج التركي، الذي أوصل الإسلاميين المُنتهجين إلى قيادة دولة علمانية، وقام "أردوغان" بالدفاع عن العلمانية كنموذج عند زيارته للدول العربية، وبشكل خاص مصر بعد الثورة، ولكنه قوبل برفض الإخوان المصريين.

هؤلاء الإسلاميون المحافظون في الشرق إما أن يستمروا بنفس الفكر الموضوع منذ عام 1927 من حسن البناء، ولن يكون لهم مكان في المستقبل، إما أن يسيروا بطريق الأحزاب الإسلامية الحديثة، كتركيا وتونس، ويشكلوا حينها جزءاً من مستقبل الأمة، وأحد أعمدة نهضتها، كما حدث مع حزب العدالة والتنمية التركي رغم الانتكاسات الأخيرة المقلقة.

كما أن الفشل المصري وعودة الثورة المُضادة للسلطة، وتعثُر الثورة السورية، يُغطي مرحلياً هذه التناقضات الفكرية بين القوى الدافعة نحو الحداثة، والأخرى المحافظة. قوى الحداثة هي كالتيار المائي العميق الذي يطور الأشياء ببطء، ولكن بشكل فعال وأكيد، بينما القوى الأخرى فهي كأموج البحر، ظاهرة للعيان و تتلاطم، لكن بدون أي تأثير على مجرى التيار والأحداث.

يمكن القول هنا: إن وُضوح وظهور الحركات الإسلامية بكل أنواعها، وبكل أيديولوجياتها، من الوسطية إلى المتطرفة، لا يعني ترسُّخها في المجتمع، فهذه الأمواج لم تستطع أصلاً أن تظهر إلا عندما قوي التيار العميق الحداثي، وسمح لها بالظهور والتعبير عن نفسها.

يجب أن تبدأ القوى الفعالة في المجتمع العربي بتحديد ما تريده لهذا المجتمع، في الميادين السياسية والقانونية والاجتماعية والدينية. أربعة ميادين موضع دراسة مفكرو وقادة حراك الربيع العربي، هي بعملها هذا تعمل على الالتحاق بركب التطورات الاجتماعية القوية، التي ذكرناها سابقاً، والسائرة نحو إلحاق الشعوب العربية بحضارة القرن الواحد والعشرين.

من فهم هذه القوى الاجتماعية الفعالة في هذه المجتمعات الشابة (70% أقل من 40 عامًا)، وفهم الرغبة العارمة بالانعتاق من قيود الدكتاتورية السياسية، ولكن أيضًا الفكر المحافظ الديني والأثقال الاجتماعية عبر عادات وتقاليد أصبحت من عالم آخر، يفهم أن لا شيء سيوقف هذا الاتجاه، لكن التفاعل معه والتطور باتجاهه، هو الذي سيسمح بالوصول إلى المجتمع السلمي المتوازن بأقل الخسائر، فالوقوف في وجهه لن يزيد العنف إلا اشتعالًا، ويؤخر الوصول، ولكنه لن يمنعه. مرة أخرى فلننظر لتونس وتجربتها الرائدة في هذا الصدد، ولننظر إلى التجربة التركية، وكذلك إلى تجربة السودان والجزائر والتي ما زالت في بداياتها.

الأحزاب التقليدية العربية غير الإسلامية وبعض الأحزاب الإسلامية السلفية، لم تفهم هي أيضًا عمق التحولات الجارية، والمثل المصري بتحالف هؤلاء مع الجيش الراعي والداعم للسلطة الاستبدادية منذ عقود ضد الديمقراطية، يدل فقط على قصر نظر، فالنتائج واضحة عليهم أنفسهم، فقد اختفوا عمليًا من الساحة، ولكنه يدل على استخفاف ما كنا نعتقد أنهم مفكرين وقيادات المستقبل بعقول الناس، وتناسيهم لدماء الضحايا، الذين سقطوا في ميدان رابعة العدوية وغيره. هم لذلك لا يستحقون أن يكونوا طرفًا في الحراك الثوري؛ بل هم أصبحوا طرفًا حكم على نفسه بالاختفاء. هذه التيارات ستولد من جديد، ولكن هذه المرة من ساحات الاعتصامات والمظاهرات وليس من أروقة الأمم المتحدة أو مقاهي القاهرة.

ثانيًا: عنف الأنظمة وسلمية الثورة

يعم الوطن العربي حاليًا، حروبًا ودمارًا هائلًا، بدءًا من الربيع العربي، كما شهدنا في العراق والسودان والصومال، واستمر وتزايد بعد انطلاق الربيع العربي، مثلما حدث في ليبيا ومصر واليمن وسوريا.

كانت حروب ما قبل الربيع العربي مرتبطة بسياسات هذه الدول، والمبنية على حكم قلة فاقدة لأي شرعية، متنافسة فيما بينها على سرقة خيرات الأمة، مطمئنة لسكوت الغرب، ودعم إسرائيل لها، مضافًا إليه تجريفها الحياة السياسية، وإنهاء كل الأصوات المعارضة، بأشد أنواع العنف عند الضرورة، كما حدث في مدينة حماة سنة 1982، أو دارفور في السودان، ذلك ما أمن لها الاستمرارية في الحكم. لم يكن يتصور أناس كصدام حسين وحافظ الأسد أو القذافي، أن يأتي يوم يُحاسبون فيه على أعمالهم، لذلك لم يكونوا يحسبون أي حساب لمصالح دولهم أو أممتهم، هدفهم الأوحدهو سرقة الثروات، ووسيلتهم البقاء في السلطة، وهو ما أدى إلى الابتعاد رويدًا رويدًا عن إدارة الدولة، إلى إدارة الثروة، أي حكم المافيا.

■ الفترة الناصرية

إنهاء الديمقراطيات العربية في بداية الخمسينيات، مُبتدئاً بالانقلاب العسكري للضباط الأحرار بقيادة "جمال عبد الناصر" في مصر، فتح الباب أمام هذا التطور، فأنظمة الخمسينيات والستينيات كانت ذات صفات ديكتاتورية، أي بمعنى الاستفراد بالسلطة، تأخذ القرارات بانفراد، وبدون رقيب، وهو ما سمح بوجود حكومات ذات بعد وطني، ولكن بسياسات داخلية وخارجية خاطئة، مما أدى إلى هزيمة عام 1967، وفشل المشروع التنموي، والمشروع الوحدوي العربي-

كان عبد الناصر ديكتاتورياً وطنياً، مات فقيراً، لكنه لم يُنشئ دولة المؤسسات، ولا أسس للدولة الديمقراطية الحديثة، وهذا خطأ فادح ندفع ثمنه حتى الآن، وهو ما لم يحدث طبعاً في دولة مثل اليابان أو كوريا الجنوبية، والتي كانت تعيش ظروف مشابهة نسبياً على المستوى الاقتصادي، بالإضافة لتبعات حرب دامية مدوّرة.

فتح اختفاء عبد الناصر 1971، الباب أمام تسأل نوع آخر من الحكام الديكتاتوريين، وهي أنظمة الميليشيات المافياوية، والتي استبدلت المشروع الوطني، حتى لو كان خاطئاً، بمشاركة فئوية وعائلية، أقرب إلى تسلط العصابة منه على الحكم الديكتاتوري الوطني-

فشل جمال عبد الناصر في مشروعه الوحدوي القومي؛ لأنه بُني على مفهوم القائد المُلهم، وليس على مفهوم الشعب صاحب السلطة، ولم يستحوذ هو ولا عائلته على ثروات مصر، بينما من تبعه مثل السادات وخصوصاً حسني مبارك، انتقلوا تدريجياً إلى وضع حكم رجال الأعمال، بدون أي مشروع سياسي، سوى البقاء في السلطة وتوريثها، ولم يكن لطموحات مصر أو الشعب المصري أي وجود في برامجهم السياسية أو الاقتصادية. نفس الشيء وبشكل أكثر عنفاً تواجد في سوريا بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة، أو بليبيا بعد انقلاب معمر القذافي، والذي تحول هو نفسه من قائد ثوري ناصري، لبعض السنوات، إلى قائد عصابة لسنوات طويلة.

هذه السمات قد نراها في دول عربية أخرى، بشكل أقل حدة، ولكن الاتجاه العام كان دائماً نحو تكديس الثروة للمسؤولين على السلطة، ملوكاً كانوا أو ضباطاً منقلبين.

■ سياسة العنف الممنهج

الثورات العربية ووجهت بعنف متفاوت الشدة، فمن انتقال شبه سلمي للسلطة في تونس، إلى حرب ضروس في سوريا واليمن. نوعية الرد مرتبطة بطبيعة النظام، وليس بنوعية الحراك الديمقراطي، فالثورات العربية حملت نفس الشعارات، ونفس الأهداف الاجتماعية، وثبتت بشكل

واضح النهج السلمي، الاختلاف إذا مرتبط بشدة تمسك السلطة بموقعها، وكذلك بإمكانياتها، فالجيش التونسي وليس النظام هو من لم يكن مستعدًا ومُحضراً لقتل الناس في الشوارع.

في المقابل، اختار الجيش المصري طريق المفاوضات أولاً، ثم العنف والانتقال على الشرعية، والقمع الشديد للمعارضة بكل أشكالها، بما فيها هؤلاء الذين وافقوا على مُسأيرته. أما نظام مملكة البحرين فقد وضع نفسه تحت الوصاية السعودية، والنظام اليمني حاول المراوغة، ثم استعان بالعصبيات الطائفية للبقاء. في سوريا استمر حزب البعث باستعمال نفس الوسائل الإرهابية، وجيش عقائدي أقرب منه إلى مليشيات الموت، استمر بعنفه الأعمى، كما فعل سابقاً في حماة، وكما عامل دائماً معارضيهِ معتمداً سياسة الأرض المحروقة. وفي السودان طغمة عسكرية تتبنى العنف المفرط والمراوغة، كذلك نظام جزائري لا يسمع مطالب ملايين المتظاهرين قبل انفجار الثورة بكليهما.

عنف رد الأنظمة وإن تباين هو سبب الحروب والدمار، ومثال تونس هو دليل على ذلك، فهو لا يختلف في شعارات وأهداف الثورة عن غيره من الأقطار العربية، النظام التونسي والجيش التونسي هما من كانا يختلفان عن تصرفات الجيوش الأخرى، وهو ما سمح بانتصار الديمقراطية. أي أن عنف الرد هو دائماً السبب في الكوارث والمآسي، وليس مطالبة الناس بحقوقهم، والتاريخ الحديث يبين ذلك، من تشيلي مع عنف الرئيس "بينوشيه"، بعد انقلابه على الديمقراطية بداية السبعينيات وآلاف القتلى والمهجرين، إلى الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في البرازيل، أو عنف لا محدود في الأرجنتين.

في أوروبا هناك انتقال سلمي للسلطة؛ كإسبانيا بعد موت فرانكو، إلى عنف محدود جداً في البرتغال، وذلك في بداية السبعينيات، والذي سمح بالتحاق هاتين الدولتين بمنظومة الاتحاد الأوروبي، ووضعهما على منعطف التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بعد زوال آخر الديكتاتوريات في أوروبا الغربية.

في شرق أوروبا هناك الانتقال السلمي في أواخر الثمانينيات، وأوائل التسعينات من القرن الماضي، في مجموعة من الدول، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وسلوفانيا ودول البلطيق وألمانيا الشرقية، وعنق محدود نسبياً في رومانيا، وعنق شديد في دول البلقان، ولكن الأمور انتهت كلها بانتصار الديمقراطية. التمايز كان دائماً بسبب الأنظمة أو الأحزاب المهيمنة، الغير ديمقراطية، ولم يكن يوماً بسبب طلب الحرية من المواطنين.

نرى أيضًا الانتقال الشبه سلمي للسلطة في جنوب أفريقيا والسنغال، وعنف شديد في مناطق ودول أخرى، في كل هذه الدول كانت السلطة المستبدة، هي من يحدد بردها مقدار العنف، وضمن الانتقال للحرية والديمقراطية، والذي تنتهي دائمًا إليه الأمور. الدول العربية إن اختلفت عن هذه الأمثلة فهو فقط بمقدار العنف المفرط المستعمل من قبل حكامها، وليس بعنف المظاهرات أو غرابة الشعارات والمطالب الشعبية.

شدة الرد من طرف الأنظمة، في معظم الأحيان بما فيه تقدّم الثورة المضادة، كما حدث في مصر واليمن، أو ما يحدث في ليبيا مع دعم مصر السيسي ودول الخليج، ل "خليفة حفتر" وميليشياته، يُفسر بسلامة ونجاعة المطالب الشعبية، والذي بكل تأكيد أرعبت رؤوس هذه الأنظمة.

انطلاق الربيع العربي أواخر 2010 هو نتاج طبيعي، كان يجب أن يكون مُنتظرًا، لشدة الظلم والاستبداد المُمارس، والتطورات الحداثية الاجتماعية العميقة. هذه الانطلاقة هي الفعل الأهم، مع بداية هذا القرن، وكل ما يتبعه هو رد فعل عليه. كما أن تخبط المواقف الغربية وتقلبها، هو رد فعل، على دعم إسرائيل للثورات المضادة، مثل تدخلها لمنع الضربة الأمريكية ضد النظام السوري، هو أيضًا رد فعل.

■ الوحدة في مواجهة العنف

ردود الأفعال هذه، من الأنظمة وحلفائها، لا يمكن أن يرقى بالأهمية إلى دور الفعل، الذي بدأ مع الحراك العربي الديمقراطي، مهما كان سلميًّا، ومهما وُوجه بعنف مفرط. صاحب الفعل هو من وضع نقطة الانطلاق نحو التغيير، ولا يمكن منطقيًّا قبول فرضية المؤامرة الغربية، بانطلاقة هذه الثورات، لسبب بسيط، وهو أن الأنظمة العربية لم تُشكل يومًا أي خطر على إسرائيل ومصالح الغرب، حتى يجري التآمر عليها. كما أن تقسيم الأمة وسرقة ثرواتها، هو نتاج الأنظمة المُستبدة منذ أكثر من ستين عامًا، وليس بسبب مطالب الشعوب بالحرية.

حراك الشعوب نحو الانعتاق من الاستبداد ونيل الحرية، يوحدتها في مُعظم الأحيان، كما حصل في ألمانيا الشرقية، أو دخول دول عديدة إلى حاضنة الاتحاد الأوروبي، كدول بحر البلطيق وقبلها إسبانيا والبرتغال. حتى الدول المُمزقة، من خلال عملية الانعتاق من الديكتاتورية، تنتهي دائمًا بالعودة للتقارب، كما نرى حاليًّا في دول البلقان، وتوحدتها في الإطار الأوروبي. بالإضافة لذلك، فإن انتشار الطائفية والتطرف الديني، هو أيضًا نتاج ممارسات الأنظمة، التي

تبحث عن تقسيم ما قسمته سابقاً، حتى تُحول تناقض المجتمع مع السلطة إلى تناقض بين مكونات المجتمع نفسه، وتصبح عندها راعية الوحدة وحامية الأقليات.

لن تستطيع الثورات العربية أن تنتصر كل على حدة، وذلك بسبب تحالف قوى السلطات الاستبدادية مع بعضها البعض، ومع قوى الثورات المضادة. مثال ذلك زمن الردة الذي نراه الآن في ليبيا، عبر دعم عدة دول عربية وغربية، لقوى الثورة المضادة. من هنا تنبع أهمية تضامن شعوب وثورات الدول العربية مع بعضها البعض؛ فالنجاح الحالي في تونس، لا يضعها في خانة الأمان بشكل نهائي، فلو نجحت القوى المضادة للثورة في دول الجوار، فإنها لن تترك هذا البلد الصغير آمناً.

يحتاج تحالف قوى الثورة لفهم وحدة الهدف، ووحدة الوسيلة لتحقيقه، فمطلب الحرية والانعقاد من الديكتاتوريات يأتي عن طريق النضال السلمي والجماهيري العريض، أما العمل العنيف فهو من وسائل السلطة المهيمنة، وليس من أساليب الثورات الديمقراطية. إن انجرار المنظمات السورية المناهضة للنظام، للعمل العسكري كرد فعل على عنف النظام، سمح للنظام بالاستمرار باستخدام العنف لسنوات طويلة؛ دمر فيها كل مدن وقرى سوريا.

ثالثاً: الحركات الإسلامية في زمن الربيع العربي

يواجه الربيع العربي الكثير من الأعداء، فبالإضافة إلى عنف الأنظمة بكل ما أخرجته الترسانة الأمريكية من أدوات حرب لقتل شعوبها، فهي تواجه أيضاً قوى التخلف الديني الفاشي الموازية للأنظمة، والتي ترعرعت في ميدان قمعها لشعوبها. هذه القوى لا تُمثل حقاً خطراً على أي نظام عربي؛ لأنها لا تُعبّر عن أي رأي شعبي، ولا تملك أي حاضنة، فقاطعوا الرؤوس والأطراف لا يملكون أي مشروع سياسي أو اجتماعي، هم فقط مجموعة من الهمج القادمين تحت عباءة الأنظمة من القرون الوسطى.

لا تخشى الأنظمة الحاكمة هذه التنظيمات المتطرفة؛ لأنها لا تستطيع أن تشكل بديلاً مقبولاً لها شعبياً، ولكنهم يشكلون فزاعة للشعب، يُلوح بها النظام دائماً تحت شعار ضرورة مُحاربة الإرهاب كهدف أساسي؛ كي يعود الناس إلى حضن الأنظمة من جديد. تترك هذه الأنظمة هؤلاء يكبرون، بينما تُهاجم وتقمع بعنف أي توجه إسلامي وسطي، مثل الإخوان المسلمين؛ لكونهم فقط بديلاً ممكناً لها ومقبولاً شعبياً، وهو ما أثبتته الشهور القليلة لحكم الإخوان بمصر، أو للانتخابات الحرة الجزائرية عام 1988 والتي تم الانقلاب على نتائجها.

الحرب ليست مُعلنة على التيارات الإسلامية المعتدلة؛ لكونها ثورية وتود السيطرة على السلطة، وهي التي التحقت بالحراك الثوري بعد بدئه من قبل الحركات الشبابية المدنية، ولكن لكونها أول تعبير ديمقراطي للشعوب؛ فالقضاء عليهم يعني القضاء على الأمل الديمقراطي، وأول بديل ممكن لهذه الأنظمة. خلق الحركات الإسلامية المتطرفة والفاشية هي وسيلة الأنظمة لمواجهة إسلاميي الإخوان المعتدلين، ولخلط الأوراق، وكأن الإخوان المسلمين والفاشية الإسلامية يحملون برامج متشابهة.

■ مصر

الإخوان هم حقيقة ضحية موافقتهم على مبدأ التداول السلمي للسلطة والحكم الديمقراطي، ولو أعلنوا العكس لما انتبه إليهم أحد. ليست الحرب ضدهم في مصر ودول الخليج خصوصًا، هي حرب ضد الأفكار المُحافظة التي يحملونها، والتي لا يحملها الربيع العربي الليبرالي ذو التوجه العلماني، ولكنها حرب بالنيابة ضد الديمقراطية. الإخوان لم يكونوا منطلقًا للحراك الديمقراطي ولا حملوا أفكاره، وشعارهم الإسلام هو الحل لم يحمله أحدٌ من المتظاهرين في ساحات الاعتصام أو جُمعات الغضب. اتهامهم بالإرهاب أو مساندته هو فقط لتبرير العنف المستعمل ضدهم، وضعف رد الإخوان المسلمون على هذا العنف المفرط، يعود لعدم وجود قواطع فكرية بينهم وبين شباب الثورة.

تخصص الإخوان المسلمون في إضاعة الفرص الذهبية، ففي بدايات الثورة المصرية لم يطرحوا شعارات ثورية، بل كانوا مستعدين للتعايش مع النظام، وبعد سقوطه ووصولهم للسلطة، لم يجدوا حرجًا في التحالف مع الجيش، الذي أطاح بهم فيما بعد، وأعادهم إلى السجون. ووافقوا كذلك على السكوت عن قرارات المحكمة التابعة للنظام السابق ودولته العميقة، بحل البرلمان وغيره، وهي من حدد مصير مرشحهم للرئاسة، فاستبعدت أحدهم، ووافقت على من يُعجبها.

الإخوان المسلمون إذاً لم يركبوا موجة الثورة وبقوا خارجها، رُغم مشاركتهم وتضحياتهم، وهذا كان خطأهم الأول. منذ سقوط النظام الديمقراطي المُنتخب في مصر لم يستطع الإخوان تحريك الجماهير لصالحهم، رغم كونهم التعبير الديمقراطي الوحيد، ورغم احترامهم المُطلق لقواعد اللعبة الديمقراطية، ذلك برأيي بسبب استمرارهم في رفع الشعارات الإصلاحية، والرموز الإسلامية شكلاً وعمقًا، فالبعد الإسلامي ظاهر في كل تصرفاتهم وأقوالهم، وهذا هو خطأهم الثاني لأنهم نسوا أن الأمة ليست طيفًا واحدًا (لحسن الحظ)، ولكن فيها كل الأطياف، والإسلام السياسي لم يمثل إلا الربع حسب نتائج الانتخابات. كان عليهم أن يضعوا أنفسهم في

موقع العمود الفقري للانتفاضة المصرية وحامل الهم العام، وليس فقط جزء منه. فشلهم في تعبئة كل أطراف الشعب المصري رغم عدم وجود منافس حقيقي لهم، من الأوساط الليبرالية أو القومية أو اليسارية، هو دليل قُصر نظر وانسداد الرؤية. زمن الإخوان المسلمين في مصر لسوء حظهم أتى ولم يعرفوا الاستفادة منه، وذهب دون أن يعرفوا لماذا حدث ذلك.

■ المغرب

الوضع في المغرب يختلف عن تونس ومصر، باعتبار أن السلطة الحاكمة، استطاعت استيعاب الحراك الاجتماعي الديمقراطي، واستبقت الأحداث منذ البدء، بإعطاء إشارات لانفتاح ديمقراطي حقيقي، عن طريق إجراء انتخابات حرة، لم يستطع أن ينجح بها إلا الإسلاميون طبعًا، لكونهم أكثر المجموعات تنظيمًا، ولهم بُعد تاريخي منذ حرب الاستقلال، حيث إن حزب الاستقلال الإسلامي الوسطي في حينه كان قد أعاد الملك من منفاه في نوفمبر 1955، وأعطاه السلطة، وهو الذي كان قادرًا على تحملها لوحده. كانت للملك "محمد الخامس"، جد الملك الحالي، شعبية قوية جدًا، واستطاع تجميع المجتمع المغربي حول اسمه. العائلة المالكة المغربية، تتوارث العرش منذ حوالي أربعة قرون؛ أي أن لها بُعدًا تاريخيًا حقيقيًا، وهو ما يختلف عن حكومات الانقلابات العسكرية، وسارقي السلطة في الدول العربية الأخرى.

أما الملك "الحسن الثاني"، للأسف، لم يسر على نهج والده الانفتاحي والمُتعاون مع الأحزاب، وانقض عليها كلها، وأنهى كل مظاهر الديمقراطية، تاركًا فقط بعض المظاهر للاستهلاك المحلي أو الخارجي، وسيطر مع الطبقة الإقطاعية على خيارات البلاد كافة، مُبقيًا ملايين المغاربة في ظروف معيشية قاسية.

في المقابل، استطاع الملك الحالي بعد وفاة والده، إعطاء بعض مؤشرات الانفتاح على المجتمع، ونوع من الذكاء في التعامل، وخصوصًا تطوير المناطق الفقيرة، فعمل على تطوير البنية التحتية، كشبكة المواصلات وقطاع الخدمات؛ كالصحة والتعليم، وكل المواطنين المغاربة الذين التقينا بهم يشهدون بهذه الطفرة الاقتصادية. ويشير انفتاح 2011 على الديمقراطية الحقيقية، إلى تأقلم النظام مع الوضع الجديد، وبهذه الوسيلة يظن النظام المغربي أنه قد أبعد شبح الاستحقاق الديمقراطي الكامل؛ أي وُجوب الوصول إلى ملكية دستورية حقه، يملك بها الملك ولا يحكم.

سحب الدستور الجديد لعام 2011 من الملك بعض الصلاحيات، فهو الآن يُعين رئيس الوزراء من الأغلبية، ولكنه لا يُعين الوزراء، ولم يُعد يحضر اجتماعات الحكومة، وترك جزءًا

من صلاحياته. المشكلة المتبقية طبعًا، هي إزالة القوى الإقطاعية والبرجوازية المُتمسكة لحد الآن باقتصاد البلاد (الدولة العميقة أو ما يُدعى في المغرب بالحيتان)، والذين يُشكلون ما يُسمى حكومة القصر أو المخزن، وهو أشبه إلى الحكومة الموازية؛ حيث تُقرر ما تشاء في عدد من الميادين. هذا النظام الموروث من الماضي المغربي هو الوسيلة لإبقاء السلطة بيد حفنة من المُسيطرين على البلاد.

اتبع رئيس الوزراء (الإسلامي) "عبد الإله بن كيران" (نوفمبر 2011- مارس 2017)، سياسة التغيير دون الصدام مع الدولة العميقة، وسياسة تقاسم السلطة، وهي سياسة مُهادنة، ذلك لمعرفة بقوة هذه المجموعة وقدراتها على الإيذاء، وهناك من يعتقد أن الملك نفسه لا يُسيطر حقيقة على هذه القوى. ورغم ذلك تم اعفاؤه من تشكيل الحكومة 2017، واختيار رئيس وزراء أقل مطالبة منه بالحقوق، وأكثر ليونة، وتزامن هذا طبعًا مع تراجع نسبي في قوة الحراك الديمقراطي، ولكن رياح التغيير بدأت تهب من جديد، مع حراك الريف ومناطق أخرى.

أظهرت الانتخابات التشريعية الأخيرة في أكتوبر 2016، تقدم الديمقراطية في المغرب، وأن تحالف السلطة مع الأحزاب الدينية الوسطية قد يُبعد البلاد عن خطر ربيع عربي دام، لصالح تغيير ديمقراطي تدريجي وحقيقي. يبقى أن نعترف أن إسلامي المغرب يُشاركون بالسلطة حاليًا دون امتلاكها كلها، وهم يعرفون ذلك. وأن الملك أخذ بدوره نوعًا من الحصانة أمام المطالب الديمقراطية، تحت غطاء إعطاء السلطة للمعارضة الإسلامية ديمقراطيًا. قد تكون مغرب المستقبل الديمقراطي نموذجًا جديدًا من نماذج الربيع العربي الأقل كلفة والأكثر فاعلية.

من الصعب التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، ولكن تطور ونجاح الربيع العربي المأمول في دول أخرى، سيكون له انعكاساته على الواقع المغربي، وهو الذي بدأ معها، من ناحية عودة الدولة العميقة أو تجذر الديمقراطية.

■ تونس

على عكس الحركات الإسلامية في مصر والمغرب، اتبع إسلاميو تونس طريقًا واقعيًا، وميزوا بذكاء بين وصولهم للسلطة عن طريق الانتخابات العامة؛ فهم الحزب الوحيد المُنظم، وبين كونهم قوة سياسية لا تُعبر حقيقة عن البُعد الحداثي للثورة التونسية، ولا لماضي تونس الحديث، المُتميز بالاقتراب من العلمانية، ووضع الدين خارج السياسة.

مر إسلاميو تونس وحزب النهضة، بفترة قصيرة في الربيع العربي، وكانوا على رأسه، وشهدوا الثورة المضادة (الضعيفة نسبياً)، مروراً بتطور الإرهاب الإسلامي، والنقاش الوطني الحاد، والانتخابات الحرة. في المقابل، كان وعي المرأة التونسية، وقوة المجتمع المدني، وكذلك عمق الحركة الشبابية المتطلعة للتغيير باتجاه الحداثة، وراء الحراك الشعبي الواسع، الذي تبع اغتيال "شكري بلعيد" في فبراير 2013، وما تلاه من حركة تصحيحية حققت هدفين مرة واحدة؛ إبعاد الإسلاميين دون عنف ولا انقلابات وبرضاهم، وكذلك تطوير فكر هؤلاء ليقبلوا ما لم يجرؤ على قبوله في الدول العربية الكبرى وحتى من قبل الحركات الليبرالية، وهو وضع دستور يفصل بين الدين والدولة، ويساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ويحترم حرية الاعتقاد والدين. قوة الحركة الشعبية الثورية مضافاً إليها وعي الإسلاميين للمرحلة التاريخية، أخرج تونس من عنق الزجاجة وأدخلها في عالم الدول الديموقراطية العريقة.

الثورة التونسية التي كانت الأولى والأصح بين ثورات الربيع العربي، استطاعت حتى الآن السير إلى الأمام، وإعطاء المثل الإيجابي إلى الآخرين، ولكن عودة الثورة المضادة إلى مصر وليبيا، ستؤدي لو نجحت وثبتت نفسها، إلى حصار هذا البلد الصغير. بين عملاقين نفطيين، الجزائر (طبعاً ما قبل الثورة الحالية) وليبيا، مما يُهدد حقيقة مستقبلها الديمقراطي، رغم كل ما رأينا. وبعبارة ذلك، فإن نجاح الثورة في الجزائر وليبيا سيقويها بكل تأكيد ويمثل لها طوق نجاة؛ فمستقبل تونس الوردية، مرتبط إذاً بإمكانية نجاح الربيع العربي في ليبيا بشكل نهائي، وبدء انفتاح ديمقراطي في الجزائر، وهو ما نأمل.

الفصل الثالث

الفكر أولاً ودائمًا

أولاً: الطرح الفكري ضرورة حيوية لنجاح المشروع الديمقراطي

أثبتت السرعة التي انتشرت بها الثورات والحراك الديمقراطي العربي عام 2011، بأشكال مختلفة من مظاهرات يومية أو أسبوعية، مع نتائج متفاوتة الأهمية والمدى، وحدة الحراك الديمقراطي العربي السلمي، وذلك من خلال الشعارات التي رُفعت للمطالبة برحيل الأنظمة الفاسدة، لصالح إرساء الحريات العامة، وحق المواطن بانتخاب من يُمثله، كذلك اختيار يوم الجمعة للمظاهرات الدورية في كل هذه البلدان، ومتابعة العالم للأحداث وكأنها تدور في دولة واحدة وكيان واحد، تحت شعار الربيع العربي، يُظهر مدى أهمية توحيد قوى الحراك الديمقراطي العربي، وخصوصًا على مستوى الطرح الفكري، والذي هو شبه غائب حاليًا.

■ زمن الردة

أطلقت الجماهير شعاراتها واضحة، ولكن من تلقف هذه الشعارات، من أحزاب ومنظمات، لم يكن على مستوى طموحات هذه الجماهير، فالناس يريدون ثورة تغير كل شيء، ولا تُبقي مكانًا للفساد والأنظمة المُستبدة، بينما أحزاب المعارضة كما رأينا سابقًا، بكل أشكالها، تقبل بالقليل، وتستسيغ التعامل مع الدولة العميقة، وهو ما أدى إلى عودة الأنظمة السابقة في بعض دول الربيع، وهو ما نسميه (زمن الردة)؛ وذلك بسبب عدم وجود قيادات واعية لمُعطيات المرحلة، ودارسة لتاريخ بلادها، وتاريخ دول العالم، التي مرت بمحن مشابهة.

الفكر الإصلاحية المُهمين، أو الفكر الانتهازي أحيانًا، لا يرقى إلى مستوى هذا الحراك التاريخي، والذي لم تر بلادنا مثله منذ قرون عديدة. لهذا وجب الآن ونحن نعيش فترة الانحسار الديمقراطي، والتراجع عن كل ما أُعطي في مجال الحريات العامة، أو توزيع أفضل للثروة، ونحن نعيش فترة ظهور وحوش الفترة الرمادية، التي تتبع الثورات عامة، وتُدخلها غياهب

الغيبيات الفكرية والإرهاب والعنف، أي تلك القوى التي لا توجد، إلا بمقدار ما ينحسر الفكر، ولا تترعرع، إلا بمقدار ما يزداد العنف المُمارس من الأنظمة. وعليه وجب أن نطرح فكرًا يتناسب مع الحراك الديمقراطي.

■ الفكر أولاً

نحن مُطالبون في دول الربيع العربي، بطرح فكرٍ إنساني، يتماشى مع مطالب المتظاهرين والجماهير، التي خرجت في شارع بورقيبة أو ميدان التحرير وساحات الاعتصام، فكر يرفع فكر الإنسان والإنسانية، تلك وسيلتنا لطرده تلك الوحوش التي ظهرت في ظلام عنف الأنظمة، فهي كالذئب يُفزعها النور ويدفعها للهروب والاختفاء، لتعود عند الظلام.

ترجمة الواقع الشبابي المُفتوح على العالم، والذي أشعل هذا الحراك التاريخي، إلى مجموعة من الأفكار البسيطة والجامعة، هو مهمة أساسية للحفاظ على إنسانية الثورات العربية، غايتها توحيد الهدف والوسيلة على كامل الساحات العربية، عن طريق لائحة مطالب ديمقراطية تطالب بحقوق الإنسان الاعتيادية والمُتوافق عليها في العالم أجمع. هذه ستكون مطالب مجتمع مدني، تهدف إلى وضع أسس الدولة المدنية الحديثة، وتعمل على توحيد قوى الأمة العربية في كل المجالات، حتى تستطيع الخروج من حالة التخلف، والدخول في عالم القرن الواحد والعشرين.

الدولة المدنية الحديثة مبنية على أسس امتلاك المجتمع للسياسة والتعبير عنها من خلال النظام التمثيلي؛ أي أن الحكومة ومؤسسات السلطة هي أدوات المجتمع، والسياسة هي الوسيط بين السلطة والمجتمع لتنفيذ إرادته. الأنظمة الغير تمثيلية هي التي تستولي على دور المجتمع، ويصبح العمل السياسي موجها نحو المجتمع رغماً عنه، وليس صادراً منه، وتفترض السلطة امتلاكها الحق الكامل والحصري بأن تكون مصدر القوانين.

هذه الأدوات أثبتت نجاعتها، في كل أقطار العالم المتطور، من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، من اليابان إلى أوروبا وأمريكا، ومن البرازيل إلى جنوب أفريقيا والهند وكوريا الجنوبية، من أستراليا إلى السنغال بإفريقيا، ومن السويد بشمال أوروبا إلى تركيا الحديثة العلمانية.

تختلف هذه الدول في اللغات والعادات والأديان والتاريخ والجغرافيا والفصول، ولكنها تبنت كلها معايير الدولة المدنية الديمقراطية، التي تفصل السلطة عن الدين، وتحترم كل مواطن

بها مهما كان فكره ودينه وعرقه ولونه ولغته ومستواه الفكري والاجتماعي وعمره وجنسه، ذكرًا كان أم أنثى. فتقدم هذه الدول وغناها وتحضرها، ليس هو إبدأ نتاج انتمائها لدين معين، أو جنس معين، أو منطقة جغرافية معينة، أو ثروات طبيعية كبيرة، وإنما لتبنيها مبدأ الدولة المدنية كما عرفناها.

هذه الدول لا تعرف الحروب فيما بينها منذ عشرات السنين، وبدأت كالدول الأوروبية بالتكامل الاقتصادي والسياسي، وهو ما نراه الآن أيضًا في مجموعة دول أمريكا الجنوبية (ميركوسور) أو دول جنوب شرق آسيا، القادمة من الديكتاتوريات التي حكمتها عشرات السنين. وحدها الدول التي تتبنى الأنظمة الشمولية أو الدينية هي التي ما تزال في حالة تخبط وحروب، تبدأ ولا تنتهي، والأمثلة كثيرة في عالمنا الإسلامي.

فتح مجالات الحريات العامة في إطار الدولة المدنية الديمقراطية، هو الكفيل بإبعاد الفكر المتطرف والنزاعات الغيبية؛ لأن الفكر يُناقش في العلن ولا يُفرض بالإرهاب والعنف، فالشباب مُطالبون في دول الربيع العربي أن لا يلتفتوا إلى المفكرين الذين أشبعونا بنظرياتهم القومية أو الدينية أو العلمانية المزورة، هؤلاء في كثير من الأحيان، كانوا أول من غير قميصه ليعودوا لحضن النظام الاستبدادي عندما أتى زمن الردة، والأمثلة كثيرة.

شبابنا الواعي الذي كان جوهر الحراك الديمقراطي، هو مُغيب الآن في وسائل الإعلام، وجزء منه في السجون، مُطالبٌ رغم ذلك، بوضع أفكاره في قوالب الحداثة، وأن يُعلنها ويوحدها على ساحة الأرض العربية كلها، المصري واليمني والسوري والليبي والجزائري والتونسي والسوداني والبحراني، يحلمون بالهدف نفسه، فعليهم إبدأ أن يوحدا شعاراتهم، ويوحدا بياناتهم المؤسسة لمستقبل الأمة. هذه مهمتهم الأكثر أهمية برأيي الآن؛ لأننا لن نستطيع أن نهزم أنظمة الاستبداد، وظلامي العصر الحديث، إلا بالفكر المُوحد الخلاق، المُنتمي للإنسان العربي، من غرب الوطن إلى شرقه.

ثانيًا: أسس الدولة الديمقراطية

يطالب المتظاهرون والثوار على امتداد الأرض العربية بإرساء الديمقراطية بعد عقود عجاف من الحكم العسكري، أو حكم العائلات المالكة والمتملكة. هل هذا ترف فكري وتجربة أخرى نود أن نعيشها، أم هو مطلب للحاق بالتطور الطبيعي للمجتمعات الإنسانية، هذا التطور الذي بدأ منذ ثلاثة قرون وأنهى النظام الإمبراطوري الذي حكم العالم لمئات السنين، حيث لم يكن للسلطة أيُّ علاقة بالشعوب التي تحكمها.

درس الفيلسوف الفرنسي "اليكسي دو توكفيل" الديمقراطية عام 1831, ووصف النظام الجديد الناشئ في أمريكا المستقلة حديثاً, في محاولة لنشره في أوروبا الأرسطوقراطية, ومنذ ذلك التاريخ فإن المفهوم الليبرالي الديمقراطي يحمل بصمات هذا الفيلسوف الكبير.

■ الديمقراطية حتمية تاريخية

توصف ثورات الربيع العربي من قبل بعض الكتاب الغربيين بثورات ديمقراطية (توكفيلية)؛ فيعتقد توكفيل أن الذهاب للديموقراطية هو شيء حتمي, لكل الشعوب والمجتمعات مهما طال الزمن؛ لأنها التطور الطبيعي للعلاقات الاجتماعية, التي لم تعد تضع أي إنسان في خانة العبد, أو الرعية, وإنما جعلته الفاعل الأكثر أهمية في التاريخ, والتاريخ بدوره أنصف هذا المفكر الفذ؛ فكل الدول التي ابتعدت عن الأنظمة المستبدة, أو الحكومات الشمولية, تتجه إجبارياً نحو النظام الديمقراطي. نرى ذلك حالياً في القارات كلها, من جنوب أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية, أو دول جنوب شرق آسيا كأحدث نماذج على ذلك.

تراجع مفهوم السلطة العصبية بحسب "ابن خلدون", وما تتلحف به من شرعية إلهية, فهي لم تعد مقبولة في هذا الزمن, فالشرعية الوحيدة المعترف بها عالمياً هي الناتجة عن خيارات المواطنين الحرة, حتى من طرف أعدائها الذين يزورون الانتخابات, ويدعون الديمقراطية, مؤكدين بذلك عدم وجود أي نظام آخر مقبول.

هكذا ينقل النظام السياسي من نظام متحجر, يخضع لقوانين قادمة من السماء, وتدعي بها السلطة قيامها بدور الوسيط الأمين بين مصدر التشريع الإلهي والناس, وتقسم بذلك المجتمع إلى طوائف وطبقات لا تتغير عبر الزمن, إلى نظام متطور متغير يخضع لقوانين يضعها الإنسان المواطن, ويطورها حسب الظروف والأزمان, بمعنى شرعية سيادة الشعب بدل سيادة الغيب, منهيًا بذلك الامتياز المطلق الذي كانت تملكه السلطة, وبالتالي انتهاء تحجرها, وعودة المجتمع كفاعل في التاريخ بدل المفعول به تاريخياً. لا يمكن إذًا التوفيق بين قوانين غيبية مقدسة, لا تقبل التغيير والتبديل, وبين مبدأ الديمقراطية, الذي يعطي حق التشريع كاملاً وحصرياً للشعب.

الانتقال للديمقراطية (التحول الديمقراطي) هو ليس فقط إنهاء نظام لنظام مواز آخر, وإنما قلب كامل للمجتمع وعلاقاته الداخلية, هو أيضاً انقلاب على العادات والتقاليد المرتبطة بقرون عديدة من تاريخ الشعوب بأنظمتها المختلفة قبل وصول الديمقراطية, هذا النظام الاجتماعي يضع بدل الجمود المرتبط بالفكر الديني أو الشمولي, منظومة تعتمد على السياسة والقانون والتاريخ, كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة يتفاعل مع العناصر الأخرى, وتعتمد

أهميته على المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع، عنصر التاريخ هو الأهم في زمن الثورات؛ لأنه يريد أن ينهي فترة، ويبدأ فترة جديدة، أما عنصر القانون والحقوق والحريات فيأتي دوره عندما تنتصر الثورة، وتبدأ البناء، وعنصر السياسة يتربع الأولوية في الأنظمة الديمقراطية الثابتة والعريقة.

■ الدستور التوافقي

الدستور كعقد اجتماعي هو توافقي بطبيعته، وليس فقط قانون الأغلبية الحاكمة؛ بمعنى أن يعبر عن مجمل مكونات الشعب بأرائه المختلفة، وتنوعاته الثقافية والعرقية واللغوية، لكن عدم احترام ذلك يجعل الدستور وسيلة الأغلبية لفرض سياساتها على الأقلية، وهو ما يتناقض مع السلم الاجتماعي، والذي هو هدف الدستور الأول. كما أن تغيير الدستور المستمر هو دليل غياب البعد التوافقي بالأساس، أو الانحراف عن الديمقراطية، فالإجماع على الدستور يعني توافقه مع رغبات الكل، بمعنى توافق شبه كامل للاتجاهات الفكرية والسياسية داخل المجتمع، وعدم ترك مجموعة من الناس على هامش الدولة، هذا التوافق يطرح على الشعب لتبنيه في استفتاء عام.

لا يمكن في دولة ديمقراطية عريقة أن تضع دستورًا ذا بعد ديني؛ لأن الأديان متعددة والمعتقدات مختلفة لكل الشعوب، ولا يمكن وضع دستور يحدد الهوية العرقية للدولة؛ لأن الأعراق متعددة وهكذا في مجالات عديدة.

يرتبط بالدستور التوافقي نقطة أخرى، وهي احترام حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليًا، فالمساواة بين المرأة والرجل، أو حقوق الطفل، والحقوق الثقافية للأقليات، واحترام حق اللجوء والعمالة الأجنبية وعشرات الحقوق الأخرى، تصب كلها باتجاه ربط النظام السياسي الجديد بأواصر الحضارة العالمية، فالحضارة الإنسانية الحديثة واحدة، لأن الاقتصاد والقانون وحقوق الإنسان أصبحت واحدة، وتحمل المعنى نفسه عند كل الأمم، ولها دائمًا صبغة عالمية، فإقامة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحقوقية المنبثقة عنها هي رمز هذا التغيير.

أدى الخلط كما حدث في بعض دول الربيع العربي الأول بين الحضارة الواحدة والثقافات المختلفة، إلى ترعرع اتجاهات متطرفة عنيفة، وأفكار متخلفة، تسحب المجتمع إلى الخلف، وذلك تحت شعار خصوصية الحضارة العربية أو الإسلامية، بينما لا توجد هناك أي خصوصية لأي شعب مهما كان، في إطار المفهوم الحضاري الحالي، بينما توجد خصوصيات ثقافية كثيرة ومهمة، تجعل المجتمعات أكثر تنوعًا، وتزيدها بريقًا؛ كالأدب والبناء والتعبير الفني وغيره، فلا

يمكن التمييز في حق المرأة بالميراث مثلاً، أو بتولي مناصب قيادية، بحجة أنه جزء من الثقافة العربية، بل هو جزء من حضارة سابقة، لم تعد موجودة حالياً في أي مكان.

لا توجد دولة ديمقراطية على وجه الأرض تبنت مفهومًا حضاريًا خاصًا بها، من اليابان البوذية إلى البرازيل الكاثوليكية، أو جنوب أفريقيا بأعراقها المختلفة، أو دول الاتحاد الأوروبي بماضيه المسيحي وحرابه الدينية.

يعتبر الدستور التوافقي المتناغم تمامًا مع قيم حقوق الإنسان هو أساس أي دولة تبحث عن الثبات السياسي والاجتماعي كي تتفرغ للبناء، ولكن هذا الأساس قد ينهار أمام أطماع مجموعة من الناس ذوي الأهداف الخاصة، والذين يحاولون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فمن يمنع انتكاسة كهذه! النموذج الروسي أو المصري واضح في ذلك، وحدها قوى المجتمع المدني المنظم من يستطيع فعل ذلك، والنموذج السوداني وقبله التونسي أثبت ذلك عمليًا. ما تأمله دول الربيع العربي من بناء جديد، يكمن في الربط بين الديمقراطية والشرعية والسلطة تحت مراقبة المجتمع المدني.

■ محورية المجتمع المدني بالبناء الديمقراطي

يُبنى النظام الديمقراطي على أسس عدة أهمها المساواة بين الناس من منظور التساوي في الحقوق والواجبات والفرص، ولكن النظام الانتخابي الذي يساوي بين الجميع، قد يخلق نوعًا من استبداد المجتمع بنفسه؛ أي أن التصويت الحر للناس قد يمنع الأقليات من التعبير عن نفسها بين الدورات الانتخابية، أقليات عرقية لغوية أو فكرية، لذلك فالملازمة الثانية للديمقراطية هي وجود مجتمع مدني قوي بمؤسساته، حتى يبقى الجدل العام مفتوحًا على كل الأوجه، فتطرح آراء الأقلية، ولا تغلق الانتخابات هذا الجدل. هذا ما نراه حاليًا في الدول الديمقراطية العريقة، والتي يوجد بها مجتمع مدني مؤسس وقوي، لا يستطيع رجال السياسة تناسيه أو التغاضي عن مطالبه.

من ناحية أخرى، يبقى هذا المجتمع المدني حيًا داخل المجتمع الديمقراطي، يجسد قيم التلاحم الاجتماعي، والتعاقد، وأواصر العيش المشترك، مبعداً بذلك خطر التفكك الاجتماعي والعائلي في الدولة الديمقراطية؛ الناتج عن ضمان الدولة كامل الحقوق لمواطنيها بشكل فردي. هذه إحدًا محاذير الديمقراطية؛ حتى لا تقع كما حدث في بعض الديمقراطيات الحديثة من تهيمش لجزء من المجتمع لصالح آخر.

علينا إداً في دول الربيع العربي الساعية للديمقراطية الانتباه لدور المجتمع المدني الحقيقي ومؤسساته، والتي هي الضمان الحقيقي للديمقراطية، ومراقبة من هم في مراكز السلطة المنتخبة. رأينا ذلك في تونس الثورة، والدور الرائد لمنظمات المجتمع المدني في إرساء الديمقراطية، ونرى ذلك في السودان وثورته الرائعة، والتي قامت على كاهل مؤسسات المجتمع المدني وبقيادتها، وليس على الأحزاب السياسية.

ثالثاً: المجتمع المدني وكيفية تنظيمه

يقوم الناس بتنظيم أمور حياتهم اليومية عبر ما يسمى بمنظومة المجتمع المدني؛ أي الهيئات، الجمعيات، النقابات، الاتحادات المهنية وغيرها، والتي هي بالضرورة مستقلة عن المجتمع السياسي، أحزاب ودولة وسلطة قائمة.

■ أنواع المجتمعات المدنية

المجتمع المدني هو مجموع ملايين البشر أفراداً ومنظمات، مقابل المجتمع السياسي المُشكل من السلطة والأحزاب. هناك ثلاثة أنواع من المجتمعات المدنية: النموذج الأول يتواجد في الدول الديمقراطية، وفيه تُحدد السلطة والأحزاب سياستها بناءً على طلب وتوجهات المجتمع المدني، وذلك لأن هذا المجتمع السياسي مؤهل لاستلام السلطة وقياداتها، وهو لا يُمثل أكثر من 1% من مجموع السكان. هذه الأحزاب لها أذان كبيرة، مفتوحة دائماً، وموجهة نحو المجتمع، فهي تحاول فهمه، واستباق رغباته، هدفها أن تحصل على رضاه وأصواته في الانتخابات، بدون هذه العلاقة الجدلية بين المجتمع السياسي القليل العدد، والمجتمع المدني المتناهي الكبر، لا يمكن وجود حضارة، بمعنى مجتمع منظم متوازن القوى، يحل مشاكله بالقانون والدستور المُتفق عليه من الجميع.

أما النموذج الثاني فهو يُغيب هذه الجدلية، مما يقود إلى الدكتاتورية والاستبداد. المجتمع السياسي في هذه الحالة وحزبه المُستلم للسلطة، أطرش، يصم تماماً الأذان عن سماع المجتمع المدني. هذا الانفصال بين القلة في السلطة، والأغلبية في المجتمع المدني يؤدي بالنهاية إلى فقدان المجتمع السياسي (سلطة ومعارض) بوصلة العمل المُتضرر، ويتحول المجتمع المدني في هذه الدول الاستبدادية إلى قطيع ضريبي، أي مصدر رزق السلطة، دوره يقتصر على دور المنهوب، مقابل السلطة التي تلعب دور الناهب، بطرق مباشرة عبر فرض الضرائب، أو عدم وجود قوانين نافذة تحمي حقوق العامل والمواطن. في النظام الديمقراطي السلطة في خدمة المجتمع، أما في النظام الثاني فالمجتمع في خدمة السلطة.

النموذج الثالث والأخير مُرتبط بتوفر الخيرات المعدنية والطبيعية في كثير من الدول الاستبدادية كالنفط وغيره، وهو الذي أدى إلى خلق هذا النموذج من المجتمعات، حيث تكون السلطة ناهية لهذه الثروات الطبيعية، وبهذه المعادلة يكون وجود المجتمع المدني بملايينه الكثيرة غير مجدٍ، بل يصبح عبئاً على السلطة. ولكنها مُضطرة أن تُعطي له جزءاً من هذه الثروات؛ وذلك بهدف الحفاظ على السلم المدني قدر الإمكان. يذهب هذا المال كدعم نقدي، وليس للاستثمار، أو بناء وتطوير البنية التحتية.

كما أن بعض الدول تعتمد على الثروة النفطية بشكل أساسي مثل الجزائر؛ والذي تُشكل ما يقارب 98% من الدخل القومي، هذا يعني أن دخل المجالات الأخرى لا يتعدى 2% فقط من الدخل القومي العام. في حين تُشكل بعض الدول الخليجية الصغيرة في عدد السكان، استثناءً؛ ولكن لا يمكن القياس عليها بسبب حجمها السكاني القليل، واستخدامها الكثيف ليد عاملة أجنبية، قد يتجاوز عدد السكان الأصليين.

في هذا النموذج تصبح الثروة الوطنية نكبة للشعب، ومصدرًا للحروب التي لا تنتهي، وهدفًا للسرقة الدائمة، فيما يبقى الشعب فريسة الفقر والمرض. ومثال ذلك ما يحدث في الكونجو في إفريقيا؛ بلد الذهب والألماس، أو العراق بلد النفط، منذ عشرات السنين، أو نموذج جنوب السودان وتشاد حديثاً. السلطة المستبدة بكل أشكالها ليست بحاجة إلى رعاية قطيع ضريبي حتى يستمر بالعمل ولعب دور المنهوب. وقد أظهرت الدراسات المتعلقة بتنمية القارة الأفريقية أن خارطة الثروات الطبيعية تتقاطع مع خريطة الحروب (الكونجو، جنوب السودان وأنغولا)؛ وأن أكثر الدول نموًا وسلامًا هي التي تفتقر للثروات الطبيعية (السنغال).

■ الحكم الرشيد

نفس هذه الثروة النفطية في إطار المجتمع الديمقراطي (النموذج الأول) هو إغناء له. النرويج مثلاً البلد النفطي الأوروبي الكبير، الذي استطاع أن يحتل المرتبة الأولى حسب المعايير الدولية في كل مجالات التنمية الإنسانية (الأمم المتحدة تقرير PNUD ديسمبر 2019)، ومجال الديمقراطية، وهو البلد الأكثر سلامًا وأمنًا في العالم. تم اكتشاف النفط في هذه الدولة في أواسط الستينيات، واستُعمل على مدار 25 عامًا في بناء الدولة والمجتمع؛ لتصل النرويج إلى ما وصلت إليه، بعد ذلك وفي عام 1990 قرر النرويجيون وضع الموارد النفطية كافةً في حساب خاص خارج النرويج، لا يتم استعماله، ويُسمى حساب الأجيال القادمة. يهدف إلى وضع ريع احتياطي لما بعد انتهاء الثروة النفطية. هذا الحساب الذي نشر في آذار/ مارس عام 2019 بلغ ألف مليار

دولار، ويُستثمر فقط من طرف الشركات المسؤولة الصديقة للبيئة، والبعيدة عن السرقة (بمفهوم المال الحلال عند المسلمين).

هذا هو الحكم الرشيد الذي كان يجب أن يحدث في كافة الدول ذات الثروات الطبيعية، إنه بحق دليل وعي المجتمع المدني النرويجي، الذي أفرز أحزابه الديمقراطية، وحدد لها مسارها وسياساتها، فأين مجتمعاتنا من ذلك؟! فالغنى والفقر ليس نتاج فعل الطبيعة وثرواتها، وإنما هو نتاج حيوية المجتمع المدني، ومقدرته على فرز ومراقبة مجتمع سياسي يأتذر بأمره. الأساس في الدولة هو الشعب، والشعب مصدر السلطة القوانين.

المجتمعات المدنية الأوروبية بُنيت وترعرت بعد قرون من النضال، واستطاعت أن تفرض مجتمع سياسي مُكمل لها. استطاعت دول مثل فرنسا وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن تبنيًا معًا نواة التعاون بينهما في مجال الحديد والفحم لبناء ما دمرته الحرب، بعد أن تخلصنا من وضع سياسي فاشي ونازي، كان متناقضًا تمامًا مع مفهوم ومطالب مجتمعاتها.

بدأ البنين الأوروبي الحديث فورًا بعد الحرب، عن طريق فتح الحدود أمام حركة الطاقة (الفحم)، ومواد البناء الأساسية (الحديد)، وكان هاتين الدولتين لم تحدث بينها حروب طاحنة، مُخلفة ملايين القتلى. أولوية التعاون بعد الحرب غلبت على أولوية الانتقام والمصالح الحزبية، وهذا ما سمح ببناء أوروبا الحديثة، والتي تعرف منذ أكثر من ستين عامًا سلامًا بين دولها، لم تعرفه أي منطقة في العالم. كما نرى، فإن تقارب المصالح من فتح الحدود، وبناء الجسور بين الشعوب، هو الذي يقود إلى الرخاء والاستقرار وإنهاء الحروب.

المجتمع المدني الأوروبي قوي جدًا، تُعبر عنه الاتحادات والنقابات، وكذلك الجمعيات المختلفة في شتى المجالات، والتي لا تترك صغيرة أو كبيرة إلا وأبدت رأيها فيها، وتحركت ضدها حين الضرورة، يكون ذلك من خلال الانتخابات، أو المظاهرات والاعتصامات. السلطة والأحزاب في أوروبا لا تستطيع استعمال اللعبة الديمقراطية لتمير ما لا يريده الناس، أو ما قد يعتبرونه متناقضًا مع مصالحهم وقيمهم.

لقد صوت البرلمان الفرنسي عام 1984 على مشروع قرار تطوير وإعانة المدارس الخاصة الدينية، وهو ما أدى إلى خروج الملايين الذين اعتبروا ذلك انتقاصًا للعلمانية، وفصل الدولة عن الدين، مما اضطر الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميثيران" وحكومته إلى التراجع عن هذا القانون، رغم أنه كان مُقرًا من قبل البرلمان. حدث ذلك أيضًا في عام 2006، عندما اضطرت الحكومة الفرنسية لسحب قانون العمل، الذي عرضه رئيس الوزراء "دومينيك دوفيلبان" على

البرلمان تحت ضغط المتظاهرين- أيضاً في سويسرا يصوت السكان مرات عديدة في السنة على القوانين كافةً , وهو ما يعتبر ديمقراطية مباشرة بحق.

هذه نماذج تُعبر عن قوة المجتمع المدني المنظم في الدول الديمقراطية- النظام الديمقراطي يسمح بكل تأكيد بوجود هذه المعادلة المتوازنة, ويعطي للوسط السياسي حق التعبير عن مصلحة الناس, وحق قيادة الدولة بناءً على فهمه لمطالب مجتمع مدني واعٍ وقوي, ومراقب لتصرفات السياسيين، وليس فقط مجموعة من الناس تذهب كل أربع أو خمس سنوات للتصويت لانتخاب ممثليها ثم تعود إلى سباتها.

■ غياب المجتمع المدني وتزايد الاستبداد

في وطننا العربي لا يوجد عملياً أي تعبير حقيقي عن المجتمع المدني، فالنظام السلطوي الاستبدادي هو نتاج ذلك وليس سببه، وكما قال الرسول الكريم "كما تكونوا يُولى عليكم"، فمن يقبل الانتقاص من حريته يتحمل مسؤولية ما يحدث له. في بلادنا ذات التاريخ المجيد نجد شبه انعدام للمجتمع المدني بمفهومه المنظم (النقابات، الاتحادات الحرة المستقلة... الخ), في مقابل شبه انفراد للأحزاب بالسطو على مقدرات الأمة، وهنا نحن لن نفرق بين الأحزاب والقوى المتواجدة في السلطة، أو تلك الموجودة خارجها، وحتى عندما تكون في السجون. في بلادنا إن استولت المعارضة على السلطة؛ فهي تستبدل سلطة انفرادية بسلطة أخرى مشابهة، بدون الالتفات إلى المجتمع المدني.

ونرى هنا، أن غياب المجتمع المدني المنظم لا يُفرز إلا أنظمة استبدادية. وبالنظر إلى الأنظمة العربية في دولنا منذ الخمسينيات, ندرك أن كل التغييرات السياسية في النظام كانت سلطوية، ولم تخلق أي نظام ديمقراطي على مدى أكثر من ستين عاماً. نؤكد هنا من جديد أن السبب الأساسي في ذلك هو انعدام الرقابة الشعبية على الأحزاب, عن طريق الانتخابات مثلاً، وانعدام مفهوم تطوير المجتمع المدني لدى هذه الأحزاب, وترفعها عن الاستماع إلى الجمهور، وهذا ما قد نسميه بالطرش السياسي للأحزاب, والذي قد نضيفه إلى عمى المجتمع المدني؛ أي عدم وجود مجتمع مدني منظم.

حتى تتمكن من تغيير شيء في واقعنا العربي، أرى أن علينا أولاً نحن المواطنين العاديين، والمهنيين، والمثقفين كتاباً وصحفيين ومفكرين، أن نبدأ في وضع أسس مجتمع مدني عربي قوي كأولوية قبل كل شيء، وستكون السياسة والأحزاب بعد ذلك تحصيل حاصل، والنموذج السوداني ونجاح ثورته أحسن دليل قريب منا. يتوجب لذلك الابتعاد عن الشعارات

الحزبية، والاقتراب من الشعارات الاجتماعية، مثلما حدث خلال الثورة التونسية في كانون ثانٍ 2010، والتي بدأت ربيع المجتمعات المدنية العربية.

لم يرفع التونسيون شعارات العداة للإمبريالية أو الاستعمار، كما تفعل قوى السلطة والمعارضة منذ عشرات السنين، وإنما طالبوا بالعدالة الاجتماعية وكرامة المواطن. لم نر في هذه المظاهرات حرق أعلام فرنسا المُستعمر السابق، أو أميركا إمبراطورية العصر، وداعمة إسرائيل، هذه هي حقًا روح المجتمع المدني، تبقى تونس لنا مدرسة منذ بداية الربيع وحتى الآن، حيث تراجعت الأحزاب أمام مطلب الناس بقانون مدني اجتماعي، وكشف الحراك التونسي عن وجه جديد؛ فيه الأولوية للمواطن، وحقوقه، وخصوصًا حقه في تحديد سياسة الدولة، وأيضًا مراجعتها بكل الوسائل، بما فيها التجمعات، الاعتصامات والمظاهرات.

في الدول الديمقراطية تُقابل مطالب المجتمع المدني دائمًا من السلطة بالنقاش والأخذ بالرد، وتُحل المشاكل المطروحة بناءً على مطالب الناس. في دولنا العربية ولسوء حظنا، قوبلت مطالب المتظاهرين بالقنابل والرصاص والبراميل المتفجرة. يدل هذا العنف المُفرط أمام مطالب مجتمع بالكرامة والحرية على مدى مصداقية هذه المطالب وحاجتنا لها. لكن مقتل الآلاف وتشريد الملايين هو جواب السلطة الطرشاء على حراك المجتمع، بعد أن رفع عن عينيه الغشاوة، وبدأ بالنظر في اتجاه آخر، غير اتجاه ما تريده السلطة الناهية أو الأحزاب، والتي تتبنى شعارات فضفاضة لتحيدته عن الحراك، واستعادة دوره (الطبيعي) كأساس تُبنى له، وعليه، ومن أجله كل الشعارات.

رابعًا: العلمنة الاجتماعية أساس الدولة العلمانية

هناك نوع من الاضطراب حول مفهوم العلمانية، داخل محافل الإعلام والنقاشات الدائرة حوله منذ عدة سنوات، زادت مع بدء الثورات العربية؛ وهذا عائد لإرث قديم يعود لزمان الاستعمار، والذي وُوجه بتأكيد "الهوية الإسلامية"، كأحد وسائل المقاومة، بينما جرى إقصاء، الترابط بين العلمانية والتحرر والحدثة.

من ناحية أخرى، بلينا لعشرات السنين، بحكومات ديكتاتورية شرسة، في العديد من الدول العربية (مثل سوريا والعراق)، والتي كانت تُعلن انتماءها المُزيف، للعلمانية السياسية، ولكنها لا تستعمل هذا التعبير إلا لإبعاد كل أنواع المعارضة السياسية الإسلامية، حتى لو كانت ديمقراطية، وتقبل مبدأ التبادل السلمي للسلطة.

يوجد للعلمانية مفهومان متكاملان: أحدهما هو "العلمانية السياسية"، المعروفة عند الناس؛ أي مبدأ فصل الدين عن السلطة. والأخر أقل معرفة، وهو "العلمنة الاجتماعية"، وليس العلمانية، والتي ترتبط بالحدثة.

المفهوم الأول؛ أي فصل الدين عن السلطة، هو مبدأ قديم، تبلور في خضم التغييرات الثورية، التي حصلت في أوروبا خلال مرحلة الثورة الصناعية، وما تبعها من تغييرات سياسية وفكرية، خصوصًا ما جادت به قرائح مُفكري عصر التنوير والثورة الفرنسية، وتبنته كثير من أنظمة الحكم الديمقراطية وكذلك الديكتاتورية.

■ العلمانية الإيجابية والعلمانية السلبية

هنا يكمن أول شرخ في مفهوم العلمانية السياسية، ما يؤدي بدوره إلى نوعين جديدين، الأول العلمانية في إطار الحكم الديمقراطي، وهو ما أسميه "العلمانية المُسالمة" أو الإيجابية، وهذا النوع هو المُنتشر في أوروبا وكافة الدول الديمقراطية، العلمانية هنا تعني حيادية السلطة أمام الأديان، واحترامها لجميع أبنائها، ومعاملتهم بقوانين تساوي بينهم، وتحترم عقائدهم؛ فالفرد هو مواطن أولاً. ولكنها ترفض أن تُسن القوانين للدولة، بناءً على تشريعات خارج إرادة ممثلي الشعب (البرلمانات)، وبدون أي ارتباط بأي قوانين غيبية، بحيث تضع حرية الإنسان في الفكر قبل أي اعتبار.

هي إذاً تفصل الدين عن ممارسة السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، هذه السلطات المؤسسة للدولة؛ لا يمكن فيها أن يُنطق بحكم، أو تُسن سياسة، أو يوضع تشريع، من دون أن يكون الشعب مصدره الوحيد. لا مكان في الدولة العلمانية للتشريع الديني، لأن الأديان فيها مُتعددة، والدولة تضع نفسها كحامية لكل الأديان، ولا تُنصب دينًا للدولة، أو تفضله على دين آخر.

الدين في هذه الدول والمجتمعات، هو مرجعية أخلاقية وتقليدية فقط؛ لأن هذه هي وظيفته الحقيقية، وتضع الأديان كلها في مصاف الدفاع عن السلم الاجتماعي، بدل تدخلها في التشريع، والذي يضع المجتمعات في مهب التناقضات والحروب الطائفية.

الأخلاقيات والقيم وتهذيب النفس، هو الدور المُناط بالمرجعيات الدينية، هذا ما يحدث بالفاتيكان في العالم الكاثوليكي وبرضاه، وهذا ما سيكون عليه الوضع في العالم الإسلامي. من درس أعمال إصلاحيي الدين الإسلامي، في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين

(أمثال الشيخين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده) قد يجدُ في حينه، انفتاحًا أكبرَ على مفهوم العلمانية بين دُعاة الدين والتدين. هذه هي العلمانية الإيجابية، والتي بدونها، قد لا يوجد سلم اجتماعي ممكن.

النوع الآخر من العلمانية السياسية، هي العلمانية السلبية، أو العنيفة، أو الكافرة، كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي، أو الدول الشيوعية الأخرى، والتي كانت تعتبر "الدين أفيون الشعوب"، وتمنع ممارسته والقيام بشعائره، وتُغلق الكنائس قبل الجوامع، وتحرم الناس من العيش في كنف المعتقدات الدينية التي يؤمنون بها، أو الاحتفال بأعيادها. هذه العلمانية لا تستطيع أن تبني السلم الاجتماعي، وإنما هدفها فرض دين جديد، وفي حالة الاتحاد السوفيتي، هو "الدين الشيوعي"، وهو كباقي الأديان، يتصور أنه يمتلك الحقيقة المُطلقة.

العلمانية إذاً هي أسلوب عمل سياسي، يفصل مؤسسات الدولة عن المُحتوى الديني، وهو نتاج نضال سياسي، ونقاشات طويلة، وثورات ثقافية، كما حدث في أوروبا خلال القرون الأخيرة الماضية، ولقد أقرت القوانين التي ترسخ العلمانية في فرنسا مثلاً عام 1905.

■ العلمنة الاجتماعية

مقابل علمانية الدولة، يوجد ما يمكن تسميته (بالعلمنة الاجتماعية)، وهو مفهوم اجتماعي للعلمانية، حين تتحول الممارسات الاجتماعية، من أطرها الدينية إلى أطر علمانية، هذه الأوضاع موجودة في كل البلاد، بما فيها البلاد العربية والإسلامية، وهي برأبي من طوّر الأوضاع خلال الثلاثين سنة الأخيرة في بلادنا، وحضّر لانفجار الربيع العربي.

تعني العلمنة الاجتماعية الخروج التدريجي والبطيء لكل نواحي الحياة، من كنف المرجعيات الدينية، هذا واضح جداً في التعليم الذي انتشر بشكل واسع؛ فالمدارس والجامعات لم تُعد مرجعياتها المؤسسات الدينية إلا ما ندر، التعليم لم يعد يتم بالكتاتيب القرآنية والزوايا، والجامعات والمعاهد لم تعد مُلحقة بالجوامع، أو بالكنائس كما في الحالة الغربية. هذا لا يعني أنه لا توجد مدارس ذات مرجعية دينية، ولكنها أقل بكثير من الماضي، نذكر كمثال جامعة الأزهر والمدارس الدينية الحرة في الغرب، ولكنها تطبق منهاج معظمها مُعلمنة اجتماعياً، فالعلمانية السياسية الإيجابية، لا تمنع ذلك قطعاً.

العلمنة تمتد أيضاً إلى كل نواحي الحياة؛ من اقتصاد وفن وصحة، فالطب مثلاً لا يوجد له أي ارتباط حالياً، إلا بالمعطيات العلمية، كذلك الاقتصاد والمعاملات التجارية، والتي تحكمها

حاليًا قواعد الاقتصاد العالمي، وما محاولات البعض لإدخال مفهوم "الاقتصاد الإسلامي"، كوسيلة ناجعة لبناء اقتصاد حديث، إلا كلام نظري، وما نسمعه في الإعلام بشكل دوري، عن "الاقتصاد الإسلامي"، لا يوجد له أي تطبيق في أي تشريع في أي دولة، بما فيها الدول الإسلامية، والبنوك المسماة إسلامية، تُطبق حقيقة قواعد الاقتصاد الأكاديمي مع بعض التعديلات الشكلية.

ويمكن ملاحظة هذه العلمنة الاجتماعية، في حياة المرأة العربية والمسلمة، والتي لم تعد تقبل بالبقاء في البيت، والقيام بالدور الذي يعدها به "الإسلاميون" بكل أطيافهم، وهو الإنجاب وتربية الأولاد. وأكبر دليل على هذه العلمنة الاجتماعية هو تحولات الواقع الديمغرافي منذ ثلاثين عامًا، والانخفاض الشديد في معدلات الخصوبة، في الدول العربية والإسلامية. بالإضافة لاتجاه المرأة نحو التحرر، والانعتاق من سيطرة الرجل، والدخول إلى عالم العلم والعمل؛ حيث أصبحت المرأة تبتعد بممارساتها اليومية الحياتية، عن المعايير الدينية التقليدية، حتى في الدول الإسلامية المحافظة.

العلمنة إذاً هي واقع حدائي، يتطور تدريجيًا منذ عشرات السنين، في كل مناحي الحياة، وهو بموازاة العلمانية السياسية، يضع المجتمعات على طريق التقدم والسلم الاجتماعي. علمنة الواقع الاجتماعي إذاً هو من يفرض التغييرات الاجتماعية، والتي تضع هذه الدول، على حافة الانفجار، بسبب التناقض المتزايد بين الأطر السياسية الاستبدادية، والمفاهيم الدينية الاجتماعية التقليدية من جهة، وبين حقيقة الحياة الاجتماعية المُمارسة على الأرض من جهة أخرى.

الربيع العربي والحراك الشبابي، هو نتاج هذا التناقض، وهو يشبه الزلازل، التي تحدث بعد تجمع قدر كبير من الطاقة الضاغطة بين طبقات سطح الأرض، تتجمع تدريجيًا على مدار عشرات السنين لتنفجر في بضع دقائق، فالانفجار الشبابي إذاً، هو نتاج هذا التراكم الحدائي في ظل الاستبداد والتخلف الاجتماعي، وليس نتيجة مؤامرة، وهو ما يحاول دُعاة وداعمي الأنظمة ترويجه بين الناس، بمن فيهم بعض مُدعي اليسارية والعلمانية المُزيفة.

العلمنة الاجتماعية هي واقع يتطور ببطء، ولكنه يتقدم باستمرار، سيؤدي عاجلاً أم آجلاً للتغيرات الديمقراطية المرجوة، والوصول للعلمانية كوسيلة حكم، وعندها تجد الأديان في مجتمعاتنا وضعها الطبيعي؛ أي الداعية للسلم الاجتماعي والتآخي بين الناس، بدل الدخول في جعجة السياسة، وإشعال الخلافات الطائفية التي لا يمكن حلها؛ لأن العقائد الدينية متناقضة حتى

داخل الدين الواحد أو المذهب، وكل طرف يعتقد بامتلاكه للحقيقة الأزلية، وينفي بالتالي وجود الآخر، الذي يحمل هو أيضاً التصور نفسه عن دينه.

إن عودة الديانات إلى مفهوماها الأصلي، وهو التآخي والمساواة، في مجتمع متنوع بأجناسه وآرائه ومعتقداته، وترك السياسة للناس في أطر الديمقراطية، هو من سينقذ مستقبل الأديان في مجتمعاتنا الطامحة والسائرة نحو الحداثة والتحضر، والتجربة التركية وأيضاً التونسية جديرتان بالدراسة، واستنباط العبر؛ لأنهما تجربتان رائدتان أثبتتا نجاحهما ونجاحتهما.

خامساً: حقوق المرأة

تحمل الثورات العربية الحديثة بُعداً اجتماعياً مهماً، بالإضافة إلى البعد السياسي، وبُعد بناء الدولة الديمقراطية. العوائق الاجتماعية القادمة من إرث العادات والتقاليد، قد تكون في بعض الأحيان، أكثر إجحافاً بحق جزء من المجتمع، الذي يرضخ تحته المجتمع ككل. أكبر مثال على ذلك، هو إشكالية حقوق المرأة في المجتمعات العربية، فالمرأة كالرجل، هي ضحية العنف السياسي المفروض عليها من النظام، ولكنها تُعاني أيضاً من العنف الاجتماعي، والعادات والتقاليد ومفاهيم دينية لا تتطابق مع قيم حقوق الإنسان المُعلنة.

أظهرت دراسة حديثة قام بها البنك الدولي، ونُشرت بواشنطن بداية عام 2019، عن تطور التشريعات التي تسنها (187) دولة حول العالم؛ لتحسين حقوق المرأة، وتُقر أن هذه الحقوق قد تقدمت قليلاً إلى الأمام، خلال السنوات العشر الأخيرة؛ فالمؤشرات التي وُضعت لهذه الدراسة، مثل الفقر والبطالة والصحة والأحوال الشخصية وغيرها، تُظهر بشكل عام أن المرأة على مستوى العالم تتمتع بـ 75% من الحقوق على سلم 100%، أي تقدمت بـ 5 نقاط عما كان عليه الوضع عام 2010. كما أن دول قليلة جداً حصلت على نسبة 100%؛ أي أنها سنتتشريعات تتطابق مع المعايير التي وضعتها الدراسة.

أظهرت معظم مناطق العالم تقدماً على مستوى الحقوق النسوية، ما عدا العالم العربي، والذي بقي على حاله بنسبة 47%؛ أي أنه تقريباً، لم يُغير في قوانين الأحوال الشخصية، أو معاملات الطلاق والحضانة والإرث، ما عدا بعض الاستثناءات؛ بل هناك بعض التراجع عن القوانين السابقة. مقابل هذه النسبة المتدنية في المنطقة العربية، فإن كل مناطق العالم الأخرى، شهدت تحسناً مثل أمريكا الجنوبية، والتي انتقلت في العشر سنوات الأخيرة من 70 إلى 79%، وجنوب شرق آسيا من 65 إلى 70%، وجنوب آسيا من 50 إلى 58%.

نحن نُعاني إذًا في الدول العربية من وضعية متحجرة، مرتبطة بعدم الاكتراث السياسي الرسمي بالتغيير، كما نعاني من التناسي الاجتماعي لحقوق المرأة، وتنامي البُعد الديني بمفهومه الأصولي. هذه خصوصية الدول العربية، ولا تجدها في دول إسلامية أخرى؛ كتركيا أو أندونيسيا وغيرها، هذه الخصوصية قادمة من الإرث الاجتماعي العربي، وتقاليده وعاداته، وليس من بُعد الإسلام فقط.

في عام 1948، تم التصويت على لائحة حقوق الإنسان من الأمم المتحدة، والتي هي حقيقة، أكثر الصور إنارة لهذه الهيئة الأممية، ما أعلن لم يتحقق كاملاً في أي بلد، ولكنه يبقى بوصلة لكل نضال وعمل سياسي واجتماعي في كل دول العالم، والتي تسعى للوصول لهذه الأهداف. في ذلك العام تم اعتماد هذه اللائحة بـ 50 صوتاً مقابل ثمانية أصوات، بين رافض وممتنع. ثلاث دول رفضت الإعلان، وهي جنوب أفريقيا لتبنيها في زمنه نظام الفصل العنصري، ورفضها مبدأ المساواة بين البيض والسود، والاتحاد السوفيتي لرفضه فكرة الحقوق السياسية المتساوية للمواطنين كافة، وأيضاً المملكة العربية السعودية لرفضها المساواة بين المرأة والرجل.

تدل مشاركة المرأة بالثورات الحديثة كما نرى في السودان والجزائر، على أنها ليست جزءاً ساكناً من المجتمع، ولكن على العكس، المحرك الأساسي له المرأة السودانية (الكنداكات)، أو الجزائرية، تقود المظاهرات ليلاً ونهاراً، وتصل بعملها هذا إلى مواقع قيادية مؤثرة في الحراك.

لقد أدركت المرأة العربية أنها لا تستطيع الانتظار للحصول على حقوق من مجتمع مسلوب الحقوق أصلاً. حرية المجتمع ككل، هي الخطوة الأولى للحصول على حقوقها، ولكننا نظن أيضاً أن عوائق العادات والتقاليد هي سلاسل بأقدام الرجال؛ تمنعهم من أن يكونوا على مستوى الحدث الثوري، ومطالب المرأة العادلة؛ لذا وجب على المرأة أن تأخذ دوراً طلائعياً في قيادة الحراك الثوري الجماهيري؛ لأنها بذلك ستكون أكثر حرصاً على حقوق المرأة، وكذلك حقوق المجتمع ككل؛ أي أن رؤيتها ستكون شاملة بدون عوائق نفسية، أو عوائق مرتبطة بعادات وتقاليد، هي أصلاً ضحيتها الأولى.

مؤسسات الدولة المستقبلية العربية الديمقراطية، يجب أن تترك المكان الكافي للمرأة في القيادة والتشريع، من موقع تشكيل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وأيضاً من مواقع سياسية قيادية كالحكومة والبرلمان.

مشاركة المرأة ونضالها، في فترة التغيير الثوري، سيعطيها مكانتها المستحقة في قيادة الدولة بعد تغيير النظام. علينا كلنا رجالاً ونساءً، أن نعي أهمية الدور النسائي القيادي، حتى لا نكون تحت أي عذر كان، عائقاً أمام التغيير الحقيقي الحضاري لمجتمعاتنا، من مصلحتنا رجالاً ونساءً، أن تتحمل المرأة دورها لتحديد السياسات و سن القوانين، وليس ذلك منة من الرجال لصالح النساء، بل هو وضع من له المَلْكة والكفاءة الحقيقية، والاستعداد النفسي والأكثر ليونة، وبعداً عن جمود العادات والتقاليد، لأن الأكثر مظلومية سيكون بنظري الأكثر مصلحة، واستعداداً لإدخال التغييرات المرجوة.

سادساً: مفهوم الأمة القومية

تطالب قوى الثورة والتغيير في الدول العربية، منذ نهاية 2010، بإسقاط النظام وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحصول على الحرية، كل شعب يسعى عن طريق النضال السلمي، إلى الوصول إلى هذه الأهداف، مُعتمداً على حشد جماهيري كبير. وهنا يبرز التساؤل التالي، هل سقوط النظام الاستبدادي سيؤمّن تلقائياً حلول نظام توافقي مدعوم من أطراف المجتمع كافة؟ وهل يمكن بناء السلم الاجتماعي بمجرد سقوط النظام؟!

هذه الأسئلة وغيرها، تُرسلنا إلى مفهوم الجمع الاجتماعي، والرغبة بالعيش المشترك؛ ففي ظل الأنظمة الديكتاتورية يتجمد المجتمع، ونجاح الثورة يُنهي حالة التجمد هذه، ويُظهر تناقضات لم تكن مرئية في بعض الأحيان.

النموذج الأوضح لذلك، هو سقوط النظام الشيوعي في يوغوسلافيا، والذي حل محله فوراً تقسيم البلاد حسب الأديان، بين الأرثوذكس والكاثوليك والمسلمين (صربيا، كرواتيا، سلوفانيا والبوسنة)، أي العودة إلى زمن ما قبل وصول الحكم الشيوعي، وهذا أدى إلى حروب طويلة بين هذه الشعوب بدون طائل، تهدف إلى الوصول للنقاء العرقي والديني لكل بلد، وهو ما لم يمنع من عودة الأمور في مرحلة أخرى إلى التقارب تحت سقف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي لا يعترف بالتمييز العرقي أو الديني.

النموذج الآخر المُغاير، هو جنوب إفريقيا بقيادة "نلسون مانديلا"، والتي انتقلت إلى الديمقراطية بدون أي تفسُّخ للمجتمع، فلم تُقسم البلاد بين البيض والسود، ولم يتم مُصادرة أملاك وأراضي البيض، لصالح السود، ولم يُدع إلى طرد البيض وعودتهم لأوروبا؛ كما حدث مثلاً في زيمبابوي أو الجزائر. قريباً منا رأينا أن انهيار نظام "صدام حسين" الاستبدادي في العراق، تبعه تدخلات غربية عديدة، وصراعات داخلية على مبدأ الانتماء الديني، مؤدياً إلى دمار البلاد. هذه

أسئلة تُطرح على الشباب الثائر، والساعي لإسقاط الأنظمة الاستبدادية، إلى أين أنتم سائرون؟
والى أي مجتمع أنتم تسعون؟

تجارب الأمم المختلفة حول العالم، خلال القرون الثلاثة الأخيرة، أي منذ سقوط الإمبراطوريات ونشأة الأمم، وانتهاء الشرعيات القديمة لصالح سيادة الشعب، تُظهر أن مفهوم الأمة ووحدتها ومبرر وجودها، يختلف من أمة إلى أخرى، ومن مفهوم فلسفي إلى آخر، وذلك مرتبط بشكل خاص، بتاريخ وظروف كل أمة أو كل شعب. هناك بشكل عام ثلاثة تصورات لمفهوم الأمة، وعلى شعوب الدول العربية، وقادة ثوراتها، أن يُحددوا أي نموذج يختارون.

النموذج الأول، وهو النموذج المبني على العنصر الثقافي العرقي، أي الانتماء إلى لغة وثقافة واحدة، وعنصر عرقي واحد، وهو تقريباً النموذج الذي بُنيت عليه ألمانيا، والذي أدى إلى اعتبار كل مجموعة سكانية، تتكلم اللهجات الألمانية، جزءاً من ألمانيا والعنصر الآري، وأسس لحرب 1870، ثم الحرب العالمية الأولى والثانية. يتناسى المدافعون عن هذا المفهوم، أن المناطق المتكلمة باللغة الألمانية في الدول المجاورة لألمانيا، تضم أيضاً سكاناً يتكلمون لغات أخرى، وهو مدعاة لطرد هؤلاء أو التنكيل بهم. هذه هي التجربة الأوروبية، وأحد أسباب الكوارث التي عمت القارة، خلال النصف الأول من القرن العشرين، بعد انتشار التصور العرقي الثقافي للشعوب.

أما النموذج الثاني، فيذكرنا بقيام دولة اليونان، أو بعض دول أوروبا الشرقية، ومؤخراً دولة الاحتلال الإسرائيلي. هذا النموذج مرتبط بثلاثة عناصر، وهي: وحدة اللغة، وحدة الدين ووحدة الأسطورة الوطنية المؤسسة. فقد استطاع سكان اليونان، خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، زمن ما يسمى بالثورة اليونانية، تحديد هوية وطنية، عن طريق الربط بين الدين الأرثوذكسي باللغة اليونانية، وأيضاً إعادة الارتباط بالأسطورة التاريخية لماضي اليونان المجيد، في عصر الحضارة اليونانية القديمة، بفضل الاكتشافات العلمية في حينه.

نرى شيئاً قريباً من ذلك، في بولندا ورومانيا ودول شرق أوروبا، والتي أدت مثلاً ببلاد البلقان، إلى حروب متعاقبة، مما أدى إلى مفهوم البلقنة، أي التجزئة على مبدأ الدين واللغة، وهذا ما رأيناه أيضاً في حروب دول البلقان الجديدة بعد سقوط الشيوعية. كما اعتمد المنطق نفسه في نشأة دولة باكستان بعد استقلال الهند، وانتهاء الهيمنة الاستعمارية البريطانية، أي الدين المشترك واللغة المشتركة، بالإضافة لمحاولات لإيجاد قصة تاريخية مشتركة.

في المقابل, فإن ضرورة تواجد العناصر الثلاثة لنشأة الدول الحديثة، أجم الحروب في كثير من المناطق حول العالم؛ فالانتماء للدين نفسه، لا يعني تشكيل أمة واحدة، والتكلم باللغة نفسها لا يمنع التمايز، وحدها النقطة الثالثة، أي الأسطورة المشتركة، من يُعطي النقطتين الأوليين فاعليتهما لإيجاد الأمة.

من هذا المنظور نفسه، أسست دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث تمكنت من جمع جزءاً مهماً من يهود العالم داخل فلسطين، لا يجمعهم في الواقع إلا عنصر الدين المشترك، فالعصرين الآخرين، أي اللغة والأسطورة أو القصة المشتركة، تم تكوينهما بشكل يتناقض مع التاريخ الحقيقي؛ فاليهود في دول العالم، ما كانوا يتكلمون نفس اللغة، أي أن اليهودي الأثيوبي أو البولندي أو العربي، كانوا يتكلمون بلغات بلادهم الأصلية، لكن تمكنت إسرائيل من إعادة الحياة للغة العبرية، حتى أصبحت اللغة المشتركة لسكان إسرائيل، وهو ما حقق لهم العنصر الثاني لتكوين الأمة. أما عنصر القصة المشتركة، فقد أوجدوه عن طريق العودة للأسطورة التوراتية الدينية والوعد الإلهي، هذه القصة المشتركة ليس لها بُعد تاريخي حقيقي، كما كان مع نشأة الأمة اليونانية مثلاً، والعودة لأمجاد "أرسطو" و"أفلاطون" والإسكندر المقدوني".

إعطاء بُعد تاريخي لمقولة دينية لإنشاء دولة (المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897)، فيه طبعاً الكثير من التناقض مع الطبيعة المُعلنة لدولة إسرائيل، وهي العلمانية، أي إبعاد الدين عن السياسة والقانون، ولكنهم لم يستطيعوا اعتماد القصة المشتركة الحقيقية، وهي موجودة تاريخياً، وأقصد بها المذابح والجرائم التي أرتكبت بحق اليهود في أوروبا وروسيا، عبر قرون خصوصاً مع مذابح النازية، هذه القصة الحقيقية، هي جزء من التاريخ الحقيقي، وليست التاريخ اللاهوتي المُتخيل، ولكنها لا تعطيهم في حالة تبنيها، الحق بإقامة دولة في فلسطين بالتحديد، ولهذا تم استبعاد هذه القصة المشتركة الحقيقية، كأحد عناصر مفهوم الأمة اليهودية عند الحركة الصهيونية للحفاظ على المشروع الصهيوني في فلسطين. ولكنها بقيت طبعاً جزءاً من المخيلة اليهودية العامة، وعنصرًا مهمًا في السياسة الإسرائيلية خصوصاً مع علاقاتها بأوروبا.

النموذج الثالث لتكوين الأمة، هو ذلك الذي يُبنى على عنصر التاريخ المُشترك، أي الماضي، والمشروع المُشترك، أي المستقبل، والمُعتمد على الاختيار الحُر، والإرادة الحرة لكل مواطن. هذا التصور الذي رأيناه مطبقاً في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً عند تأسيسها عام 1776، أو حديثاً في دولة جنوب أفريقيا، لا يتبنى مفهوم العرق أو الدين أو اللغة المشتركة كأساس لتكوين الأمة، ولا حتى الحدود الطبيعية، أو مفهوم المصلحة الاقتصادية البحتة.

هذا التصور- هو الأكثر قربًا حاليًا، لتشكيل الدول الديمقراطية الحديثة، مهما كان التصور الذي أسسها سابقًا، فعلى سبيل المثال؛ لم يعد مكان في الدول الغربية لاعتماد الدين أو العرق، لتحديد الهوية الوطنية. فقط الماضي المشترك بأمجاده وانتصاراته، وبشكل أكثر تأثيرًا، مآسيه وهزائمه والمعاناة المشتركة، هذا الماضي هو الذي يحدد الانتماء للأمة، والرغبة باستمرار المشروع التاريخي، وهو من يؤكد ويضمن البقاء به.

الإرادة الحرة للأفراد والمجموعات، بما فيها حق تقرير المصير للشعوب، هي حجر الأساس لبناء هذه الأمم، وكما يقول الفيلسوف الفرنسي "إرنست رنان"، في نهاية القرن التاسع عشر: الأمة هي استفتاء يومي لإظهار الانتماء المشترك للمجموعة (الإرادة الحرة لأفرادها بأن يبقوا جزءًا منها).

ونرى هنا أن أي نظام سياسي ديمقراطي حديث، يبني أمته على أسس العرق أو الدين أو اللغة، يضع في الوقت نفسه وسائل هدمه ودماره، من قبل القوى الداخلية والقوى الخارجية؛ نموذج جمهورية صربيا، برئاسة "ميلوزيفتش"، بعد انهيار يوغوسلافيا الشيوعية، كان نظامًا منتخبًا من الشعب، ولكنه بنى تصوره للوطن على العرق الصربي، والدين الأرثوذكسي، واللغة الصربية، وهو ما أدخله ضد كوسوفو والبوسنة أو كرواتيا الكاثوليكية، وأدى بالنهاية لحروب دامت سنوات، قبل عودة الشعب الصربي، لمفهوم أكثر تحضرًا، بدل البحث عن دولة النقاء العرقي.

إن رفض السلطة التركية منذ سنوات، حق الأكراد باختيار مصيرهم واستعمال لغتهم، لم يؤد إلا إلى تفسخ النسيج التركي، وعودة النزاعات المسلحة، بينما كان بالإمكان كما فعل "رجب طيب أردوغان"، في بداية حكمه حين اتبع سياسة الانفتاح الديمقراطي على المكون الكردي، وأخذ مطالبه بالحسبان. في المقابل، كلف انفصال جنوب السودان المسيحي، أكثر من مليوني قتيل، لرغبة الرئيس المعزول "عمر البشير" ونظامه، اعتماد الدين الإسلامي بالهوية الوطنية والنظام السياسي، متناسيًا أبناء الجنوب واختلافاتهم العرقية والدينية عن الشمال.

وهنا يمكن القول: إن الانتماء الطائفي المعلن، كهوية في العراق وسوريا ولبنان وإيران ودول أخرى، هو تهديد مباشر لوحدة هذه الدول ونموها. كذلك فإن انغلاق إسرائيل على مفهوم الدين كهوية للدولة والمواطن، يحرم أكثر من مليون ونصف فلسطيني، داخل الخط الأخضر، من حقوقهم الأساسية بالمساواة، ويغلق الباب نهائيًا لأي حل سلمي للقضية الفلسطينية، مبني على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وذلك حتى لا يُهدد الفلسطينيون الطابع الديني اليهودي (القومي)

للدولة الإسرائيلية. وللأسف نجد في الغرب، وفي أعرق الدول الديمقراطية، من يُدافع عن هكذا تصور (تحت ضغط اللوبي الصهيوني)، رغم تناقض هذا الموقف الواضح، مع القيم التي بُنيت عليها هذه الدول.

يمكننا إعطاء أمثلة كثيرة عن فشل النموذج القومي، المبني على خصوصيات مستقلة عن الإرادة الحرة لجميع المواطنين؛ فالعرق واللغة والدين، هي أشياء مفروضة علينا، وليست اختيارية لأي فرد، وحده النموذج المُفتوح هو البُعد التاريخي والإرادة الحرة، من يتجاوب برأيي، مع مفاهيم وأسس الحضارة الإنسانية الحديثة.

قد يقول قائل: إن النموذج الثالث، المبني على حرية الاختيار، قد يؤدي إلى تفكيك الدولة، وخروج أجزاء منها، لكن هذا لم نره يحدث في أي مكان، إن حُفظت حقوق الناس، وطبق مبدأ المساواة بينهم، فالانفصاليون لا يبررون عملهم، إلا باستعادة حقوقهم الأساسية.

شباب الثورات العربية، وهم يبنون دولهم الديمقراطية، عليهم أن يطرحوا هذا السؤال بصراحة، أي أمة تريدون أن تبنوا؟ وبأي وطن تريدون أن تعيشوا؟ الجواب سهل نظرياً، لكن من يسمع ويقرأ ويرى ما يحدث على امتداد الأرض العربية، ويتابع سياسات الأنظمة، الجارية وراء السيطرة والبقاء، والتي توقد النار دائماً، للتناقضات الاجتماعية، العرقية واللغوية والدينية، لتؤمن بقاء سيطرتها. الذي يراقب ذلك يعرف أن الطريق ليس سهلاً، وأن الانتماءات العرقية والدينية، ما زالت بأوج عنفوانها.

على شباب الأمة وثوارها، أن يعملوا للانتقال من معطيات لتحديد الأمة، مأخوذة من أشياء ورثناها بلا أدنى اختيار، إلى تشغيل العقل والعمل لبناء أمة متسامحة، تُعامل أبناءها جميعاً، بنفس المقدار من المساواة والاحترام، مهما اختلفت أديانهم ولغاتهم وأجناسهم. لو نظرنا حولنا للدول الأخرى، فسندري أن النجاح هو حليف هذا النوع من الأمم فقط.

سابعاً: الأسس الحضارية للربيع العربي

العودة من جديد لديناميكية الربيع العربي، بعد سنوات من الجمود، والثورة المضادة العنيفة؛ وانفجار الثورة من جديد في السودان، وتغيُّر النظام، والبدء ببناء ديمقراطية تعددية حديثة، وفي الجزائر الاستمرار بالثورة لنفس الهدف، وترسيخ الديمقراطية في تونس. هذه الرياح الجديدة للربيع العربي، أعادت للمواطن على امتداد الأرض العربية، أمل الخروج من الاستبداد،

الذي لم يعد قدرًا لا يمكن تغييره. بدء الانتصار للثورات، يطرح علينا السؤال التالي، أي حضارة نود ببناءها، وعلى أي شكل تريد هذه الشعوب الثائرة دخول التاريخ والجغرافيا العالمية؟

هل يستطيع كل على حدة بناء كيانه السياسي، وتأمين انتاجه الاقتصادي، وتطوير بنيته الاجتماعية؟ أي بناء حضارة خاصة به، بعبارة أخرى؛ ما هي شروط وقوانين البناء الحضاري؟ كيف نستطيع بعد إزالة الاستبداد، بناء الديمقراطية الحقيقية، وإعطاء الكلمة والقرار للشعب؟ كيف نستطيع البدء ببناء الصرح الحضاري الذي هو الهدف النهائي لهذه الثورات؟

حسب المؤرخين وعلماء الاجتماع، وبناء على دراسة تاريخ الحضارات السابقة، قديمها وبعيدها، وبناءً على ما نرى اليوم في العالم، وخصوصًا إقامة تجمعات جهوية ضخمة، فإننا نستطيع أن نستنتج أن البناء الحضاري، يحتاج إلى جهد هائل ومتكامل، أي وضعية لا نستطيع بدون الوصول إليها، أن نأمل نجاحًا حضاريًا دائمًا، بعيدًا عن المخاطر والتهديدات-

كان المؤرخ الفرنسي، "فيرناند برودل"، قد استنتج من دراساته، خصوصًا حول حوض البحر المتوسط، أن بناء حضارة ناجحة مستمرة، بحاجة لمجموعة من الشروط، والتي يمكن تلخيصها بثلاث نقاط أساسية وهي: المساحة الكبيرة المتناسقة، الحجم السكاني الكبير والحيوي، وزمن طويل من السلم.

المقصود بالمساحة الكافية؛ هي الأرض الواسعة المترابطة والغنية بمواردها، التي لا تمنع أو تُعيق التنقل بين طرف منها لآخر، بسبب عوائق طبيعية أو اصطناعية. والمقصود بعدد السكان الكافي، هو الجمع السكاني الكبير، ذو العقلية والوجدان المشترك، بمعنى الترابط الوجداني كنتاج تاريخي لماضٍ مشترك، هي الأيادي التي تعمل لبناء الصرح الاقتصادي المنتج، وبنفس الوقت السوق الاستهلاكي الكافي، حتى لا نقع تحت رحمة الأسواق الأجنبية. أما الزمن الطويل من السلم، فهو إنهاء الصراعات الداخلية والحروب الخارجية، والتي تُعيق أي بناء اقتصادي مستمر وتدمره، مما يسمح ببناء اقتصاد إنتاجي ذي عراقة.

على مساحة الأرض العربية شاملة، يمكن تحقيق هذه الشروط، ولكننا لا نستطيع تحقيقها بكل دولة على حدة، بسبب عدم تمكن أي دولة، من الحصول على الشروط كاملة مجتمعة، فإما عدد السكان سيكون قليلًا أو كثيرًا، ولكن بدون موارد كافية، وفي أحيان أخرى عرضة للحروب والاعتداءات الخارجية، والعوائق الطبيعية يمكن تجاوزها عبر بنية تحتية حديثة، من طرق وسكك حديد ومطارات وموانئ. أما العوائق الاصطناعية، فهي تعني حدود الدول، والتي هي

حاليًا صعبة التجاوز، لأهمية البُعد الأمني عند الأنظمة، وهو ما يُحد من إمكانية التواصل بين الشعوب، ويحد من التطور والاستثمار الاقتصادي.

لو أخذنا مثلًا النموذج الخليجي للتطور الاقتصادي، فهو يبدو ناجحًا ظاهرًا، لكنه يفتقر إلى الأمان، فلو أرادت إيران مثلًا- في إطار نزاعاتها مع أمريكا- تهديد هذه البلاد، فلن تجد أي رادع فعال، وما رأينا من تدمير آبار نفطية سعودية، والإضرار الشديد بالبنية التحتية، وإيقاف نصف الإنتاج السعودي من النفط، مع عدم قيام الدول الأخرى بأي إجراء رادع لهو دليل صارخ على هشاشة الدولة القطرية، مهما بلغ غناها أو حجمها. أما النموذج اللبناني، والذي يتم الاعتداء عليه من إسرائيل، وتُدمر بناه التحتية، التي شيدها رفيق الحريري، على مدى خمسة عشر عامًا بعد الحرب الأهلية، لتُدمرها إسرائيل في شهر واحد عام 2006.

في المقابل، من يستطيع تهديد إمارة موناكو، أو دولة لوكسمبورج الأوروبية، أو دول البلطيق الثلاثة الصغيرة، لا أحد طبعًا، لأنها جزء من الاتحاد الأوروبي، على عكس أوكرانيا الديمقراطية، والتي تم الاعتداء عليها، رغم أن حجمها السكاني والجغرافي، يعادل حجم الجزائر أو السودان، واحتلت روسيا جزءًا منها. من يستطيع تهديد أي جزء من الهند أو الصين، لا أحد طبعًا. هذه الدول والتجمعات، استطاعت تعدي الحجم الحرج مساحةً وسكانيًا، والذي يغير الكم إلى نقلة نوعية، وهي تؤمن حاليًا العنصر الثالث؛ أي زمن البناء الطويل بدون حروب ونزاعات عسكرية.

استطاعت الدول الأوروبية، رغم حروبها العالمية، وملايين القتلى، ولغاتها المختلفة، من تحقيق شروط الحضارة الثلاثة المذكورة، من عدد السكان والمساحة والسلام الدائم، منذ سبعين عامًا، وتمكنت من خلق وسائل الإنتاج الاقتصادي الهائلة، بموازاة السوق الاستهلاكي المحلي الكبير.

نحن في الدول العربية حاليًا، نملك كل هذه الشروط، لكننا أنهيناها بأيدينا، فالأرض العربية واسعة ومتناسقة، ولكنها مقطعة بالحدود، العدد السكاني يتجاوز (400) مليون، ولكنهم يعيشون بدول كالأقفاص، لا يستطيعون الخروج والتنقل بينها، وهو ما يمنع الاستثمار والبحث عن عمل على امتداد العالم العربي، شرط السلام غائب تمامًا منذ حوالي قرن، من نزاعات داخلية لا تنتهي، واعتداءات خارجية في مناطق مختلفة، بالإضافة لاحتلال فلسطين.

نذكر هنا بعض الأمثلة، كنماذج لضرورة الوصول لهذا الحجم الحرج، الذي يسمح ببناء الحضارة؛ فمثلًا تحقيق الأمن المائي، يحتاج لتعاون وعمل مشترك، حيث تعتبر الدول العربية

بصحاريها الواسعة، وقلّة الأمطار، مع تنامي التغيرات المناخية، من أكثر المناطق في العالم شحاً بالموارد المائية، بالإضافة لذلك فنحن في معظم الأحيان، دول مصب أو دول مرور لأنهر كبيرة، وليست دول منابع، مثل نهر النيل في مصر والسودان، أو دجلة والفرات في سوريا والعراق. وبالتالي فإن أي مشروع مائي كبناء السدود واستصلاح الأراضي، بحاجة لمشروع مشترك للبلاد التي تتقاسم هذه المياه، وبحاجة للتضامن حتى نحمي حقوقنا من دول المصدر (إثيوبيا وتركيا مثلاً).

لو أخذنا مثلاً شط العرب، حيث تذهب المياه العذبة هدرًا، لعدم مقدرة دول الخليج العربي، التنسيق لاستغلال هذه المياه لصالحها جميعًا، بينما في المقابل يتم استنفاد مصادر المياه الجوفية المحدودة لهذه الدول، مما أدى إلى انخفاض مستوياتها، ودخول مياه البحر المالح إليها وتلويثها، وهناك أمثلة عديدة في بلاد الشام وشمال أفريقيا.

كذلك يطرح الأمن الغذائي أمثلة شبيهة ومترابطة بالأمن المائي، فالدراسات الاقتصادية تشير إلى أن الزراعة والصناعة، تستهلك حوالي 80% من المياه العذبة، هذا التناقض بين الأمن الغذائي والمائي، لا يمكن السيطرة عليه إلا في إطار التعاون العربي والإقليمي، وترشيد استهلاك المياه وتخزينها.

الماء والغذاء هما أهم مشكلة تواجه الأمة حاليًا ومستقبليًا، خصوصًا مع الانفجار السكاني، وبدء التأثير بالتغيرات المناخية، والتي من المتوقع أن تزيد بلادنا قحطًا وحرارة. اضطراب الأمن المائي والغذائي يُعتبر أهم العوامل لإشعال الاضطرابات الاجتماعية في الدول (ثورات الخبز والجوع والعطش). لن تستطيع دولة صغيرة، كالكويت أو قطر، أو حتى كبيرة كمصر أو ليبيا، حل مشاكلها في هذا المجال لوحدها، بل هي مضطرة للتكامل مع دول الجوار، وأزمة سد النهضة الأثيوبي خير دليل على ذلك.

تطوير البنية التحتية، لتسهيل نقل البضائع والناس بين الدول العربية، في إطار هذه الديمقراطية المأمولة، بحاجة أيضًا للتعاون والتنسيق والتخطيط المشترك، مثال ذلك؛ فكرة إعادة الحياة لاتحاد دول المغرب العربي الكبير، والتي ستحتاج بكل تأكيد، لتطورها الاقتصادي المشترك، لبناء سكك حديد، وطرق نقل سريعة، كما نرى حاليًا في دول الاتحاد الأوروبي. وعليه؛ يجب التفكير ببناء المطارات والموانئ في الدول العربية، بشكل تكاملي ومدروس، فنحن نرى حاليًا، مجموعة كبيرة من المطارات الضخمة الحديثة، في منطقة دول الخليج الصغيرة، بينما لا يوجد أي مطار في مناطق شاسعة أخرى.

البحث العلمي وتبادل الطلاب والدراسات، وفتح المجال أمام الكفاءات العلمية للعمل، ضروري للانتقال من عالم المتلقي للعلوم فقط، إلى عالم المشارك بإنتاجها، لا تستطيع أي دولة مهما كان حجمها أن تؤمن الميزانية والإمكانات المناسبة للبحث العلمي، وحدها الدول أو التجمعات الكبيرة، من يؤمن ذلك، مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو الهند. كما يجب فتح السوق العربية أمام المواطنين، للبحث عن فرص عمل أو الاستثمار؛ فرؤوس الأموال في الدول النفطية، لا تُستعمل حاليًا لتنمية اقتصاد الدول العربية الأخرى، ولا تفيد إلا الدول الغربية.

بالإضافة لذلك؛ فإن فتح الحدود وإلغاء تأثيرات المرور بين الدول العربية، هو الشرط الأساسي لإمكانية تحقيق المشاريع المشتركة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة البطالة وتتطور البحث العلمي، هذا الشرط هو أحد شروط البناء الحضاري؛ لإيجاد الأرض الواسعة المتناسقة المفتوحة أمام الجميع.

التكامل الاقتصادي والاجتماعي كليًا أو مناطقيًا (مثلًا دول شمال أفريقيا، أو دول حوض النيل أو الجزيرة العربية وبلاد الشام)، سيُعطي هذه المجموعات وسائل التعامل الفعال مع دول الجوار، وبناء الجسور مع الآخرين، بدون إهدار الحقوق، والخضوع لمعادلة توازن القوى. نفس الشيء والأسلوب مع الدول الأوروبية، والتي هي الأقرب للعالم العربي، والأكثر استهلاكًا لإنتاجه.

العلاقات الدولية على كل المستويات، مبنية على تبادل المصالح، وخاضعة لمعادلة توازن القوى، من هذا المنطلق، فنحن بحاجة للبناء المشترك، لنكون في وضع أفضل في إطار المعادلات الدولية، خصوصًا حينما نرى حجم الدول والتجمعات الفاعلة حول العالم (أمريكا الصين وأوروبا)؛ فالمُصارع بوزن الفراشة، لن يستطيع أن ينتصر في صراع مع منافسين من الوزن الثقيل.

يمكن القول هنا: إن التكامل العربي لا يعني عودة فكرة القومية العربية، التي حملها الفكر الناصري، والتي بُنيت على الانتماء القومي، لكونها بعيدة كل البعد عن البناء الديمقراطي؛ فالتكامل العربي للدول الديمقراطية الناشئة، هو عكس ذلك، فهو مفتوح على كل أبناء الأمة، بأجناسهم ولغاتهم وأديانهم المختلفة. قد يكون النموذج الأوروبي بالنسبة لنا نموذجًا مناسبًا، خصوصًا أن التقارب الوجداني بين سكان الوطن العربي، أكبر بكثير مما يجمع الدول الأوروبية؛ فليس لنا ماضٍ بمستوى الدمار الذي عاشته أوروبا، بحروبها العديدة على مدى قرون طويلة.

لذلك فإمكانية نجاح التكامل العربي، هي أعلى بكثير مما كان عليه الوضع حين أُسس هذا الاتحاد قبل سبعين عامًا.

الفصل الرابع

مختارات فكرية في ضوء الربيع العربي (مقالات منشورة للكاتب ابتداءً من عام 2015)

1- الديمقراطية ودولة المواطنة بديلاً للاستبداد والدولة الطائفية

من الصعوبة بمكان أن نُحلل سيادة وانتشار الطائفية، كفكر سياسي في كثير من الدول العربية، وانعكاساتها على الواقع الشعبي، وما تفرزه من قتل وتشريد وتهجير. نرى ذلك في العراق وسوريا واليمن، وقد نرى ذلك أيضاً في مناطق أخرى في قادم الأيام.

يُرجع المحللون المتابعون، منابع هذه الطائفية وأسبابها ومآلاتها، إلى التاريخ حديثه وقديمه، محاولين فهم الفوارق بين الطوائف المختلفة بالنسبة للنصوص الدينية، خصوصاً تلك الاتجاهات المُتطرفة والداعية للعنف. هم يُفسرون تصرفات المجموعات المتطرفة، بسبب فهمها الخاطئ للنصوص التي أجمعت كل الطوائف على صحتها وتبنيها، على الرغم مما رست عليه تفاسير كل مجموعة وطائفة واستنتاجاتها منها، وهي على الأغلب تتعارض مع سواها، لتضعهم جميعاً في مواجهة بعضهم البعض.

من هنا شكّل الابتعاد عن الفكر الإنساني لفهم الواقع الذاتي، واستنتاج ما يجب أن نفعله بأنفسنا، واستبدال ذلك بالفكر الديني النصي الغيبي المُطلق، مدعاة لمزيد من الصراعات، وليس إلى الحد منها؛ لأن "الحقيقة المطلقة"، كما فُسرَت في النص الديني، لا تقبل الجدل والمناقشة. وبما أن لكل طائفة تفسيرها، و"حقيقتها المطلقة" التي تستنتجها من النص ذاته؛ فالصراع باقٍ، ما لم يسترجع الإنسان حقه بالتفكير خارج الأطر الغيبية والدينية.

الطائفية إذًا، لا يمكن أن تكون حقيقة في نص؛ أي نص ديني، وإنما هي العصبية القبلية، التي تُشرع لنفسها حق رفض واضطهاد وقتل الآخر، بناءً على نفس هذه النصوص المُشتركة لكل الطوائف.

الواقع الاجتماعي القبلي والفتوي، هو إذاً الأساس في تطور هذه الطائفية المقيتة، ومن هنا، فإن الرد على ذلك، لإعادة أحمة المجتمع، هو بناء تفسير ديني عقلاني حدائي، يجمع الكل

على فهم واحد، وإن اختلفت الطوائف وتعددت الأقليات؛ فبناء مرجعيات دينية، مُتجددة متوحدة، قد تكون وسيلتنا لإنهاء التطرف الديني الأصولي والطائفية، التي تصول وتجول في بلاد العرب والمسلمين.

هذا ما نقرأه ونسمعه هذه الأيام، من عديد من المفكرين والمتعلمين وفقهاء الدين. ولكنه للأسف رغم عقلانيته الظاهرة هو خطأ، ولا يعكس الحقيقة، ولا يأخذ من المُعطيات الاجتماعية، إلا ما يلائم فكره. هذا التحليل خاطئ؛ لأنه يشبه الناظر إلى العالم الخارجي، من خلال ثقب صغير، فهو لا يرى من هذا العالم، إلا الشيء القليل والقريب.

تناسى هؤلاء المفكرون أهمية ترتيب التناقضات الاجتماعية، وأولويات حلها، فهم بهذا التحليل يستبدلون التناقض الأساسي للأمة مع أنظمة الاستبداد، بتناقض ثانوي، وهو اختلاف المفاهيم الدينية عند الطوائف المختلفة، أو المصالح عند الأقليات، متناسين التلاعب بها وتجبييرها من قبل الأنظمة، في مجتمعات محافظة، قليلة التعليم والمعرفة، وما زالت أكثر قرباً من الانتماء القبلي والعائلي، منه إلى الانتماء للوطن والأمة.

يجب فهم الحقيقة التاريخية لتأجيج الطائفية في بلادنا العربية، من واقع التجزئة العربية، وما نتج عنه من استبداد قائم منذ عقود، مضافاً إليه وجود إسرائيل المرتبط جذرياً بهذه التجزئة، وتلك الديكتاتوريات، والتناغم الحالي بين الأنظمة العربية وإسرائيل، ضد ثورات شعوبها واضح للعيان، والتوافق السوري الروسي الإسرائيلي، لم يعد خافياً على أحد ونراه بشكل مستمر مع الغارات الإسرائيلية على أهداف إيرانية داخل سوريا دون أدنى رد روسي.

هذه الوضعية الجدلية، بين الوضع السياسي العربي من جهة، والاستبداد والتجزئة وإسرائيل من جهة أخرى، هي التي تُفسر الظهور المفاجئ للطائفية السياسية في عالمنا العربي والإسلامي، كرد من هذه القوى المُتحالفة، ضد خطر الثورات العربية، والتي انطلقت من تونس. إغراق هذه الأوطان بالدمار والحروب، هو رد هذا المحور، لمنع انبعاث روح الحرية؛ فالطائفية والتطرف الديني الأصولي، هما إحدى الوسائل، التي تحاول أن تستبدل تناقضات المجتمع مع السلطات الاستبدادية، بتناقض مكونات المجتمع نفسه فيما بينها.

عندما كانت الأنظمة ممسكة بخناق شعوبها، لم تكن لتمييز بين طائفة وأخرى، بين كرد وعرب، أو سنة وشيعة، الكل كانوا في خانة الغائب والمقموع، لكن الحراك الديمقراطي العربي، هو الذي أفرزهم وأظهر هشاشتهم، كما أن رد هذه الأنظمة العنيفة، بين أن الأسلحة المُكدسة، لم تكن لتحارب بها إسرائيل، وإنما لمحاربة شعوبهم والتشبث بالسلطة.

الفكر الديني المحافظ، والتقاليد القبلية والعشائرية، والجهل وقلة التعليم، تُستعمل بسهولة لخلق التناقضات داخل المجتمع الواحد. للأسف جزء كبير من الكتاب، ومُدعو المعرفة، دخلوا في معمعة الطائفية، بقصد أو بغير قصد، وفسروا المآسي بوجود أو عمل طائفة مُحددة، فالصفوية وطبيعة المذهب الشيعي، في فهمهم، هو ما يُفسر الحرب في العراق وتجزئته طائفيًا، مُتناسين ما قدمه هؤلاء، للدفاع عن وحدة العراق زمن الاحتلال البريطاني وهزيمته. في حين كان البربر هم من حارب في شمال المغرب؛ لتحريره من السيطرة الإسبانية والفرنسية، وهم من دعموا "عبد الكريم الخطابي". كذلك الأمر في زمن الثورة الجزائرية، ضد الاستعمار الفرنسي، والأقلية المسيحية في المشرق هي من رفعت راية اللغة العربية والعروبة، في بداية القرن ضد الوجود العثماني، والأمثلة كثيرة.

إذًا الأنظمة الاستبدادية، هي رديفة الطائفية وخالقتها، عندما تخاف على وجودها وبقائها، من حراك جماهيرها. أما الأنظمة الديمقراطية التي تأسست كنتاج من نواتج القيم الإنسانية، وإيمانها بالحرية والمساواة والتآخي، فهي وحدها القادرة على بناء دولة المواطنة، بدل دول الرعايا والطوائف، هذه الدولة كانت هدف الثورات العربية؛ فتلك كانت الشعارات التي رفعتها رايات شباب التحرير، وشارع بورقيبة، وأطفال درعا، وساحات الاعتصام بالعراق واليمن. في المقابل، حركت الأنظمة الاستبدادية جيوشها ودباباتها وطائراتها؛ لسحقها، ولإنهائها خلقت الطائفية والتطرف الأصولي الديني - وللأسف نجحت هذه الأنظمة حتى الآن في احتواء الأمل، مستبدلة إياه بالألم والدمار والتقتيل والتهجير.

على الأحزاب الشبابية الديمقراطية ومحبي الحرية أن يبدؤوا من اليوم بالعمل لإعادة بوصلة النضال، ومحورة التناقض بين الأنظمة والشعوب، إلى الاتجاه السليم، ورفض محاولات الأنظمة المستميتة لخلق تناقضات جديدة، فيما هي تحاول جاهدة إبعاد التناقض الرئيسي - وهي أحد أطرافه الرئيسيين - مستبدلة إياه بتناقض وهمي داخل المجتمع، مصورة نفسها كونها هي الحل، أو وسيلة لحل هذا التناقض الجديد، آمله بأن تستعيد لنفسها دور حامي الديار، والمدافع عن الأقليات والمظلومين.

2- في ضرورة فهم الترابط بين ظواهر وأعماق التاريخ

لم يعد التاريخ الحدتي القصير الأمد، واسميه مجازًا (السريع)، مرجعية لفهم تطور المجتمعات والأمم، فالتاريخ الحدتي هو ما تعلمناه صغارًا في المدارس، حول الأحداث التي حدثت هنا أو هناك، كبيرها أو صغيرها، وكأنها أسست لما بعدها، أو أنهت ما قبلها. أما التاريخ الطويل الأمد، أو ما أسميه مجازًا (البطيء)، هو الآن ومنذ وصفه منتصف القرن الماضي وسيلة المؤرخين، لفهم تطور المجتمعات، ومحاولة للتنبؤ بمستقبلها، هو التاريخ اليومي، المستمر بين الأحداث.

لتقريب الصورة إلى القارئ أكثر، نقول: إن المجتمع يتطور ويتغير مثل مجرى نهر عميق، تمثل تموجات السطح التاريخ السريع الحدتي المرئي، ولكنه في الحقيقة يعكس التغيرات الجارية بشكل مستمر وغير الملحوظة في أعماق النهر؛ لذلك يقوم المؤرخون بدراسة هذا التاريخ المستمر، في حين تقلص الاعتماد على التاريخ الحدتي بشكل كبير.

المؤرخ الفرنسي "فرنان بروديل" (1985-1902)، مؤسس هذا التصور الجامع للتاريخ، ذكر في إحدى مقابلاته، أن أصعب شيء عليه، حين وضع هذه النظرية الجديدة في الأربعينيات، وكان حينها سجينًا لمدة خمس سنوات في ألمانيا النازية، هو كيفية التركيز على هذا التاريخ البطيء، وعدم الغرق بالتاريخ السريع، بينما كان هو نفسه، يعيش قمة هذا التاريخ الأخير (السريع)، أي الحرب العالمية الثانية، ومآسيها وكوارثها، والذي كان هو كسجين، أحد ضحاياها.

هذا ما نواجهه حاليًا، في عالمنا العربي، عندما نرى مجرى أحداث هذا التاريخ السريع الظاهري، والذي ببشاعته يُبعد عنا، فهم التاريخ الحقيقي للأمة، وهو تطورها الاجتماعي البطيء، منذ عشرات السنين، والذي تُرجم فقط، في موجات الربيع العربي، وردود فعل الأنظمة وداعميها وعنفهم اللامحدود. إذًا من الصعب أن نفهم أحداث سوريا أو اليمن ومصر وليبيا وتونس، في إطار الأحداث الدامية الجارية، وغارات طائرات أنظمة البراميل المنفجرة، رغم فظاعتها.

تاريخنا البطيء هذا، تمركز بشكل أساسي خلال القرن الأخير، على فشل الدولة الوطنية لتحقيق أي شيء يُذكر. ونذكر هنا بعض الأمثلة:

- فشل الدولة الوطنية في تحقيق رفاهية وحرية المواطن، بغض النظر عن السلطة، أو الانتقال إلى الدولة المدنية الديمقراطية ووضع أسس الحكم الرشيد.
- فشل الأنظمة العربية بكل أشكالها، الغنية و الفقيرة، في بناء اقتصاد إنتاجي، يهدف لإيجاد فرص عمل للمواطن والحد من تفشي البطالة.
- الفشل بوضع سياسات عربية متكاملة لتحسين الأمن المائي والغذائي للمواطنين. بالإضافة للفساد المُستشري في المجال الاقتصادي، ونهب ثروات الأوطان، لصالح أقلية حاكمة.
- استمرارية الأنظمة بالتضييق على حرية الحركة للناس، داخل إطار الدول العربية بإدعاء الأسباب الأمنية، مما يحد من أفق المواطن بوجود ظروف أفضل لحياته، على امتداد الساحة العربية.
- عدم توفر أي متنفس ديمقراطي للتعبير عن الظلم الواقع، والاستمرار بتمجيد الفكر الديني أو القومي، كوسيلة لكبح أي معارضة، ورهن مستقبل البلاد والعباد لمصلحة الأنظمة الفئوية الضيقة.
- تدمير البنية التحتية التقليدية، عن طريق استخدام سياسات إعماريه وزراعية فوضوية، بناء على المحسوبيات والمصالح.
- انتهاج سياسات خارجية وتحالفات، مبنية على مبدأ مصلحة الأنظمة، وليس بناء على مصلحة الشعوب (استثمارات مالية أو تنازلات عن السيادة في بعض الأحيان، والتطبيع مع إسرائيل والفشل في مواجهتها).
- عدم التمكن من إقامة أي تجمع جهوي فعال لمصلحة المواطن العربي، كاتحاد المغرب العربي (1989)، والذي لم يتمكن حتى من فتح الحدود بين الدول الخمسة الأعضاء، أو مجلس التعاون الخليجي (1981)، والذي لم تترجم أفعاله إلا في النواحي الأمنية تقريباً. والفشل الذريع لجامعة الدول العربية (1945) لتحقيق أهدافها المعلنة عند تأسيسها.
- الاستمرار بالتناوب والتباعد وتكريس التجزئة (انفصال جنوب السودان).

في ذات الوقت تطور المجتمع العربي خلال الأربعين سنة الأخيرة، بموازاة التطور الديموغرافي نحو انتشار كبير للتعليم، وخلق طبقة وسطى واسعة؛ لكنها غير قادرة على الحصول على وظائف أو فرص عمل، وذلك كنتيجة لما ذُكر سابقاً، وتطور المجتمع المدني ومطالبه.

من ناحية أخرى، ظهر تغير في دور المرأة والعائلة، وبرز مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في الدراسة والعمل. وتراجع التطور الديمغرافي بشكل كبير؛ حيث الانخفاض المستمر

بالمعدل العام للإنجاب في الدول العربية، منذ أواسط الثمانينيات، بحدود طفلين إلى ثلاثة لكل امرأة، وليس خمسة أطفال أو أكثر، كما كان سابقاً. هذا التوجه هو في طريق التأكيد في الدول العربية كافة؛ فقيرها وغنيها، محافظها ومتحررها من شرقها إلى غربها، ومؤكداً بالإحصائيات الدولية.

توازي كل ذلك مع موجة تحرر عالمية واسعة، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وحصول الدول الأوروبية الشرقية الشيوعية السابقة على حريتها، كذلك التطور الديمقراطي الواضح الواسع في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ودول جنوب شرق آسيا، فلم تبق منطقة في العالم حالها كحال بلادنا العربية، ترتع تحت هذا المستوى من التخلف ومنع الحريات. في مقابل تطور نظام التواصل العالمي، والذي فتح العالم أمام الشباب العربي، الذي لم يعد يرضى بأن يستمر في قبول دور المواطن الرعية، المطلوب منه السمع والطاعة للسلطان، كما فعل الآباء من قبل، وهو التوافق للحصول على حريته مثل الآخرين.

هذا ليس توصيفاً حصرياً، وإنما بعض النقاط التي يجب على مؤرخينا ودارسي المجتمعات العربية، البحث فيها وتحليلها؛ لأن الأمة مع انطلاقة الربيع العربي بتاريخه السريع، الذي توج كل هذه المتغيرات بتاريخها البطيء، بدأت - رغم كل ما نرى - تحاول جاهدة الدخول في عالم الحداثة التي ابتعدت عنه منذ حوالي عشرة قرون، عندما غيَّب العقل، ودخلت الأمة العربية والإسلامية عالم الجهل والتفوق، وآخر العقلانيين كان "ابن رشد" الذي مات في مراكش منفياً عام 1198.

للأسف لا نكاد نجد في ما ينشر حالياً أي شيء يذكر في دراسة التاريخ طويل الأمد البطيء للأمة، والذي هو التاريخ الحقيقي الفعال. هذه الدراسات النقدية التي يجب أن تركز على تاريخ الأزمات، والترهل المستمر، وأسبابه وحلوله، خصوصاً تلك التناقضات الداخلية المرتبطة بتركيبتنا وبتاريخنا، وليس فقط العوامل الخارجية والاستعمار، والذي نعلق عليه دائماً كل مأسينا، التاريخ طويل الأمد يعتبر كما يقول "بروديل" أم العلوم، فهو يحتاج من أجل فهمه معرفة كل نواحي الحياة، من العلوم والجغرافيا، إلى علم الاجتماع والاقتصاد، وليس فقط الأحداث.

يجب أن يدرس هذا التاريخ على الأقل، منذ نشأة الدولة الوطنية العربية، بعد إنهاء الخلافة العثمانية (1918)، والتي برأيي تصل إلى نهاية مسارها؛ فنجاعاتها الوهمية بالتحرر الوطني من الاستعمار خلال منتصف القرن الماضي، لم يعد كافياً لتبرير استمرارها، أو التغطية على فشلها الذريع في كل النواحي. وعنفها المفرط الممارس حالياً بتاريخنا السريع، هو دليل هذا

الفشل، واقتراب النهاية المنتظرة، والتي لا مفر منها حسب رؤية وحتمية التاريخ البطيء، وهذا ما حدث ويحدث مع كل الأنظمة والدول الفاشلة حول العالم، منذ مئات السنين، مهما كانت قوية وجبارة. وقد كان "ابن خلدون" مؤسس علم الاجتماع أول من استنتج ذلك، في دراسته لتاريخ الأمم؛ حيث كانت مقدمته أول تقديم لا ديني للتاريخ.

إن عدم فهم الترابط العضوي بين التاريخ البطيء والتاريخ السريع، واختصار الربيع العربي فقط بظواهره، وخصوصًا العنيفة المرتبطة برد الأنظمة، هو كمن يريد أن يدرس البحر فقط من خلال أمواجه المرئية المتلاطمة على الشواطئ، بدون الالتفات إلى التيارات العميقة الجبارة داخله، وهو ما يؤدي برأيي إلى انتشار نظرية المؤامرة الغربية حول انفجار هذا الربيع، في محاولة لفهم ما يحدث، عندما لا نستطيع أن نرى التطور البطيء للتاريخ الحقيقي، والذي لشدة بطئه وتطوره على مدى عقود، تصعب ملاحظته. لذلك وجب على المؤرخين والاكاديميين، البدء بالتنقيب عن هذا التاريخ، وعدم الوقوف عند التاريخ الحدتي السريع.

إن انتهاء البحوث العلمية عن الشرق بالجامعات الغربية، والتي كانت ساحة تفاعل مع المفكرين المسلمين، خلال القرن التاسع عشر، كما حدث بين "جمال الدين الأفغاني" (1838-1897) والمفكر الفرنسي الشهير "إيرنست رينان"، حول مفهوم الحضارة الإسلامية، أو عن العلمانية مع الشيخ "محمد عبده" (1849-1905)، هذا التوقف تم بسبب الخلط عند العرب في مرحلة لاحقة بين الاستشراق والاستعمار.

لقد كان من المنتظر أن يُتيح توقف الدراسات الشرقية في الغرب، إلى تطور هذا العلم في بلاد المصدر، أي الأقطار العربية، ولكن ذلك لم يحدث، واستُبدل بالبحوث الدينية، أو ذات الطابع الغيبي، التي لا تستعمل وسائل البحث العلمي الحديث، إلا ما ندر.

الدراسات الشرقية حاليًا في جامعة السوربون بباريس، هي مكون بسيط وثنائي، من دراسة تاريخ ولغات الشرق، ولم تعد مكونًا أساسيًا، وليس لها أي بُعد استكشافي، أو تفاعلي كما كان سابقًا، وذلك رغم محاولات بعض الإصلاحيين المسلمين، المقيمين في أوروبا تغيير ذلك، مثل الأستاذ الجامعي في السوربون "هشام جعيط"، صاحب المؤلفات العديدة، ومنها (أزمة الثقافة الإسلامية)، والمفكر الإسلامي القدير "محمد أركون"، ومن أشهر مؤلفاته كتاب (نقد العقل الإسلامي)، والأستاذ "عياض بن عاشور" ومن مؤلفاته (الإسلام وفكر حقوق الإنسان).

من هنا تتشكل ضرورة البحث العلمي في معطيات تاريخ الأمة طويل الأمد، أبرز المهام الراهنة، ومن دونه لن يكون ممكنًا فهم الحاضر، أو إيجاد التصورات الواقعية للمستقبل، وذلك ما

قد يعيد الحلقة المفقودة، بين الزحف العارم للجماهير، نحو حياة جديدة حرة وكريمة، والفكر الضروري لقيادة هذا الحراك، والدفع لإنجاحه بأقل الخسائر الممكنة.

3- حدود الدولة العربية والوهم القاتل

تعيش الشعوب العربية منذ قرابة القرن، فيما يُسمى حاليًا الدول العربية، ولطول الزمن نسبة إلى عمر الإنسان، نعتقد أن هذه الدول هي كيانات طبيعية، أنتجها تاريخ قديم وحضارات جذورها ضاربة في القدم، ذلك الذي يؤهل مجموعة ما، لحمل اسم شعب مُميز بهويته الخاصة الثقافية والتاريخية. لكن الحقيقة العربية هي عكس ذلك تمامًا، وما نحمله بأذهاننا وأفكارنا، لا يتطابق مع المُعطيات التاريخية ولا الاجتماعية، هي كمن يعيش الوهم وكأنه الحقيقة.

سقوط الإمبراطورية العثمانية، والتي استمرت لقرون، تزامن مع نشأة هذه الأقطار، بناء على مصالح دول أوروبا العظمى في تلك الحقبة، أي فرنسا وبريطانيا. فالحدود التي تُحيط بهذه الدول، لا تعكس حقيقة، أي بُعد أو خصوصية معينة، هذا ما رأيناه أيضًا في القارة الإفريقية، مع نشأة دول قَسَمت حدودها، التي وضعها الاستعمار، قبائل وشعوبًا، تلك الدول التي صُنعت أصلًا بناء على ثرواتها، وتناقض أو توافق الدول المُستعمرة، مما خلف في كثير من الأحيان والأماكن، أوضاعًا إنسانية مأساوية.

هل نشأة الدولة القطرية العربية، والتي يُدافع عنها الجميع، هي هدف سامٍ بحد ذاته، يستحق الموت من أجله، أم أن هذا ليس إلا خدعة تاريخية لتشتيت جُهد الأمة وقواها، وإضاعتها في صراعات داخلية وخارجية، وهويات قومية وطائفية، لا طائل منها؟!!

في الماضي، ولفترة أربعة قرون، كنا كلنا تقريبًا عثمانيين، نُحكم من إسطنبول، عاصمة الخلافة العثمانية، ولم تكن هناك أقطار، وإنما محافظات أو مقاطعات عربية في دولة واحدة، تختلف تمامًا عن حدود الدول العربية الحالية، يستطيع أي مواطن فيها، أن ينتقل من أديانها إلى أقصاها، بدون عوائق، ويتم تجنيد أبنائها لحروب هذه الإمبراطورية في البلقان وغيره. قبل العثمانيين، كانت هناك أيضًا دول أخرى، ولكن لم توجد أقطار عربية بالمفهوم الحالي.

كيف نشأت هذه الدول القطرية؟ وهل استمرارها بالشكل نفسه مُمكن تاريخيًا؟ أي هل تُعبر هذه الدول، عن حاجة تاريخية حقيقية للشعوب التي تعيش فيها؟ وهل تستطيع أن تؤمن لهم الرفاهية والأمان المطلوب من أي دولة في العالم لشعبها؟

قراءة التاريخ

لا مناص من العودة قليلاً إلى الخلف؛ لقراءة التاريخ لفهم ما حدث ويحدث اليوم، أي أن فهم العلاقة بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي، ضروري لفهم ظروف قيام هذه الدول. مع تطور القوة العسكرية لأوروبا، خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وتفوقها الكاسح بكل المجالات، بعد الثورة العلمية والصناعية، لم تستطع الدولة العثمانية الاستمرار بإبعاد الخطر الأوروبي، وإنهاء وجوده في شرق البحر المتوسط، كما فعلت خلال القرنين السادس والسابع عشر، فارضة حينذاك ما يُسمى السلم العثماني (بعد معركة كريت في منتصف القرن السابع عشر).

أخذ التدخل الأوروبي في الهلال الخصيب والجزيرة العربية لزمن طويل، شكل حماية الأقليات الدينية أو العرقية، سيطر الفرنسيون على المناطق الحضرية، أو ما يُسمى سوريا الكبرى، مقابل سيطرة البريطانيين على مناطق البادية، أو البداوة، أي الجزيرة العربية وشرق الأردن، وأجزاء من العراق، ووضعت فلسطين تحت الوصاية الدولية، تمهيداً لتمرير المشروع الصهيوني، ذلك حسب معطيات اتفاقيات (سايكس-بيكو) لعام 1916، بين القوتين المتنافستين، فرنسا وبريطانيا.

هذا التقاسم وتوزيع مناطق النفوذ، هو ما حدّد هوية الحدود المُستقبلية، بين دول هذه المناطق فيما بعد، فالحاجة لفصل بلاد الشام عن الجزيرة العربية أدى - حسب المؤرخين أمثال "هنري لورانس" - إلى رسم الحدود العراقية والأردنية وصولاً إلى فلسطين، على شكل قوس أو ممرٍ طويل، هذه الحدود من المنظور البريطاني، تهدف إلى منع خروج القبائل البدوية، من الجزيرة العربية باتجاه الشمال (سوريا والمناطق الحضرية)، كما فعلوا في عصور سابقة. كانت هذه القبائل تُعتبر خطراً ممكناً على الوجود الغربي، وهي التي حملت مع الشريف حسين، فكرة إقامة الدولة العربية الواحدة، وكانت عماد الثورة الكبرى، ضد الأتراك إلى جانب البريطانيين، دافعة بقوة نحو انهيار الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت قبل ذلك، مصدر خروج الدولة الإسلامية، والتي غيرت مجرى تاريخ العالم لقرون طويلة. لذا فإن محاصرتها ومن ثم تقطيعها، كان هدفاً استراتيجياً بحد ذاته.

الوجه الآخر لرسم هذه الحدود، هو اكتشاف النفط في الجزيرة العربية والعراق، وضرورته لتشغيل الآلة العسكرية الحديثة، وهو ما أدى إلى تغيير الصورة الجيوسياسية للمنطقة. كانت الجيوش الأوروبية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تستعمل الوقود

القادم من أمريكا، مع كلفته العالية بسبب البُعد الجغرافي، مؤديًا لاستبداله بالنفط المستخرج من الشرق الأوسط، في مناطق تحت السيطرة البريطانية مباشرة، الأمر الذي أدى إلى تغيير الاهتمام، من طريق الحرير والبهارات التقليدي، إلى طريق النفط الجديد، القادم من منطقة الخليج العربي والعراق، مع مشروع خط أنابيب لنقل النفط عبر الأردن إلى حيفا.

الوصاية الدولية

تطور في تلك الفترة مجال النقل الجوي على بساطته؛ حيث أصبح من الممكن ربط لندن بالهند في بضعة أيام، مرورًا بمطارات تقع جميعها تحت السيطرة البريطانية، من مصر إلى الأردن والعراق، بدون الحاجة إلى استعمال مطارات وأراض تحت سيطرة منافسها المباشر (فرنسا)، وهذا ما أمنه الرسم الحدودي لهذه الدول، فيما تم وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، مع تغيير في حدودها الشمالية لبضعة كيلو مترات (أصبح الجليل)، وذلك لاستيعاب عدة مستوطنات يهودية، حسب اتفاقية (سان ريمو) لعام 1920، المُكملة والمُعدلة لاتفاقية (سايكس بيكو). هذا الرسم الجديد للمنطقة، تم اعتماده من قبل عصبة الأمم عام 1922.

أضاف الفرنسيون لمصالحهم الخاصة، بهدف التحضير لمشروع فرنسة سوريا الكبرى، وحماية الأقليات المسيحية (إقامة دولة لهم في لبنان)، وفي مرحلة أخرى، فكرة إقامة دولة خاصة بالعلويين، وتقسيم سوريا على أسس طائفية، ولكن هذا لم يتم.

إذًا نرى أن الحدود التي رسمها الغرب، لم تهتم إلا بالمصالح الغربية؛ كمراقبة طرق المواصلات، ونقل النفط وعزل المجموعات البشرية، دون أي اعتبار لمصالح السكان وتطلعاتهم. ورفضًا لذلك، اشتعلت المنطقة بالثورات والاحتجاجات الشعبية، جمعت السنة والشيعية بالعراق، ضد الوجود البريطاني، كذلك الوطنيين في سوريا وفلسطين، مع اشتداد أعمال المقاومة، ولكن جميع هذه الثورات أخمدت بقوة الحديد والنار. نحن إذًا أمام حدود دول، طُلب من سكانها، أن يصبحوا شعوبًا مختلفة، وأُلف لهم تاريخ خاص، لإقناعهم بذلك، بينما هم في الحقيقة، الشعب نفسه، ويعيشون في هذه المنطقة منذ آلاف السنين.

لا معنى لهذه الدول بالمفهوم التاريخي للأمم؛ لأنها لا تُعبر عن حاجة وجودية لشعوبها، هذا لا يعني عدم وجود مناطق، ولكن قبل قيام الدولة القطرية، لم يكن هناك أي حدود تُعيق حركة السكان الذين يعيشون فيها، كان بإمكانك السفر من بغداد إلى مصر أو أي منطقة أخرى، بدون عوائق حدودية، الانتماء كان للمجموعة وليس لقطر ومكان معين.

نموذج بلاد الشام، وإنشاء الدولة القطرية ذات الحدود المغلقة، الذي كان صلب تحليلنا، ينطبق أيضاً على مناطق أخرى في الوطن العربي، ولأسباب متباينة وبوسائل مختلفة، ولكن القاسم المشترك، هو توافقها مع مصالح الدول الغربية المسيطرة حينذاك، فدول الخليج تعتبر مثلاً واضحاً على تحويل قبائل من الشعب نفسه، إلى دول مختلفة ذات سيادة وحدود مغلقة، وذلك لهدف واضح جداً وهو السيطرة على منابع النفط.

الدول القومية الغربية (ألمانيا- فرنسا- بريطانيا)، تُعبر بوجودها عن خصوصيات أمم متباينة، وفي كثير من الأحوال متصارعة عبر التاريخ، فمفهوم الأمة، وإيجاد الدولة، مُرتبط بتاريخ هذه الأمة وماضيها، وما جمع سكانها من انتصارات وإنجازات، أو هزائم ومصائب، وما يأملون عمله معاً لمستقبلهم، وليس خصوصياتهم الدينية الطائفية العرقية أو اللغوية، أو جغرافية المنطقة التي يسكنون بها، كذلك الولايات المتحدة، أقوى دولة في العالم، هي نموذج صارخ على ذلك، فلا جنس واحد، ولا لغة واحدة، ولا دين واحد، ولكن ماضٍ مشترك مجيد، لإقامة الدولة الأمريكية، وكذلك ماضٍ مشترك مأساوي من الاستعباد الداخلي للسود، الأمة إذًا، كما يقول المؤرخ الفرنسي "أيرنست رينان"، عام 1881، في كتابه تكوين الأمم؛ هي استفتاء يومي على العيش المشترك.

هل تتطابق هذه المعايير مع كينونة الدول القطرية العربية؟، طبعاً لا، فلا هي تعبير عن ماضٍ مُشترك، بما يحمل من انتصارات وإنجازات، أو كوارث وهزائم، هي فقط إرادة المُستعمر ولمصلحته فقط، والتي تهدف إلى إزالة وسائل الحضارة المُتعارف عليها، وهي كما عرفها مؤسس التاريخ الشامل، "فرنان برودل"، أرض شاسعة متناسقة، شعب كثير العدد، وفترة طويلة من السلم. في حين أن إقامة الدولة القطرية، أدى إلى إنهاء هذه العوامل الثلاثة، فبلادنا شاسعة، ولكنها مقطعة بحدود متعددة، تمنع حرية الحركة، وشعب كثير بمئات الملايين، ولكنه مجزأ داخل أقاليم الدول القطرية، وحروب داخلية وخارجية لا تنتهي، مُنهيّة الشرط الأخير، وهو فترة طويلة من السلام.

فمتى سننظر لمصلحتنا نحن، وللمستقبل أبنائنا، كما فعلت دول وأمم أخرى في كل بقاع الأرض، ونخرج من البنية التجزئية، التي فُرضت على الأمة في فترة هوان؟.

4- المذاهب الشمولية ومصادرة الفكر

يشمل تعبير الشمولي كل فكر يقصي على الآخر، ولا يترك له أي مكان أو مساحة، بل هو يحمل في ثناياه نفي هذا الآخر. مثل هذه الإيديولوجيات قديمها وحديثها تقع في مطب المُطلق، وتتصور أنها وصلت إلى الحقيقة التامة، ووصلت إلى جوهر الأشياء، فهم كأبي الكيمياء "جابر بن حيان" في القرن الثامن الميلادي، الذي كان يبحث عن الحجر الفلسفي الذي يحول كل شيء إلى ذهب.

ظن بعض الفلاسفة القدامى، أن كل شيء يحوي في داخله الجوهر، وإذا وصلنا إليه حصلنا على المعرفة النهائية، بينما الحقيقة الأبدية والنهائية لم تعد موجودة، لا في الفكر ولا في الفلسفة، ولا حتى في العلوم البحتة، كالفيزياء، فأينشتاين وضع أسس النظرية النسبية، وأثبت هو وثلة كبيرة من علماء الفيزياء، عدم وجود أي تمركز للحقيقة أو جوهر الأشياء، وأن الأشياء أصلاً بما فيها الذرة والإلكترون ليس لهما جوهر خاص، وإن كان لهم حالات نسبية، متغيرة ومتقلبة. هذه الفيزياء الحديثة، والتي أصابت حتى مفهوم الزمن والمكان، هي أساس العلوم المعرفية، وبدونها لما وُجد الحاسوب، الذي أصبح يستخدم في المجالات كافة، ولا "الجي بي أس"، الذي يوصلك بسهولة إلى أي عنوان، في أعقد المدن.

كوارث الاستبداد

الفكر الشمولي، لم يقبل ذلك، وكان النظام الشيوعي يتبنى مفهوم السببية؛ أي بمعنى أن لكل شيء مسار يسير باتجاهه، لا يمكن تحويله، مستنتجاً طبعاً نظرية تطور الشعوب والمجتمعات، وحتمية دخولها النظام الشيوعي، والذي هو برأيهم، النهاية لمآل كل التناقضات.

هذا الفكر في روسيا أو الصين، بدل أن يوصلنا إلى الجنة الموعودة، أوصلنا طبعاً، إلى كوارث الاستبداد وحكم القلة، وما صاحبها في الدول الشيوعية من قتل وتشريد الملايين. كذلك الفكر النازي حمل في طياته أشياء مشابهة شمولية، ولم يصل "هتلر"، إلى مملكة الألف عام التي كان يعمل لإقامتها، بل إلى دمار ألمانيا وأوروبا.

الحروب الدينية التي عمت أوروبا خلال القرون الوسطى، بين الكاثوليك والبروتستانت، وتيارات دينية أخرى، تُذكرنا بأفة الحروب، التي دارت وما تزال تدور، في عالمنا الإسلامي، في حضي الفكر الشمولي الديني منذ البدء. فكل مذهب يتصور امتلاكه للحجر الفلسفي، والحقيقة الإلهية القادمة من الغيب، وليس في مخيلته مجال لفكره نفسه، فكيف سيقبل بفكر الآخر؟

النموذج الساطع للفكر الشمولي في بلادنا، هو التيارات السلفية المتشددة، والتي لا تقبل إلا التقيد والخضوع للنص، كما حُدد قبل عشرة قرون، عندما حددت الخلافة العباسية في بغداد، المذهب السني، وأغلقت باب الاجتهاد، وأنهت كل ما دار قبلها في بدايات الإسلام، من حيوية فكرية، مثل فكر المعتزلة، ونقل وترجمة الفلسفة اليونانية في القرن الثامن والتاسع الميلادي. كان ذلك بهدف تثبيت دعائم الحكم العباسي، وإنهاء كل التيارات المعارضة له، بتهمة الخروج عن الدين؛ كتكفير الشيعة ومذاهب أخرى الخ..

أدى هذا الإعلان إلى إنهاء الفكر، والذي كان مصدر التطور الحضاري، خلال القرون الأولى للإسلام؛ فاستبدل هؤلاء العلماء والمفكرون، بالفقهاء وعلماء الدين، الذين حددوا بشكل نهائي مصادر المعرفة، بما كان قد قيل وعُمل زمن السلف الصالح، ورفض كل ما لا يتطابق معه. إنهاء الاجتهاد هو الانتقال من حق الفكر المستقل، بموازاة الدين، إلى مرحلة إنهاء كل الاتجاهات الفكرية، والاكتفاء بالدين وحده. ولم نجد في المراحل اللاحقة، إلا القلة ممن خرجوا عن هذا الخط، أمثال "ابن رشد"، من الأندلس الأموية، والذي مات بمنفاه في مراكش، في القرن الثاني عشر، أو "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر، والذي وضع أول تاريخ موضوعي، لا ديني، يصف الإمبراطوريات والدول، بما فيها الدولة الإسلامية، ويُعتبر لحد الآن مصدر فكر في علم التاريخ والاجتماع.

الطوائف وأحزابها القديمة

عشرة قرون من الانغلاق الفكري، واعتماد الفقه والفقهاء كمرجعية علمية، أبعدتنا عن العلم والمعرفة، وأغرقتنا في التخلف والابتعاد عن الحضارة، بينما القرون القليلة، التي تلت ظهور الإسلام، كانت مليئة بالعطاء والعلم والمعرفة والفلسفة، واستقبال الفكر المستقل، والتي ربطت العرب، كقوة عصبية حاكمة، كما يقول "ابن خلدون"، مع الحضارة الفارسية العريقة، والحضارة الإغريقية، وبذلك سمحت بانطلاق ما يسمى بالحضارة الإسلامية.

طول فترة الجمود، التي شملت انغلاق الفكر، وربط أي نشاط فكري بمرجعية دينية محددة، وذلك بقرار سياسي من الخلافة العباسية، وبدعم من الأغلبية الشعبية المحافظة، يجب ألا يكون سبباً لاستمرار هذا الجمود، خصوصاً في هذا الزمن المنفتح على العالم، وبروز طبقة وسطى متعلمة، لم تعد تقبل بمسلمات الماضي، بل ترغب باللاحق بركب الحضارة العالمية، وبناء أمة منفتحة، تتخلص من قيود التحجر الفكري الغيبي.

المذهب الحنبلي في القرن التاسع، وما تبعه بالقرن الثالث عشر، من ظهور الفكر الأصولي المتطرف لابن تيمية، والذي جُدد بقوة مع ظهور المذهب الوهابي، في القرن الثامن عشر، هو للأسف الصيغة الطاغية على الوضع الحضاري والفكري في العالم الإسلامي، بينما لم يدم فكر المعتزلة المنفتح، بعد وصولهم للسلطة زمن الخليفة المأمون، إلا بضعة عقود.

كل الأسماء اللامعة للفكر الخلاق مثل "ابن سينا"، و"الخوارزمي"، و"الفارابي"، و"سيبويه"، وهم جلهم من شعوب غير عربية ذات انتماء للحضارة الفارسية، لم تكن لتستطيع العطاء، لو عاشت في زمن إغلاق الاجتهاد، والاكتفاء بالنصوص الدينية، في العلم والسياسة والمجتمع.

أسس التخلف الاجتماعي

منع التعددية الفكرية في المجتمع، ومنع حرية تشكيل الأحزاب، هي التي أسست للتخلف الاجتماعي والحضاري، فالفكر الأحادي في هذا الزمن، هو ما يسمى حكم الحزب الواحد، كما هو الحال في دول حزب البعث العربي الاشتراكي كسوريا، أو الحزب الوطني في مصر زمن الرئيس "حسني مبارك".

كانت الاتجاهات الفكرية في الأزمان القديمة، تأخذ دائماً غطاءً مذهبيًا، فالمذاهب الدينية تعكس في الحقيقة التنوع السياسي للمجتمع، في زمن لم يكن هناك شيء يخرج عن إطار الدين. ونرى هنا أن الأنظمة الديمقراطية وحدها، هي التي تحمي التعدد الفكري، وحق تشكيل الأحزاب، وهو أساس قوة هذا النظام وسبب استمراريته، كما نرى حاليًا في الغرب واليابان، وغيرها من الدول في كل أنحاء العالم.

أن تنتمي لطائفة محددة، في بلاد العرب حاليًا، هو بالأساس انتماء لفكر سياسي اجتماعي، كان موجودًا في فترة معينة، قبل عدة قرون، وفي ظروف سياسية محددة، ويعكس صراعات سياسية معينة، لا يمكن الاعتماد عليها في زمننا هذا، لحل تناقضات مجتمعاتنا الحديثة، فالطوائف يجب أن تبقى جزءًا من تاريخنا، وليس جزءًا من حاضرنا، فهي أحزاب الماضي ليس إلا. في المقابل، فإن تشكيل الأحزاب السياسية، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، على أسس فكرية صرفة، تحترم توازنات القوى الاجتماعية، هي الكفيلة بإقامة دولة المواطنة، بدل دولة الطوائف.

لا يُتصور حاليًا، في دولة ديمقراطية، أن ينتمي أحد إلى اتجاه فكري، كان موجودًا قبل قرنين أو ثلاثة، مثل أحزاب الثورة أو الملكية الفرنسية، أو أحزاب الحرب الأهلية الأمريكية، فكيف نقبل نحن، أن نبقي تابعين لأحزاب وُجدت قبل عشرة قرون؟ أن ندافع عن "الحسن" و"الحسين" أو عن "عمر" و"عثمان"، لا يمكن أن يكون فكرًا معاصرًا مقبولًا، هؤلاء هم فقط جزء من التاريخ العربي الإسلامي لا أكثر ولا أقل.

الشمولية، هي وباء القرن العشرين، وقد بدأ التخلص منها في نهايات ذلك القرن، عندما انهارت الشيوعية، وتحررت دول أوروبا الشرقية، وكذلك تحررت دول أمريكا اللاتينية، وعديد من الدول الإفريقية والآسيوية. فالتغيرات السياسية في دول العالم، تبتعد دائمًا، عن فكر وسياسة الحزب الواحد، والقائد المُلهم، وتتجه نحو الديمقراطية والتعددية.

لا يمكن أن تكون الأمة العربية استثناء عن هذه القاعدة، وهي تعمل جاهدة للخروج من الاستبداد والفكر الشمولي، والذهاب نحو الديمقراطية والتعددية كغيرها، وسلاحها في ذلك لن يكون إلا فكرًا حرًا متجددًا، ولا مكان للفكر الديني الغيبي، أو القومي الشمولي، أو العلماني الانتقائي في هذه المعادلة.

5- الهجرة إلى الغرب: البحث عن النعيم أم الهروب من الجحيم

الهجرة وشغف البحث عن كل ما هو جديد، واكتشاف عوالم مجهولة ذات معنى إنساني جميل، فلولا ذلك ما وُجدت الإنسانية، فأول المهاجرين هم أجداد أجدادنا من آلاف السنين، والذين وُلدوا في أدغال أثيوبيا، أو صحاري تشاد، ليعمروا الأرض كلها وصولًا إلى آخر الدنيا. فقد بدأ المسلمون تقويمهم الزمني بالهجرة، وأسموه بالتقويم الهجري، تيمنًا بهجرة الرسول الكريم من مكة إلى المدينة، حيث بدأ حلم المسلمين القلة المظلومة يتحقق بهذه الخطوة. لنصل إلى ما عرفه العالم من عظمة الحضارة الإسلامية أيام مجدها.

الحق في الهجرة والتنقل حق شرعي لكل إنسان مهما كان سببه؛ فأرض الله للجميع، إلا أن قوانين الدول الوطنية تُحد من ذلك، وتضع شروطًا للهجرة؛ تحصرها فقط في مجال استيراد المعرفة والمهارات النادرة، أو في إطار اللجوء السياسي إذا اكتملت شروطه. الهجرة إذًا هي شرعية دائمًا بالمفهوم الإنساني، حتى لو كانت غير قانونية بمفهوم الدول.

أصبح مفهوم الهجرة في هذا الزمن يأخذ معنى مناقضًا؛ فهو عذاب دائم، أو موت محتمل في أعماق البحر؛ حيث أصبح الوصول إلى سواحل أوروبا بالنسبة لكثير من الشباب هدفًا يستهينون بالموت من أجله، علمًا بأن كتابنا ومفكرينا لا يألون جهدًا في تفسير أوضاع المهاجرين، وخصوصًا المسلمين في أوروبا، فهم يذكروننا دائمًا بالعنصرية المتنامية، والاعتداءات التي تصل للقتل في بعض الأحيان.

يذكرنا هؤلاء المثقفون دائمًا باستعمارية الغرب وكيف وكيف... الخ، مع ذلك فإن الآلاف؛ بل مئات الآلاف يركبون البحر للذهاب إلى هذا العذاب المُنتظر، الذي تحول إلى مقبرة مائية. أليس ذلك عجيبيًا؟! ولكن كما قال المتنبي: "السيف أصدق أنباءً من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب"، وبكل تأكيد فإن هؤلاء الشباب والشابات، وهم في كثير من الأحيان، قرأوا هذه التحاليل والمقالات عن الغرب، ووازنوا بين نار أوطانهم والجنة الموعودة في الغرب، التي يسمعون ويقرؤون عنها، في أماكن أخرى غير صفحات هؤلاء الكتاب الأفاضل، واستخلصوا أن من حقوق الإنسان الأساسية حق التنقل والسفر بحرية، والعودة إلى أوطانهم متى شاؤوا، لكنهم يمارسون هذا الحق بوسائل وأوضاع غير عادية.

نرى هنا خمسة أشكال من الهجرة، مرتبطة بالعوامل الاقتصادية والسياسية، الشكل الأول هو اللجوء الاقتصادي؛ حيث إن اختفاء الاقتصاد الوطني في الغرب لصالح اقتصاد العولمة، لم ينعكس فقط على تنقل أو صناعة البضائع، بل شمل أيضًا العمالة؛ فقانون العرض والطلب والسوق الحر المميز للاقتصاد الرأسمالي، ينطبق بحذافيره على سوق العمل، فقد أصبحت الوظيفة الشاغرة في مكان ما، في هذا الاقتصاد الرأسمالي الغربي مفتوحة أمام أفضل من يستطيع أن يشغلها، خصوصًا عندما تشح الموارد الإنسانية الكافية لإشغال بعض الوظائف.

أدى ذلك إلى وجود عدد كبير من الأطباء والمهندسين وغيرهم من ذوي الكفاءات العالية في مستشفيات ومصانع الغرب، قدموا من بلادهم بشكل مُمنهج وعادي وبدون عوائق، وتُعرض عليهم في بعض الأحيان محفزات؛ كتسهيل تعلم اللغة، والحصول على الجنسية بعد فترة معينة. هذا النوع الأول يسير بكل الاتجاهات بين الدول وحتى الغربية منه؛، فكثير من الفرنسيين مقيمون في بريطانيا (250 ألف فقط في لندن) أو أمريكا، وكثير من الأوروبيين ذوي الكفاءات يعملون في دول الخليج العربي.

أدى هذا الوضع العولمي (الطبيعي) في بعض الأحيان إلى إفقار الدول النامية من الكفاءات، وهو ما يُسمى بسرقة العقول. هذه المعضلة لا يمكن معالجتها، إلا إذا قُدم للمواطن

العربي المُتعلّم الإمكانيات نفسها التي يحصل عليها في الغرب، وفتح له باب التطور العلمي والحرية في الإبداع، والتي يجدها بسهولة في بلاد المهجر.

الشكل الثاني من الهجرة ؛ هي الهروب من الفقر، والحاجة للبحث عن مصدر رزق، ولو كان قليلاً، وسببه الأساسي الفساد وغياب الحقوق في بلادنا؛ فالعامل وإن وجد عملاً فهو بأجر قليل، ويُحرم تقريباً من الحقوق المرتبطة بالعمل كافة؛ كالضمان الاجتماعي والصحي له ولعائلته، التقاعد، العطل والتكوين المهني، والانضمام للنقابات المهنية المستقلة للدفاع عن حقوقه، والتعويض في حالة البطالة.

هذه الحقوق المنهوبة يأخذها أصحاب العمل لتحقيق أكبر قدر من الربح دون أي رادع قانوني، فالفساد يعم البلاد والعباد، والقوي يأكل الضعيف، وهو الذي يضع قوانين هذا الغبن لصالحه دائماً، هذه الحالة ليست مرتبطة بالفقر الدولة أو غناها، بل بمقدار احتكامها لقوانين عادلة. لا تُحل هذه الإشكالية في منطقتنا العربية إلا عندما يصبح العامل مواطن بحقوق كاملة، كما هو الوضع في الغرب. الحاجة أو الفقر مضافاً إليها ضمان الحقوق المأمولة في أوروبا هي إذاً السبب الرئيس في هذا النوع من الهجرة.

الشكل الثالث، وهي هجرة جديدة خاصة بنا هذه الأيام؛ وهم الهاربون من الموت، والذين يعيشون وعائلاتهم تحت القصف اليومي، والبراميل المتفجرة والرصاص، فهم الضحايا المباشرين لهمجية مغول العرب، هؤلاء يهربون ولا يهاجرون، إنقاذ النفس والأهل هو هدفهم، هم اللاجئون وقد تقطعت بهم السبل، هم من يجدون الأبواب الموصدة في وجوههم، من يموتون جوعاً وبرداً. وصولهم لأوروبا هو عرضاً وليس هدفاً بذاته، فهم يقعون فريسة تجار الهجرة بعد هروبهم من الموت؛ ليلقوه في كثير من الأحيان من جديد وسط البحر، وهذا أيضاً مصير جزء كبير من الفارين من الفقر وانعدام الأمل من الشكل الثاني للهجرة.

الشكل الرابع هو اللجوء السياسي المميز بقمع المعارضين وتكليم الأفواه، هجرة قليلة، ولكنها ترمز إلى رفض السلطة لأي شكل من أشكال التعبير والنقد. بشكل عام تذهب تلك الهجرة إلى بلاد الغرب ولا نراها إلا في الدول الكاملة الديمقراطية، وإن دل على شيء فإنه يدل على أهمية الديمقراطية كوسيلة لحماية المُضطهدين فكرياً، وجزء أكبر من المعارضين العرب الإسلاميين لجؤوا إلى أوروبا، وبشكل خاص إلى بريطانيا، ولم نرهم متوجهين إلى باكستان أو السعودية.

ولا ننسى أن جزءاً من كُتّابنا، ومن الصحافة الحرة ومواقع التواصل الاجتماعي لا تستطيع ممارسة مهنتهم كما يشاؤون إلا في العواصم الغربية، وهو ما يُفسر نجاح هذا الإعلام المهاجر عند المواطن والقارئ العربي، ورغم انتقاداتهم اللاذعة والمحقة في أغلب الأحيان للسياسات الغربية، فإنهم لا يشعرون بالقلق على حرية عملهم، وإن كان هناك تدخلات فهي في معظم الأحيان تحت ضغط الأنظمة العربية لإسكات الأقلام الحرة.

الشكل الخامس، وهو التهجير الطائفي المرتبط بالتخلف، وتلاعب السلطة الاستبدادية بمكونات المجتمع المُتعايشة منذ مئات السنين؛ لتحويل تناقض المجتمع مع السلطة، إلى تناقض المجتمع مع نفسه، وتعطي السلطة نفسها دور حامي الأقليات والديار، مما يمكنها من الاستمرار بالحكم؛ مطبقة المثل المشهور (فرّق تسد).

غناء الأمة في تنوعها، التنوع الديني والعرقي والثقافي، إن الصفاء العرقي أو الديني، هو مفهوم عنصرى، لا يؤدي إلا للحروب والدمار. مثال الولايات المتحدة الأمريكية يؤكد هذا المبدأ، فهم تقريباً كلهم مهاجرون أتوا من كل حذب وصوب، وما زالوا يستجلبون الناس من كل مكان. كما أن الكثير من الدول انتقلت من موضع الدول المهجرة لأهلها إلى دول تستقبل الآخرين، مثال ذلك في اليابان في الخمسينيات، والتي كانت مُصدره للفقراء الذاهبين إلى الحُلم الأمريكي، وفي السبعينيات والثمانينات كوريا الجنوبية بعد تحولها من الحكم العسكري إلى دولة ديمقراطية.

لن تنتهي معاناة هذه الأمة إلا إذا توحدت جهودها لإنهاء الظلم والاستبداد، وإقامة العدل والديمقراطية، والتي ستسمح ببناء صرح الوطن بأيدي أبنائه جميعاً، وبمساعدة موارده الطبيعية الهائلة، واحترام حقوق الإنسان، ووضع قوانين عمل توفر فرص عمل كريم، وتحترم حقوق العامل. أسئلة كبيرة يجب أن نطرحها على أنفسنا، ونجيب عنها، نحن أبناء هذه الأمة، حول أوطاننا وأحوالنا؛ فالظلم السياسي والديني والاجتماعي المُستشري عندنا، هو الذي يجب أن يكون محل تحليل ودراسة الكتاب والمتففين والمتعلمين.

ونرى هنا أن بناء اقتصاد إنتاجي مبني على عمل الناس، وليس ريعي مبني على بيع ثروات الوطن، هو الذي سيسمح بوجود فرص عمل واقتصاد متقدم، حتى ننهى معاناة اللجوء والهجرة وينقلنا من منظومة الرعايا عند السلطان إلى مفهوم المواطن مصدر السلطة، فمساحة الأرض العربية بثرواتها الضخمة وإمكانات أبنائها الأوفياء، ستصبح يوماً - إن شاء الله - أندلسياً يأتي إليها ولأجلها الآخرون، مهاجرون لأوطاننا بحثاً عن العمل والعيش الكريم.

6- البحر المتوسط: شرح فاصل أم جسر واصل

منذ انتهاء الإمبراطورية الرومانية، انتهى مفهوم الحضارة المتوسطية الواحدة، أو المفهوم القديم للمتوسط (بحرنا)، الذي وضعه الجغرافي اليوناني "استرابون"، في القرن الأول، ضمن العالم المُتمدن، هذا الشرخ ما زال قائماً، بين جنوب وشمال البحر المتوسط.

وُجدت زمن الإمبراطورية الرومانية، أول عولمة بمفهوم وجود دولة واحدة وحضارة واحدة، كل ساكن مهما كان مولده وأصله، هو مواطن روماني، يحتكم لما يُسمى بقوانين الجمهورية، دليل ذلك أن خمسة من أشهر أباطرة الرومان، كانوا من أصل سوري، ومعظمهم من حمص، وبالتحديد، "كراكلا"، "غيتا"، "ايل جبل"، "سيفيروس الكسندر" و"فيليب العربي". وكذلك "سبيتيوس سيفيروس" من ليبيا، و"ماكرينوس" من الجزائر. كما أن الآثار التي نجدها في روما، هي نفسها التي نجدها في ليبيا والأردن وسوريا وغيرها.

هذه العولمة الأولى، انتهت بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، في القرن الرابع، والتي حل بعدها ببضع قرون، في جنوب وشرق المتوسط فيما بعد الدولة الإسلامية. منذ ذلك الزمن، انتهى مفهوم وحدة البحر المتوسط، وبدلاً من أن يكون بحيرة داخلية رومانية لدولة واحدة، أصبح حاجزاً أو جسراً بين حضارتين، الغربية المُنتهية والإسلامية الناشئة.

بُنيت الحضارة الإسلامية، بعد وصول العرب إلى بلاد الفرس ذات الحضارة العربية، وهذا ما يُفسر أن جُل العلماء المسلمين ليسوا عرباً، مثل "ابن سينا" الفارسي، و"الفارابي" من تركستان، و"الخوارزمي" عالم الكيمياء، من أوزبكستان، و"البخاري" الفارسي، و"سيبويه" لغوي العربية الشهير من شيراز. كل هؤلاء من أصول غير عربية، العرب في بداية الفتوحات الإسلامية، لم يدمروا حضارات من سبقهم، بل على العكس أعطوها إمكانات أكبر للانتشار. من ناحية أخرى، تمكنت الفتوحات الإسلامية لبلاد الشام من الوصول إلى قبائل تعرف اللغة اليونانية، وهو ما سهل حينها ترجمة مؤلفات "أرسطو" و"أفلاطون" وغيرهم، وفتح باب الحضارة

الإسلامية، عندما ربط العرب بين الحضارة الفارسية العريقة، التي دخلت الإسلام، وُعظماء الفلاسفة الإغريق.

لم يكن النزاع التاريخي بين شمال المتوسط وجنوبه حاجزًا لانتقال الحضارة، فرغم الفتوحات الإسلامية، والحروب الصليبية، وطرد المسلمين من الأندلس، فإن الأوروبين فتحوا الأبواب على مصراعيها للحضارة العربية والإسلامية، والحضارة اليونانية التي حملها العرب لهم. ففي الوقت الذي كان "فردينان داراغون" يطرد المسلمين من الأندلس، ويدخل آخر معاقلم بغرناطة 1492، فإنه لم يحرق ويدمر، بل أخذ آلاف الكتب الموجودة في مكتباتها العريقة، ووزعها على أهم المراكز الأوروبية في ذلك الزمن، والذين بدأوا على الفور بترجمتها، واضعين بذلك أسس انتقال الحضارة العربية إلى أوروبا، والتي أسست للنهضة الغربية.

الفكر العقلاني القادم من الأندلس وعلماء اليونان، أخذ مكان علم اللاهوت والغيبيات والخزعبلات، التي كان يعيش عليها الغرب في القرون الوسطى، وأسس لفكر فلاسفة عظام، أمثال "ديكارت" و"كانت"، والذين استقوا من فكر "ابن رشد" وغيره، من علماء ذلك الزمن.

نرى الشيء نفسه، ولكن بالاتجاه المُعاكس، مع الحملة الفرنسية على مصر، بعد الثورة الفرنسية (1789)؛ حيث ترافقت مع تطور الدراسات الشرقية في كافة المجالات، والتي قام بها العلماء، كان أحضرهم نابليون معه، رغم أن الحملة لم تستمر إلا ثلاث سنوات (1798-1801) إلا أن "محمد علي" باشا، اقتبس الفكر الحدائثي الغربي، وبدأ بحملة واسعة، لإقامة دولة عربية حديثة، لم يُكتب لها النجاح، بسبب توافق السلطان العثماني، والقوى الأوروبية على هزيمته. نرى ذلك أيضًا في تونس، مع الوزير "خير الدين"، الذي وضع أسس الحدائث وأول دستور لدولة إسلامية سنة 1861 مقتبسًا القوانين المدنية الأوروبية والذي الغته السلطات الفرنسية المحتلة 1881 في سياسة عامة للبقاء على القوانين التقليدية بعيدا عن الحدائث.

نرى ذلك مع فكر الإصلاحيين الإسلاميين، اللذين درسوا في الغرب، أمثال الشاعر والفيلسوف الهندي الباكستاني "محمد إقبال"، وكان أستاذًا في ألمانيا وبريطانيا، حتى أنه كان له مدرسة واتباعًا غربيين، كذلك "محمد عبده" و"جمال الدين الأفغاني"، اللذان أسسا لجريدة العروة الوثقى عام 1884 في باريس، وحتى السلطان "عبد الحميد الثاني"، والذي وضع قبل انهيار الدولة بعدة سنوات، أول دستور للإمبراطورية العثمانية 1876، مع بدء تحديث الدولة وانتخاب برلمان، ووضع القوانين المدنية المُقتبسة عن الغرب.

هذا التفاعل الحدائي بين الشرق والغرب، بين شمال المتوسط وجنوبه، كان جسراً حضارياً، تعدى بحر الحروب والأطماع؛ ففي كل زمن، نجد حضارة ومركزاً لإشعاعها، ووجود الحروب والنزاعات، لا تعني فصل الحضارة وتجزئتها، فالحضارة لها طابع إنساني، لا تستطيع الحروب منع انتشارها، بل قد تكون كما رأينا وسيلة لذلك. الحضارة العالمية هي تلك التي يستطيع أي إنسان على وجه الأرض أن يجد نفسه فيها؛ ففكر "أفلاطون" و"أرسطو" تبناه علماء الإسلام، في بدايات الحضارة الإسلامية، قبل تجميد ذلك بإغلاق الاجتهاد، وإنهاء العقل لصالح النص.

من هذا المفهوم فنحن نعتقد، أن مفهوم الحضارة الغربية، كحضارة وُلدت في الغرب، ولا تصلح إلا للغرب، هو مفهوم خاطئ؛ فلولا الحضارة الإسلامية، لما وُجدت الحضارة الغربية، ولولا الحضارة اليونانية والفارسية، لما وُجدت الحضارة الإسلامية، ولولا وجود الحضارة الرومانية، لما وصلنا لشيء؛ فالحضارة هي نهر واسع جارٍ، تصب فيه أنهر صغيرة كثيرة، كل أمة وكل شعب يُساهم فيها وفي تطورها. كما أن قيم حقوق الإنسان، والمساواة بين الناس، والدولة الديمقراطية، هي بعض من قيم حضارة هذا الزمن العالمية، وليست قيمًا غربية، وإن وُجدت وترعرعت في الغرب، بعد الثورة الفرنسية.

خصوصيات الشعوب لا تُترجم بحضارة خاصة بهم، تعادي أو تتناقض مع الآخرين، بل بثقافات خاصة، تُغني الحضارة العالمية الواحدة؛ فالثقافة العربية هي ما أنتجته الخصوصية العربية، من أدب وشعر وهندسة معمارية وأشياء كثيرة لا تُعد ولا تُحصى، كذلك الثقافة الصينية أو الإفريقية، هذه الاختلافات في الثقافات ضرورية، لبناء عالم ملون جميل، يستطيع كل شعب أن يُعبر عن نفسه، ويُغني الثقافات الأخرى، ولكنهم كلهم يتفوقون على إطار حضاري واحد. كما أن العولمة الحديثة لا تعني، أن نلتحق بالثقافات الغربية، بل على العكس، يجب الحفاظ على ثقافتنا ولغتنا وكل خصوصياتنا، والعمل الدؤوب لمنع ذوبانها واختفائها، تحت حُجة الحضارة المشتركة.

من الأهمية هنا التمييز بين مفهوم الحضارة، وهي واحدة، ومفهوم الثقافة، وهي متعددة، فالتراجع الثقافي الذي نراه حالياً بالعالم العربي، على مستويات عدة، كالفن والأدب وغيره، والإفقار الفكري العام، والابتعاد عن الحضارة والقيم العالية، والتفوق في أطر غيبية دينية، كما فعل الأوروبيون في القرون الوسطى، قبل وصول الحضارة الإسلامية واليونانية لهم، هو ما يجب الانتباه إليه، علينا أن نفتح الأبواب والنوافذ كلها؛ لإدخال الحضارة لبلادنا، وإيصال ثقافتنا ومشاركتنا الحضارية إلى العالم.

الأوضاع العربية الحالية، هي نتاج هذا البكاء المستمر، على حضارة فقدناها، والخلم باستعادتها، وكأن نهر الحضارة السائر، باتجاه البحر، يمكن له العودة للخلف. الشعب الياباني أو الصيني أو الهندي، استطاع بناء دولة قوية ومتطورة، والعمل للانتماء للحضارة الإنسانية الحديثة، بدون أن يفقدوا شيئاً من خصوصياتهم وثقافتهم، بل على العكس، أصبحوا من أكبر روافد هذه الحضارة، وقد يُصبحوا قريباً، وقبل مُنتصف القرن الواحد والعشرين، مصدرها الأساسي، كما هو الغرب حالياً.

تركيا وإندونيسيا، ودول مسلمة أخرى، في جنوب شرق آسيا، انطلقت بدورها إلى الإمام، وطورت التعليم والصناعة، والحكم الرشيد والديمقراطية. تبقى الدول العربية وليس الإسلامية، وهي في الواقع الاستثناء الوحيد في العالم، والتي لا تستطيع، رغم ثرواتها الريعية الهائلة، وقد يكون بسببها، الالتحاق بالجوقة العالمية. الهوة الوحيدة التي تستمر بالاتساع في العالم، هي بين شمال البحر المتوسط وجنوبه، وتقارير الأمم المتحدة، عن التنمية حول العالم، يطرق جرس الخطر بتقاريرها السنوية، منذ عام 2002.

نهر الحضارة العالمي جارٍ منذ آلاف السنين، وهو يمر بكل الدول و الشعوب والأزمان، ورفض الالتحاق به لن يضر أحداً غيرنا، وسنبقى خارج الحضارة والتاريخ. فحراك الربيع العربي الشبابي جاء لتصحيح هذه الخصوصية. عندما رفع عاليًا قيم حضارية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وعليه أن يعمل للتخلص من كل قوى التفوق والإثقال السياسية والاجتماعية التي تحاول أن تجره إلى الوراء.

7- الربيع العربي: استكمال الاستقلال الوطني

نعيش الآن على عتبة مرحلة جديدة من مراحل الربيع العربي، فالجماهير الثائرة في السودان والجزائر، وكذلك التملُّل في دول عديدة أخرى بما فيها مصر، يدل على أن ثماني سنوات من الحرب السورية، أو سنوات الحرب اليمنية، وحروب (داعش) وتدخل كل قوى الأرض، لمنع ثورات الشعوب، لن تُجدي نفعاً.

المُطالبة بالتغيير في دولنا، يُنظر إليه من قبل السلطات المستبدة، ومن قبل كثير من المثقفين والإعلاميين والدائرين معها، وكأنها فتح باب العودة للاستعمار، بعدما خرج من بلادنا والحمد لله، خلال القرن الماضي؛ لكن الناظر لما حدث من دحر الاستعمار، وإقامة الدولة

الوطنية العربية، يرى أننا قد نكون أنهينا حقًا الوجود الاستعماري، ولكننا لم نحصل على الحرية، فهذه الأنظمة التي ورثت هذا الاستعمار، هي في الحقيقة امتداد له.

أحد المتظاهرين بالجزائر، حمل يافطة يُطالب بها بإسقاط استعمار الشعب، وهو على حق، فنحن ما زلنا نعيش تحت الاستعمار، وربما بشكل أسوأ مما كان عليه الوضع زمن التواجد الغربي؛ فسرقه خيرات البلاد لصالح طغمة مُستبدة، والغياب التام للتنمية الاقتصادية، أو أي قطاع من القطاعات الاجتماعية، والانتهاك الكامل لأي شكل من أشكال الحرية، والغياب التام للرأي العام، وتبذير المال العام والفساد، وضَعْنَا في وضع أسوأ مما كنا عليه زمن الاستعمار الأجنبي. دول أخرى في العالم، كانت أضعف وأفقر منا، تجاوزتنا بأشواط عديدة، ونحن ما زلنا نعبد أصنام المجاهدين، اللذين حرروا الجزائر، أو عسكر مصر وسوريا والسودان وغيرهم.

هؤلاء ومعهم المثقفون الوهميون، اللذين يُنبرون لنا طريق الرشاد، ولكن إلى جهنم، أقنعوا آباءنا بأن الديمقراطية والحرية ومساواة الرجل والمرأة وحقوق الإنسان والانتخابات الحرة، هي أحد ظواهر الاستعمار، والتي يجب إلقاؤها معه عند الاستقلال. كذلك فإن هذه الأنظمة تحاول إقناعنا بأن قيم الاستبداد والانفراد بالسلطة، وسرقة الثروات والتمييز بين الناس وتهميش المرأة، هي قيم ديننا الحنيف، وجزء من عاداتنا وتقاليدنا. كثيرون من ساروا بهذا الدرب، ودعموا الأنظمة الاستبدادية، أو أوجدوا أحزابًا سياسية بهدف الوصول إلى السلطة خارج أي طريق ديمقراطي، كالأحزاب القومية أو الدينية.

فهم جيل الربيع العربي وجيل ثورة تونس عام 2011، وجيل شباب السودان والجزائر ومصر، وأجيال العرب الجديدة، بكل دولهم، أن الديمقراطية والحرية وقيم حقوق الإنسان، هي قيم إنسانية وليست مُلكًا للغرب، ولا تُعبر عن خصوصية به، وإنما هي صبغة الحضارة الحالية، لا يمكن لأي شعب أن ينهض إلا بها.

عندما انسحب الاستعمار من دول عديدة في العالم كالجزائر، لم يكن فقط نتيجة هزائم عسكرية، وإنما أيضًا نتيجة تطور الوعي الشعبي الغربي، الذي لم يعد يقبل بالألّا يتمتع أبناء الدول المُستعمرة، بنفس حقوق المواطن الغربي، وأصبح الرأي العام الغربي يرفض الاستمرار بالنظام السائد، الذي كان يُميز بشكل كبير، بين المُستوطن الغربي وابن البلاد الأصلي (كما يحدث في فلسطين حاليًا)، وهو النظام الإمبراطوري الذي كان سائدًا.

النُخب السياسية الغربية في حينها، وجدت نفسها بين نارين، إما القبول بالمساواة في الحقوق، مع نشأة الدولة الحديثة وانتهاء الإمبراطوريات وتطور وعي الشعوب المستعمرة

بحقوقها، أو التخلي عن الوجود الاستعماري. وتأكيد لذلك، فإن المناطق التي ما زالت تحت السيطرة الفرنسية، في أفريقيا، أو بحر الكاريبي، أو المحيط الهادي وهي قليلة السكان، لم تُعد تُعتبر مناطق مُستعمرة وبها مستوطنين أسياد، وعبيد كما كان سابقًا، بل مناطق فرنسية عادية، كأى مقاطعة فرنسية، يتمتع سكانها بنفس الحقوق ونفس الخدمات للجميع، ولا توجد في هذه المناطق أي حركة استقلالية فعالة على الإطلاق؛ حيث أكدت نتائج آخر انتخابات حصلت في كاليدونيا الجديدة على بقائها داخل فرنسا. كذلك الأمر أيضًا بالنسبة للأراضي التابعة لهولندا، أو غيرها من الدول الأوروبية.

عندما تم دحر الاستعمار من الجزائر ومناطق أخرى، ألقينا للخارج كل القيم التي تُبنى عليها الدولة الحديثة، وأعدنا أنفسنا تحت استعمار الاستبداد الداخلي، والذي لا يجد أي حرج في التعامل مع الدول المُستعمرة سابقًا؛ وأصبح يبيعها النفط والثروات، لإغناء ضباطه وطبقته الحاكمة، بدل استعمال ذلك النفط لبناء الوطن، كما تفعل النرويج أو بريطانيا أو الولايات المتحدة.

يظهر هنا أن الأنظمة الاستبدادية، هي حليف ورفيق الاستعمار، والتي أنهت مشكلته الديمغرافية والحقوقية؛ حتى لا يُصبح مئات ملايين من الناس، مواطنون في هذه الدول الغربية، وأمنت له كل ما يحتاجه، وأفضل من السابق، حيث لم يعد عليه أي كلفة أو التزام. بالإضافة لذلك، فقد أعادت لنا هذه الأنظمة في بعض الدول، الاستعمار المباشر كنظام بشار الأسد في سوريا، أو قسمت البلاد وأنهت ثرواته كالسودان.

انتصار ثورات الربيع العربي، والبدء ببناء الديمقراطية الحقيقية، والدولة الحديثة، هي التي يفترض أن تكون الحلقة الأخيرة لإنهاء الاستعمار؛ لأنها ستبني أنظمة سياسية تُعامل الدول المُستعمرة سابقًا، من منظور الند للند، وليس من منظور التابع والمتبوع، إذًا نحن حاليًا في شوارع الجزائر والسودان وغيرها، نبني دولنا المُستقلة حقًا، والمتظاهر الجزائري، بلافتته الصغيرة، (فليسقط استعمار الشعب)، هو على حق، ويختصر المأزق الذي نعيشه.

8- مفكرونا والعمى الأيديولوجي

هنالك قواعد للفكر يلتزم بها المفكرون والمثقفون في العالم، لتحليل وشرح مشاكل الشعوب، قواعد هي بمثابة ثوابت لا يحدون عنها، فمنها مثلًا حق الشعوب في تقرير مصيرها، أو الحق بحكم ديمقراطي، حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، تحريم التطهير العرقي وغير

ذلك. هذه الحقوق مُتفق ومنصوص عليها وموثقة في معاهدات دولية، وتناولتها عشرات الكتب والدراسات، وأي مُطلع ومهتم بأمور الناس يعرف ذلك، بشكل خاص الكتاب السياسيون والاجتماعيون والصحافيون وغيرهم من المفكرين، لكن بعضهم يستثني من هذا المنطق العام بعض شعوب الأرض، ويفصلون لها تفسيرات وقوانين خاصة، لا علاقة لها بأي مفهوم قانوني إنساني.

أمثال هؤلاء كثيرة من المفكرين الغربيين، الذين يدافعون عن حق جزر القمر أو شعب كوريا الشمالية بالحرية، ويتسابقون لمطالبة السودان بإعادة المهجرين، ويطالبون ملكة بريطانيا بالاعتذار عما حصل في أستراليا قبل قرون، ويدعمون حق كوسوفو بالاستقلال وتقرير المصير، وحق أوكرانيا بالخروج من السيطرة الروسية، ويناضلون ضد التطهير العرقي في كرواتيا والبوسنة، وإنهاء الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية، ولكنهم عندما يصلون إلى القضية الفلسطينية، يعلنون أولوية الحفاظ على يهودية الدولة (إسرائيل) وينحازون إليها، على حساب حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، وهو حق مؤكد وثابت في كافة مواثيق الأمم المتحدة، حتى أصبح النقاء العرقي أو الديني الذي يحاربونه في أصقاع الأرض، مجرد وجهة نظر. كما أن اضطهاد الأقليات في العالم والتمييز العنصري، يصبح هو أيضًا موضوع أخذ وردّ، عندما يتعلق الأمر بسكان فلسطين الأصليين.

لحسن الحظ هناك قلة من الكتاب الغربيين وكثيرون غيرهم، يحترمون القارئ ويلتزمون بمعايير الكتابة والأمانة، ولكنّ مفكري الفئة الأولى، يشكلون حاليًا طرفًا مؤثرًا، وذلك بحكم مناصبهم الإعلامية وارتباطهم باللوبي الصهيوني. هذه الآفة للأسف ليست حكرًا على الإعلام الغربي والمتقنين الغربيين، ولكنها أصابت أيضًا جزءًا مهمًا من الكتاب والمفكرين العرب، أصحاب الأسماء اللامعة والمعروفة، التي تفقد في كثير من الأحيان اتجاه الرأي العام.

عندما اندلعت الثورات العربية في تونس ثم مصر، اتفق الجميع في تحليلاتهم على حق الشعوب العربية بالتححرر من الاستبداد، وبناء مجتمع تعددي حر، يكون فيه الشعب مصدر السلطة، ونمنا وأصبحنا ونحن نتابع هذه الأحداث، وهذه الأقوال على شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد، التي في بعض الأحيان كانت أقرب لإعطاء التوجيهات للعمل اليومي، وتصورنا أنه لحسن حظنا (النادر الحصول) لدينا طبقة مثقفة من الكتاب والمفكرين والسياسيين المعارضين ذوي الرأي السديد والهمة العالية، في إمكانهم إعطاء هذه الثورة العارمة بعدها الحقيقي والأصيل، في انتظار انتصار الثورة وبدء تبلور قيادات ثورية، ولكننا فوجئنا بعد ذلك

بالانقلاب الكامل على ما قيل وكُتب بعد انطلاق الثورة السورية، التي لم تكن إلا استمرارًا للربيع العربي، وكل مواطن سوري وعربي كان أصلًا في انتظار هذا الحدث في سوريا وغيرها، لشدة الحماس والإعجاب بالثورتين التونسية والمصرية وبعدهما الليبية.

انقلب بعض المفكرين وقادة الرأي، بين ثورة وضحاها، إلى مدافعين عن أعتى نظام عربي، وأول نظام دمر مدينة عربية، هي حماة عام 1982 لقمع الحراك الشعبي، وساهم بحصار وطردهم الثورة الفلسطينية من لبنان، ولم يُعرف عنه أي انفتاح ديمقراطي. أصبح الحراك الشعبي السلمي عند هؤلاء المفكرين مؤامرة تحيكتها إسرائيل والغرب الاستعماري، وأصبح التلويح بتقسيم الوطن، إن استمر الحراك، واقعاً ممكنا يجب تفاديه.

محور المقاومة والممانعة كما يسمى، يحمل بالنسبة لهم قدسية خاصة لأهدافه السلطوية على حق المواطن السوري في العيش بحرية واختيار قياداته، فيما نسوا تمامًا المبادئ العامة الإنسانية، لصالح اتجاهات أيديولوجية هي بالأصل غير فعالة، إن نظرنا من منظور ما حققه هذا المحور لقضية تحرير فلسطين.

الانتماء القومي المُسيطر على الفكر، هو في الحقيقة مصدر هذا التناقض، لاسيما حين يحدد المفكر العربي انتماءه الأيديولوجي كبوصلة عمل، كل ما يسير باتجاهها صحيح، وعكس ذلك خطأ. هذه البوصلة القومية، تدفع نحو وضع كل عمل ثوري، لا يكون في اتجاه الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية في خانة الاتجاه الخاطئ، ومن هذا المنطلق دعم المفكرون القوميون الثورة المصرية، ووقفوا ضد الثورة السورية، مع أن الثورتين حملتا الشعارات نفسها وانطلقتا للهدف ذاته.

ما لم يفهمه هؤلاء المفكرون، أن المواطن العربي أثبت من خلال إطلاق ثوراته وربيعه، أن تناقضه الأساسي هو مع أنظمتها الجاثمة على صدره، والكاتمة لأنفاسه منذ عقود، وهو مستعد للتضحية بكل شيء، وذلك ما أثبتته حجم التضحيات التي قدمها الشعب السوري للوصول إلى الحرية، واستعادة حقه ليكون مصدر السلطة، من دون أوصياء أو قادة مُلهمين، أوصلوه إلى الهلاك.

إن أولوية مطلب الحرية والعدالة والكرامة، هي التي لم تكن في حسابان مفكرينا. رغم أن مبدأ محاربة الاستعمار والصهيونية وتحرير فلسطين، هو في قلب كل مواطن عربي، ولكن ترتيب الأولويات لهذا المواطن تختلف عنها عند هؤلاء المفكرين، وهذا ما أدى إلى تناقض المفكرين مع أنفسهم، بينما الشعوب العربية الثائرة لم تتناقض مع نفسها، وهي تدرك تمامًا أن

حريتها وحقها في الديمقراطية واختيار قاداتها هو محور نضالها. كما تدرك كذلك أكثر من هؤلاء المثقفين بأن تحرير الأوطان من الاستعمار واسترجاع فلسطين، لا يمكن تحقيقه في ظل التجزئة وأنظمة الاستبداد، وحتى لو رفعت شعارات العداة لإسرائيل وأمريكا والعالم كله.

هؤلاء المفكرون، سواء أكانوا في الغرب أم عندنا، هم كالذي يضع نظارة ملونة لن يرى الأشياء على حقيقتها وبألوانها الطبيعية، إلا إذا أزاحها عن عينيه وفتحها جيداً.

9- الخروج من سايكس بيكو: محاولة لنقد الفكر الفلسطيني

منذ انتهاء الحقبة الناصرية، انتقلت خيارات الشعب الفلسطيني ممثلة بحركته الوطنية وقياداته الشرعية، من الاعتماد على الأمة لتحرير فلسطين وإعادة الحق الضائع، إلى الاعتماد على النفس، والعمل حثيثاً لاستعادة شرعية تمثيل الشعب والقضية الفلسطينية بشكل كامل ووحيد، وهو ما عبر عنه مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في الرباط عام 1974.

هل كان هذا هو الخيار السليم الذي ينظر إلى الأمور انطلاقاً من نكسة 1967 واحتلال باقي فلسطين، وهزيمة الفكر الناصري عملياً، وإخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن، ومن ثم من لبنان عام 1982؟ قد يستنتج أن هذا الاختيار كان سليماً، ولكن من ينظر إلى الإنجازات التي تحققت منذ الالتزام بهذه الاستراتيجية، وما وصلت إليه الأمور حالياً من تقسيم للمُقسم، واعتراف بوجود إسرائيل من قبل كثير من دول العالم والدول العربية، وحتى من منظمة التحرير، وإخراج الضفة الغربية من أطر القانون الدولي كأرض محتلة، ونسبتها إلى دولة مُعترف بها هي الأردن، ومن ثم إعادة توصيفها كأرض مُتنازع عليها لا يملكها أحد. كذلك اتفاقيات أوسلو ونتائجها السلبية على مسار القضية وتراجعنا من تحرير فلسطين، إلى إقامة دولة فلسطينية لجوار إسرائيل، قد يستنتج أن هذه الاستراتيجية كانت خاطئة، والواقع بعد ستين سنة يؤكد ذلك.

لكن لو ارتأينا النظر للأشياء بمفهوم آخر، بناءً على تحليل موضوعي لأوضاع الأمة العربية، منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية إلى هزيمة سنة 1967، سنجد أن وجود إسرائيل مرتبط عضوياً بمخططات القوى الغربية المُنتصرة (فرنسا وبريطانيا) وبعدهما أمريكا، منذ وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو ذات الركائز الثلاث. هذه المشاريع الغربية قسمت الإرث العثماني، ووضعت أسس سيطرتها عليها بشكل دائم.

انتقلنا بعد سنة 1918 من كوننا جزءاً من الخلافة العثمانية، على مدار أربعة قرون إلى قُتات دول وصل عددها إلى 22 دولة حالياً، لم يكن ذلك كافياً للقوى الاستعمارية الغربية، بل أكدت بالفعل والعمل على أبدية التجزئة، عن طريق فرض حكومات وأنظمة شمولية استبدادية، لا تتحقق مصالحها إلا من خلال التجزئة، للاستيلاء على ثروات الوطن، والأحداث الأخيرة أظهرت مدى بشاعة هذه السياسة، لجهة امتلاك بعض الرؤساء والملوك، لأرصدة وحسابات بالمليارات، فثروة علي عبد الله صالح قُدرت ب 60 مليار دولار.

إن بقاء مثل هذه الأنظمة، لم يرتبط بإرادة شعبية، أو نتيجة انتخابات حرة، إنما عن طريق طبقة من المستفيدين وجيش مُسيس، تحول إلى ميليشيات للدفاع عنها، هدفه الوحيد منع أي حراك ديمقراطي شعبي مهما كان الثمن، ومثال سوريا وليبيا واضح في هذا المجال. بالإضافة للدعم الأجنبي، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية عام 1945 أثناء عهد الرئيس روزفلت، بتوقيع اتفاقية أمن مع دول الخليج العربي فحواها (النفط مقابل بقاء الأنظمة).

لم تكتف الدول الاستعمارية بذلك، بل أكدت على وُجوب وُجود دولة إسرائيل؛ لتكون الركيزة الثالثة لاتفاقية سايكس بيكو؛ فالمراقب للأحداث يرى الدعم الواضح من الحكومات الإسرائيلية لأنظمة عربية مثل نظام حُسني مبارك وبعده النظام العسكري الحالي، حيث إن بقاء إسرائيل والحفاظ على أمنها واضح للقاصي والداني، وارتباطه بوضع التجزئة والاستبداد.

هذا الثلاثي (التجزئة والاستبداد وإسرائيل)، كان السمة الأساس لواقعنا طوال أكثر من ستين عاماً، ولفرط طول الزمن تعودنا على رؤية هذا الواقع، إلا أنه بالمفهوم التاريخي وحياة الشعوب، التي تُقاس بمئات السنين (احتلال الجزائر 132 سنة، الحروب الصليبية قرنين)، ليس هو الواقع الطبيعي لمنطقتنا، فنحن منذ أكثر من عشرة قرون شكلنا جزءاً أو كلاً من الإمبراطوريات التي كانت مركز الحضارة، كالأمويين والعباسيين والفاطميين والمماليك والعثمانيين... الخ، كنا دوماً أمة واحدة قد يكبر حجمها أو يصغر، ولكنها مبنية على مبدأ المركز

المُهيمن (بغداد، دمشق، القاهرة أو إسطنبول)، تدور من حولها ملايين الأيدي العاملة المُنتجة للحضارة، عربيًا أو عجمًا.

لم يكن خطأ الزعيم "جمال عبد الناصر" تبنيه المفاهيم القومية، وإنما في قبوله بأحد قواعد (سايكس بيكو)، وهو الابتعاد عن الديمقراطية، فمهما كانت سياسته ذات دوافع وطنية قومية، وليست شخصية أو عائلية؛ وهذه حقيقة نعترف بها لهذا الزعيم، فإنه لم يستطع أن يُقيم دولة المؤسسات، ليكون الشعب فيها مصدر السلطة، بدل الشرعية العسكرية أو الثورية، كان هذا هو الوضع السائد في العالم الثالث عامة، وهو عكس الاختيار الذي تبناه الرئيس "منديلا" في أفريقيا الجنوبية، والذي أدى إلى نجاح مشروعه التحرري.

المنظمات الفلسطينية والمفكرين عامة، انخرطوا برأينا بغير وعي منهم، في مشروع "سايكس بيكو"، حينما انطلقوا بدورهم من الخطأ الآخر، وهو قبول وتأكيد التجزئة العربية، بادعاء ملكية ومسؤولية الشعب الفلسطيني وحده لقضيته، هذه السياسة كان لها طبعًا مُسبباتها، مثل هزيمة 67، ومن ثم مجازر أيلول الأسود، ولكن ذلك لا يعني أنها سياسة صائبة؛ لأن النتائج التي وصلنا إليها هي دليل هذا الخطأ.

وصول العالم إلى حقيقة وجود شعب فلسطيني، طُرد من أرضه وله الحق الكامل بالعودة إليها، تطور إلى مفهوم وحدانية الشعب الفلسطيني في العمل لهذا الهدف، مُترجمًا بشعار (عدم قبول تدخل الدول العربية في شؤوننا)، و(عدم تدخلنا في شؤونها). مرة أخرى هذه السياسات تُفهم في ظروفها وزمانها، خصوصًا عندما نرى الهجمة الشرسة التي شنّها مثلاً النظام السوري أثناء هيمنته على لبنان، أو تأمر أنظمة أخرى على النضال الفلسطيني.

المشكلة برأبي ليست فلسطينية أو مصرية، أو من هذه الدولة أو تلك، المشكلة حقيقة هو أننا كفلسطينيين ومصريين وعرب، انطلقنا في تعاملنا مع أنفسنا ومع الآخر من منطلق انتماءاتنا القطرية، فأصبحت التجزئة المفروضة واقعًا، ليس فقط لأنظمة التي لا يمكن أن توجد بغيره، وإنما لكل قوى المعارضة العربية، حتى الأحزاب ذات البُعد القومي أو الإسلامي انقسمت على نفسها، بدل أن توحد دولها (مثل حزب البعث أو الإخوان المسلمين مؤخرًا).

إنني أ طرح مفهوم عدم إمكانية نجاح أي مشروع وطني، إذا انطلقنا من مُعطيات (سايكس بيكو)، فمن غير المعقول أن نبني الوحدة، أو نهزم إسرائيل من منطلق القبول بتجزئة النضال. فالعودة إلى وضع الأمة الطبيعي، أي ما قبل (سايكس بيكو) وبناء حراك عربي، يتنافى تمامًا مع هذه المُعطيات؛ وهو الذي سيكون وسيلتنا لنصل إلى أهدافنا. فنطلق العمل يجب أن يكون بمفهوم

الأمة الذي يتنافى مع التجزئة، وأن يكون بمفهوم الديمقراطية والشعب مصدر السلطة، الذي ينفي مفهوم الاستبداد. كما أن العمل من منطلق وحدوي، وبأطر ديمقراطية مُتحضرة؛ هو الذي سيكون كفيلاً بهزيمة (سايكس بيكو) وركيزته الثالثة (إسرائيل)، فلن ننتصر بجيش من العبيد.

من الخطأ أن نبني أعمالنا لتغيير أوضاعنا من الأطر التي وضعتها لنا القوى المُنتصرة في الحرب العالمية الأولى ولصالحها فقط، هذه الأطر موجودة أصلاً لإجهاض أي عمل لصالح الأمة واستقلاليتها وازدهارها، فالانطلاق منه يصبح كمن يجري وراء السراب. كان الربيع العربي قد بدأ يهز أول ركيزة لوعاء (سايكس بيكو) أي الاستبداد، وهو الذي كان يعول على نجاحه أنه سيؤدي إلى سقوط الإناء، وإزالة الركيزتين الأخريين، لكن المشوار ما زال طويلاً لتحقيق هذا الهدف السامي.

إن فهم الصهيونية لهذا الواقع، وهذا الخطر المُقبل نحوه الربيع العربي، هو ما يُفسر المواقف الإسرائيلية من بعض دول هذا "الربيع" كمصر أو سوريا، كما يُفسر تخاذل الغرب في دعم النضال الديمقراطي، تحت تأثير اللوبي الصهيوني، حتى ولو تعارض مع مصالحه.

لهذا لن يستطيع الشعب الفلسطيني لوحده أن يُحرر فلسطين، ويُقيم دولته السيادية على أرضها، ويحترم المعايير الإنسانية الحضارية، فهذا بحاجة لأن يستطيع الشعب الفلسطيني لوحده هزيمة إسرائيل، وكافة الدول المُتحالفة معها، بينما من الممكن بالتأكيد هزيمة إسرائيل وتحرير فلسطين إن انطلقنا من قوة الأمة وإمكاناتها الهائلة، لذلك يجب أن نكون جزءاً من كل الأمة، فلسنا كلاً لوحدها.

إن العمل الدؤوب لإقامة أنظمة ديمقراطية، هو الذي سيُغير معادلة التعامل مع الغرب، المبنية حالياً على مبدأ مصلحة الغرب مُقابل مصلحة بقاء الأنظمة وتوريثها، إلى مصلحة الغرب مُقابل مصلحة الأمة العربية، وخصوصاً حقوق الشعب الفلسطيني. في هذه المعادلة الجديدة وبدون حروب ستُغير أمريكا وغيرها من الدول الغربية سياساتها لصالح حقوقنا، وستصبح إسرائيل مُعيقاً أمام هذه الدول للحصول على حصتها من التعاون الاقتصادي المُربح مع الأمة. إذاً الفعل يجب أن يكون منا وفينا، وكذلك التحليل والنقد يجب أن ينطلق من واقعنا، وحين نغيره بأيدينا سيتغير الآخرون.

على قوى الأمة الجديدة رغم ضعفها، أن يروا هذا البُعد التاريخي للنضال، والعودة إلى مسارنا الطبيعي الذي أخرجنا منه السيدين "سايكس" و"بيكو".

10- الربيع العربي ودور الشباب في مواجهة جمود النخبة

تتداخل الأحداث وتتراكم في وطننا العربي، وتُحاصر وتُدمر حلب ومدن أخرى، فالموصل وِعدن وصنعاء وسرت وغيرها، ليست سوى نماذج لما قد يحدث غدًا، في عواصم ومدن عربية عدة. في حين تتناقض المواقف، وخصوصًا عند المفكرين والمثقفين العرب، والتي تصل إلى حد العمى الكامل، عن فهم طبيعة الأحداث، أو عن رفض فهم طبيعتها، وتصويرها بشكل خيالي، يتناسب مع مواقف وإيديولوجيات مسبقة، تُسقطها على الأحداث وليس العكس.

كلنا يعلم أن النظام البعثي في سوريا، لم يُطلق رصاصة على إسرائيل منذ عقود، ولم يُوجه سلاحه إلا إلى صدور شعبه، أو الشعب اللبناني أو الفلسطينيين، ومخيمات الفلسطينيين داخل سوريا حاليًا، أو سابقًا في لبنان، وما حدث في تل الزعتر وغيره، دليل واضح على ذلك.

كلنا يعلم أنه قبل انفجار الثورات العربية، نهاية عام 2010 من تونس، لم يكن هناك أي مؤامرة كونية، ولا حتى ميكروسكوبية، للإطاحة بالنظام السوري، والذي كان في أحسن حالاته، مع قطر والسعودية وتركيا "أردوغان"، والتي فتحت حدودها وألغت التأشيرات للمواطنين السوريين، لم يكن هناك أي تنافر مع إسرائيل أو أمريكا، حيث كان نظام الأسد ينفذ كل ما تريده هذه الأخيرة. كلنا يعلم ذلك، ما عدا مفكرونا الأشاوس، والذين لم يروا في الثورة السورية، التي تلت ثورات شعوب المنطقة، لا يرون إلا مؤامرات كونية على هذا النظام المُمانع الصامد في وجه الأعداء.

من ناحية أخرى، كلنا يعلم ما كانت تُعلنه إسرائيل وتُكنه لإيران وحزب الله، منذ حرب 2001 ثم 2006، ورغم ذلك لم يتوقع أحد أن لا تستعمل إسرائيل حدث تحويل حزب الله وإيران جهودهما في مواجهتها إلى الداخل السوري، والتي ابتلعت رجالاً وأسلحة، وعرت ظهرهما أمام إسرائيل، لتقوم بعملية مباغته والانتقام لهزيمتها.

كلنا يعلم ذلك، ما عدا مفكرونا ومثقفونا "اليساريون" والليبراليون وأحزابنا "اليسارية" والقومية، الذين استمروا باتهام ثورة الشعب السوري السلمية، ثم المسلحة بالعمالة لإسرائيل وأمريكا. لماذا هذا التناقض الظاهر، بين دعم هؤلاء للثورة المصرية والتونسية، ومعاداتهم للثورة السورية، وعدم توقفهم عند حراك الشعب البحراني؟

لماذا تقوم منظمات فلسطينية عريقة بالوقوف إلى جانب النظام السوري، وهو الذي دمر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بعد ما فعله بلبنان؟ لماذا يُعلن الرئيس الفلسطيني حديثاً رفضه للربيع العربي وثوراته، وكأننا كنا نعيش في نعيم مع النظام السوري أو المصري؟

■ التجارب الدولية

للإجابة على جزء من هذه التساؤلات، علينا أن نُعيد وضع الأمة العربية، على خارطة تاريخ العالم، وقراءة أحداثها، في سياق المتغيرات منذ أكثر من أربعة عقود، والتي اجتاحت أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

تميز الجزء الأول من القرن العشرين، بظهور حركات تحرر وطنية، تهدف لطرد المستعمر من كل بقاع العالم تقريباً، ولم يبق عملياً إلا فلسطين تحت الاحتلال، تحررت الجزائر من الاستعمار الفرنسي عام 1962، وخرجت إسبانيا من الصحراء الغربية، ولم يبق إلا بعض الجيوب بالمغرب.

تميزت هذه الفترة في المنطقة العربية، بظهور الفكر الناصري القومي، وحزب البعث والحركات الشيوعية واليسارية، والتي اتخذت الحركات الفلسطينية في السبعينيات نماذج منها قدوة لها. الفكر الطاغوي لهذه الفترة، كان معاداة الاستعمار والصهيونية، ولم يتسم أبداً بأي طابع اجتماعي داخلي، فكل انقلاب عسكري أو ظهور حركة سياسية، كان يُعلن أن هدفها تحرير فلسطين ودحر الإمبريالية، بينما هي في الحقيقة، لم تدحر إسرائيل، ولم تهزم أحداً، ولكنها أسست لأنظمة ديكتاتورية عتيدة، ازدادت صبغتها الإجرامية العنيفة، ثم صبغتها المافياوية، مع تزايد سنوات استيلائها على الحكم، خصوصاً في ظل غياب أي صوت لمعارضة جدية، أو تهديد خارجي لوجودها.

هذا أيضاً كان الحال في أوروبا الشرقية، التابعة للاتحاد السوفيتي، كذلك أمريكا اللاتينية، مع حكم الجنرالات في الأرجنتين وتشيلي والبرازيل وغيرها، والشيء نفسه بأفريقيا. كانت كل مناطق العالم متناغمة نسبياً، خصوصاً زمن الحرب الباردة، والتي قسمت العالم إلى مُعاد أو حليف للاتحاد السوفيتي، الاستبداد الداخلي والانفراد بالسلطة، كان إذاً سمة العصر، وكانت بلادنا جزءاً منها.

ولكن هذا العالم تغير تماماً مع نهاية القرن العشرين مع بدء مرحلة جديدة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهدم جدار برلين عام 1989، وانتهاء الحرب الباردة. تبع ذلك تغيير واسع

في معظم أقطار ومناطق العالم. انهارت منظومة حلف وارسو الشيوعية، وخرجت كل دول الاتحاد السوفيتي من قبضته الحديدية، لتدخل إلى عالم الديمقراطية والحداثة، ولو بعد فترة من القومية والشوفينية.

لم يحدث الانتقال الديمقراطي بسلاسة وهدوء، وبدون خسائر في كل نواحي العالم، فانهيار النظام الاستبدادي السوفيتي، لم يتبعه نظام ديمقراطي، كما كان يتصور "غورباتشوف"، مع الحفاظ على وحدة الدول المكونة لهذا الاتحاد، بل الانهيار التام والمرور بفترة طويلة نسبيًا، من عدم الاستقرار، والحروب الأهلية الكارثية، كما حدث مع تفكك يوغسلافيا.

انهيار النظام الذي جمد تناقضات المجتمع، طوال سبعين عامًا، لم ينتج عنه نظام سلمي ديمقراطي وحدوي فورًا، بل أخذت كل مكونات تلك المجتمعات تبحث عن التعبير عن هوياتها الخاصة، قومية كانت أو دينية أو لغوية، مع كلفة عالية من مئات آلاف الضحايا والدمار والخراب، ولكن الانتقال للنموذج الديمقراطي انتصر في النهاية، في معظم هذه الدول، وإن بقي مُتعثراً في دول مثل روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا الاتحادية، التي ما زالت تُعاني، من استيلاء بقايا النظام السابق وفلوله، على السلطة بأسماء جديدة.

سقط الجنرالات في أمريكا اللاتينية، كأوراق الخريف، واسترجعت شعوب دول مثل البرازيل وتشيلي والأرجنتين، حقها بالحريّة والنظام الديمقراطي، بينما جزء آخر ما زال يُعاني، إما من ديمقراطية ناقصة، كما في بوليفيا أو فنزويلا، حيث يتشبث النظام بالسلطة، حتى لو استدعى ذلك تغيير قواعد اللعبة الديمقراطية، وأخرى قليلة مثل كوبا، والتي ما زالت قابضة تحت نظام ديكتاتوري شبه وراثي، ولكنه مضطر بدوره للسير نحو التعددية ولو بعد حين.

أما في إفريقيا، فقد انتقلت دول عديدة للنظام الديمقراطي مثل السينغال، ساحل العاج وغيرها، والنموذج الأكثر وضوحًا هو جنوب أفريقيا، وإنهاء نظام الفصل العنصري، فورًا بعد ثورات أوروبا الشرقية الديمقراطية.

■ أين النخب العربية

أين نحن العرب من هذه التحولات العالمية التاريخية؟ الغالبية الساحقة من الدول العربية، والتي استطاعت دحر الاستعمار، سقطت تحت حكم أنظمة استبدادية، لم تستغل ثروات الأوطان، وإمكانات شعوبها، لبناء دول حديثة، تلتحق بركب الحضارة، بل طورت أنظمة عصبية عائلية أو طبقية، مُعتمدة على تحالف أصحاب المصالح، واقتصاد مبني على الزبائنية.

ترافق ذلك مع تزايد سكاني واسع، ومع ظهور طبقة وسطى مُتعلّمة شابة، ولو كانت صغيرة، هذه الطبقة الوسطى، لم تعد تقبل بالعلاقات الاجتماعية الموروثة، ولا بالقبول الطوعي للبقاء ضحية لاستبداد الحاكم. التغييرات الاجتماعية في الثلاثين سنة الأخيرة، وظهور مفهوم العولمة، دفع باتجاه تبلور حراك شعبي شبابي، للمطالبة بالديمقراطية والحرية، وتُرجم ذلك باحتجاجات عديدة، منذ بداية القرن الواحد والعشرين، داخل دول عربية عدة، حتى وصلنا إلى انفجار الربيع من تونس أواخر 2010، والذي انتشر كالنار بالهشيم في دول المنطقة كلها، وكان التعبير الأوضح لتراكمات التهميش والظلم المستمرين.

لم تستطع الحركات القومية واليسارية والمفكرون بغالبيتهم، فهم هذه المرحلة الجديدة، والتي عنوانها المطالبة بإصلاحات سياسية والمشاركة بالسلطة، للالتحاق بركب الحركة التحررية، التي بدأت في أواخر القرن الماضي بكافة بقاع الأرض، وبقوا يتوقعون في فكر وفلسفة المرحلة السابقة، والتي كان عنوانها، التحرر من الاستعمار ومواجهة الإمبريالية.

في الوقت نفسه، لم تستطع الطبقة الوسطى، بفكرها الحديث الجديد، وهي التي أرادت الالتحاق بموجة التحرر لهذه المرحلة العالمية، الانتظار أكثر كي يظهر قادة أو مفكرون، حتى تبدأ حراكها، وهو ما أعطى هذه الصورة الغربية نسيباً، من ثورات تنطلق بدون قيادات أو مفكرين، وهو الذي أدى إلى تعثر الأحزاب السياسية للمعارضة العربية، وعدم استطاعتها اللحاق بقيادة الحراك الجديد.

لم ترفع الجماهير في تونس، أو ميدان التحرير بالقاهرة أو درعا أو صنعاء، أو المنامة شعارات العدا لأمریکا، بل رفعت كلها شعارات الحرية والديمقراطية وإسقاط النظام، هذه المرحلة الجديدة لم يكن عنوانها الثورة على الحكومات والأنظمة التابعة لأمریکا، وإنما على الحكومات والأنظمة الديكتاتورية، وهو ما كان السمة المشتركة تقريباً لكل الأنظمة العربية، بكل اتجاهاتها الثورية الممانعة، أو التابعة للمعسكر الغربي.

إلا أن الحركات السياسية، وخصوصاً اليسارية والقومية، لم تستطع فهم ذلك، فقد وقفت مع الجماهير الثائرة، ضد الأنظمة المصنفة قريبة من الغرب، ووقفت ضد نفس هذه الجماهير مع الأنظمة المصنفة ممانعة ومقاومة. مع أن الجماهير كان تناقضها الأساسي مع الاستبداد والظلم، بينما النخب كان تناقضها الأساسي، مع الاستعمار والإمبريالية، المُعشعشة في أذهانهم.

الجماهير العربية التي بدأت الربيع العربي، خصوصاً من فئة الشباب المثقف، كانت متلاصقة مع طبيعة المرحلة الجديدة عبر العالم، بينما النخب كانت على انفصال كامل عن هذا

الواقع. لذلك وجدت الثورات المضادة، آذانًا صاغية، لدى هذه النخب بالدول المُصنفة يساريًا كسوريا، وحصلت على دعمهم، كما وقفت مع الغزو الروسي، وريث الاتحاد السوفيتي حليفهم السابق، بينما حاولت التحالف وتقاسم السلطة مع الثورات المضادة في الدول الأخرى كمصر، لأنها بطبيعتها تهدف للوصول للسلطة بأي وسيلة، حتى ولو داست على القيم الديمقراطية.

أبناء الربيع العربي كانوا متناغمين مع الواقع الجديد، بينما النخب والأحزاب، لم تر هذا الواقع وما زالت أسيرة الماضي. أما مصلحة إسرائيل فهي بكل تأكيد، مع بقاء الديكتاتوريات العربية، يمينية كانت أو يسارية، ممانعها أو مهانها، لأن هذه الأنظمة هي التي حمت إسرائيل، وبررت الدعم الغربي الدائم لها على مدار عقود، وأبعدت إمكانية تحرير فلسطين؛ لأننا لا نستطيع فعل ذلك بجيش من العبيد والرعايا.

التناقض مع الأنظمة، والتي مزقت الأمة وشرذمتها، كما نرى في السودان هو عنوان هذه المرحلة الجديدة، والتي بدون حل تناقضاتها، وبناء مجتمعات وأنظمة ديمقراطية، كما حصل بأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية أو آسيا، لن نستطيع مواجهة إسرائيل أو الإمبريالية، ولا بناء وطن عربي، يضع المواطن بقلب اهتماماته، وتحقيق مطالبه كهدف وحيد.

أبناء وشباب الربيع العربي، في كل أماكن تواجدهم، هم الوحيدون المؤهلون، لوضع أسس الفكر العربي الحديث، ودفع الوطن العربي للولوج إلى عالم الحداثة من جديد، بعد فشل "محمد علي" باشا، بفعل ذلك خلال القرن التاسع عشر بمصر، وكذلك انتهاء حركة التنوير، والتي بدأت مع "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" في بداية القرن العشرين. على أن توحدهم بمختلف دولهم، ووضع أسس موحدة لنضال مشترك، هو ما سيكفل لهم النجاح في هذه المهمة الصعبة، وخصوصًا عندما نرى تكالب الأعداء من كل حذب وصوب، لوأد أي تعبير ديمقراطي، مهما كان وأينما كان.

توحد قوى الماضي المستبدة، كما نراه حاليًا، يجب أن يكون دافعًا لتوحد قوى المستقبل، ووضع أهداف واضحة للتجديد السياسي، والعمل المتكامل على امتداد الساحة العربية، كما فعل الآخرون بنجاح في مناطق أخرى من العالم مثل أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية. كما أن وضع الإنسان المواطن، كهدف لكل ما نعمل أو نبني، رفع قيم الإنسانية والحضارة في كل موثيقنا، مهما كانت هذه القيم مُغيبية ومُنتهكة في بلادنا، هو ما يجب أن يُؤسس لبرامجنا السياسية في هذه المرحلة المعقدة مع آلامها الهائلة، ولكن أيضًا مع آمالها العظام.

■ مركزية القضية الفلسطينية وخصوصيتها

إن مركزية القضية الفلسطينية تُحتم علينا أن نُحلل الموقف الفلسطيني من الأحداث العربية، وترابطهما الوثيق، فالشعب الفلسطيني مُهجر في كثير من دول الجوار، خصوصًا في سوريا ولبنان، وهو واقع ضحية عنف جديد، يُضاف لعنف فقدان الوطن والعيش في الشتات.

الخصوصية الفلسطينية، والتي هي بقاء فلسطين تحت الاحتلال، قد تبرر المواقف الداعمة للنظام السوري، من عدد من المنقذين وجزء من عامة الناس، لأن الشعب الفلسطيني لم يُنه بعد، مرحلة التحرر الوطني. هل حقًا مواقف كهذه تُفيد القضية الفلسطينية، القضية المحورية للأمة العربية؟! وهل استطاع الفلسطينيون بالتصاقهم الدائم بمرحلة التحرر الوطني، الوصول إلى أي شكل حقيقي من الاستقلال الوطني؟ الحقيقة أن قطار التحرر الوطني في العالم قد فاتنا، وخصوصًا بعد تقزيم المطالب الوطنية من تحرير فلسطين، وإقامة دولة العدالة الاجتماعية، المُسماة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية، كما أُعلن في سنوات الستينيات، إلى دويلة لا تتجاوز مساحتها، خمس فلسطين التاريخية، والاعتراف بسلب البقية الباقية، ونسيان حقوق اللاجئين.

لقد عمدت اتفاقيات أوسلو، إلى إنهاء حتى مفهوم هذه الدولة الصغيرة، والتي أُشبعَت تقسيمًا وتقطيعًا، ولم يحصد الفلسطينيون إلا اليأس ومجتمعًا مجزأً بين تيارات وانتماءات ليس لها علاقة بالمشروع الوطني الكبير، الذي وُضع في منتصف الستينيات، واستشهد من أجله الآلاف.

عكس ذلك، أي الالتحاق بموجة التحرر، التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، والتي عمت مناطق شاسعة من العالم، قد تُقرب لنا مشروع التحرر الأصلي، أي بناء صرح دولة على كامل فلسطين وعودة اللاجئين. لهذا ليس من الضروري، أن يتناقض البعد الوطني والتحرر من المُستعمر، مع البُعد الاجتماعي والمطالبة بالحرية. ليس لذلك التناقض مبرر تاريخي حاليًا، بعد نهاية الحرب الباردة، وسقوط مرجعية الفكر الاستبدادي، الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، والدول الشيوعية الدائرة في فلكه، بل على العكس لن يكون لنا مشروع تحرري فاعل، إن تغاضينا، كما نفعل الآن، عن البعد الحقوقي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

لم يعد ممكنًا أن نستمر، بتفسير اضطهاد الفلسطينيين في لبنان مثلًا، وسلبهم حقوقهم الإنسانية الأساسية، بالعمل والتملك، تحت حجة حماية القضية الفلسطينية، وكأن سلب حقوق الناس الاجتماعية، تضمن لهم حقوقهم الوطنية.

الشعب الفلسطيني، وخصوصًا المفكرين وقادة الرأي، عليهم النظر بتمعن إزاء هذه الازدواجية: الحرية والتحرر، فهما بالنسبة للشعب الفلسطيني، رديفان للهدف نفسه. يجب الابتعاد عن دعم الأنظمة العربية الديكتاتورية، كما نرى للأسف في سوريا، تحت حُجة تحرير فلسطين والذي يتناقض مع مفهوم الجمع بين الحرية والتحرر.

لم يقبل "نيلسون مانديلا" بفصل هذين البعدين، في جنوب أفريقيا، وأصر على إقامة دولة واحدة، يحكمها القانون، وهو ما وصل إليه، بدل الجري وراء سراب تقسيم جنوب أفريقيا، بين السود الأغلبية والبيض الأقلية. علينا بفلسطين إزاء، وخصوصًا الذين يدعون المعرفة وقيادة الرأي العام، أو السياسيين من قادة الحركة السياسية، أن نبدأ بالسير نحو هذا النموذج، والاتحاق بمبادئ الربيع العربي؛ فشباب هذا الربيع، يمثلون حقًا مستقبل الأمة وحققها بالنهوض، بعد أكثر من مئة عام على التغييب.

إن مساندة الشعب السوري، في نضاله للحصول على حريته، هو وسيلتنا كذلك في فلسطين، للحصول على حريتنا وتحررنا في نفس الوقت. فماذا أفاد الشعب الفلسطيني السكوت عن النظام السوري عام 1982، عندما دمر مدينة حماة، وقتل أكثر من 30 ألف مواطن، وفي وقت حاصر طرابلس، وطرده الثورة الفلسطينية، كما أرادت إسرائيل وأمريكا خارجًا.

إن الاتحاق بموكب الربيع العربي، لن يكون عن طريق أطراف السلطة بكل أشكالها (بالضفة أو غزة أو بالخارج)، ولا عن طريق المنظمات الفلسطينية المعارضة؛ لأنهم لم يستطيعوا الخروج من المعادلة الأولى للقرن الماضي، ولم يدخلوا إلى المعادلة الثانية، التي عمت العالم، أو لم يروها. هذا الاتحاق لن يتم إلا عن طريق شباب الشعب الفلسطيني، والذي عليه مهمة اللحاق بشباب الأمة، ورفع شعارات تتلاءم مع طبيعة المرحلة الجديدة. هذا الشباب عليه أن يفرز الفكر الفلسطيني التحرري، ويضع أسس حراك وطني فلسطيني، يكون مرتبطًا بالمرحلة التاريخية الجديدة، التي يعيشها العالم العربي وفلسطين.

لم تعد البرامج السياسية التي وضعتها الحركة الوطنية الفلسطينية بكل أطيافها خلال سنوات الستينيات وحتى الثمانينيات، قادرة على تجميع الجهد الفلسطيني أو العربي، بل فشلت بذلك فشلًا ذريعًا. أما الشباب الفلسطيني وعبر ارتباطه بالحراك العربي، والذي هو بدوره جزء من صورة العالم الجديدة في جانبها المضيء، يتحتم عليهم العمل من أجل مجتمعات تحكمها مصالح الشعوب ولا تهمش أحدًا.

الربيع العربي في بداياته عام 2011 كان نموذجًا لحراك عالمي شبابي انتشر بشكل واسع، خصوصًا في الدول الأوروبية من إيطاليا لإسبانيا، وحتى أمريكا وغيرها، تحت تسمية الحركات البديلة مبني على مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ضد الليبرالية المفرطة. يستطيع الشباب الفلسطيني بدوره أن يكون نموذجًا لهذا الفكر، وإن لم يقدّم بهذا الدور فلن يقوم به أحد.

إن الذين يدعمون النظام السوري وحماته الروس، ويعلنون رفضهم لمبادئ الربيع العربي، يسرون عكس اتجاه التاريخ، ومكتوب عليهم الفشل، بعد أن خذلوا الشعب الذي احتضن الفلسطينيين، وكأنهم جزء منه، ولا ننسى أن الشهيد عز الدين القسام، قائد أول ثورة فلسطينية، كان سوريًا من قرية جبلة قرب حلب، واستشهد على أرض فلسطين بقرية يعبد، وكان وما زال شيخ المجاهدين بفلسطين.

11- الدولة أولاً والسلطة ثانيًا: أحزاب مصر ما بعد الثورة

عندما خرجت الملايين من أبناء وبنات الأمة متظاهرين، لإخراجها من سباتها العميق الذي دام لعدة قرون، تلقفت هذا الحراك أيدي الأحزاب المتواجدة أصلًا بالساحة العربية؛ إسلامية وليبرالية أو يسارية، ووجدت نفسها بعد سنين عجاف طويلة في موقع السلطة. حدث ذلك في مصر في العام 2011، وكذلك في ليبيا واليمن. ولكن النتيجة الظاهرة والملموسة حتى الآن، أن هذه الأحزاب بكل اتجاهاتها الفكرية، لم تستطع أن تحمل أحلام الناس، ولم تحقق شعاراتهم في الحرية والكرامة، والتخلص من الفساد والظلم والتهميش.

لماذا هذا الفشل؟ ومن هو المسؤول عنه؟ هل هو فشل الملايين الثائرة المتظاهرة سلميًا، والتي أسقطت حكومات ورؤساء، رسخوا أركانهم بأرض الفساد لعشرات السنين، وضربوا عميقًا جذورهم في دولتهم العميقة، أم فشل الأحزاب التي استلمت الراية منهم، ولم تكن قادرة على دفع سفينة الحرية باتجاه ربح الثورة، لتصل إلى بر الأمان؟

هناك من يتهم المتظاهرين باستباقهم الأحداث، وكان عليهم الانتظار حتى يخرج من صفوف الأمة رجالًا عظماء، ليلهموا الحراك الثوري، قد نتمنى ذلك؛ ولكن لا نستطيع أن نفسر به أي حركة ثورية أو انتفاضة بالعالم؛ كانتفاضة "تيانان مين" في الصين عام 1989، أو الثورات الملونة في أوروبا الشرقية الشيوعية في نهاية القرن الماضي.

حركة الناس تخضع لقوانين لا تلتزم بالخطط التي يضعها المفكرون بالعالم؛ وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي لم يتوقعه أحد، أو غيره من أحداث العالم يُثبت عدم جدية طرح انتظار "الإمام المُنفذ" للجماهير المُعذبة، والثورة الفرنسية نفسها والتي كان لها مفكروها العظام، لم تكن لتوجد أصلاً لو لم تتغير المُعطيات الموضوعية على الأرض، بدءاً من الثورة الصناعية بأوروبا، التي انطلقت من بريطانيا؛ ولم يكن للمفكرين أي دور في تفجير الثورة وقيادتها، وإنما فقط إضاءة شعلة انطلاقها، وإلا لما رأينا الارتدادات العنيفة في زمنها.

الفرق بين الثورات الناجحة، والمُجهضة أو المُتعثرة كما هي أحوالنا، هو من سيستم الرأية التي رفعتها الجماهير بشكل تلقائي، ففي الحالة الفرنسية استطاعت هذه القيادات الشابة أن تصل بعد عناء، وبعد فترة طويلة من زمن الردة (عودة الملكية 34 عامًا بعد الثورة) أن تصل بالنهاية لإقامة دولة الحرية والديمقراطية والعدالة التي يطمح لها الفرنسيون. وفي أوروبا الشرقية هناك تحول ناجح كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، وآخر أقل نجاحًا كروسيا الاتحادية أو أوكرانيا.

النموذج المصري حري بالدراسة والتحليل؛ فمصر هي أكبر دولة عربية، وشعارات شبابها الثورية كانت في غاية الوضوح (حرية، كرامة، عدالة اجتماعية)، وملايين البشر خرجت للشوارع، وأسقطت نظامًا عتيبًا، ومع ذلك فهناك فشل في مصر، وعودة للنظام السابق، وبشكل أكثر قسوة، ومذابح رابعة العدوية وغيرها يُظهر ذلك.

السبب برأيي هو في التناقض الكامن بين ثورية الجماهير الهادرة، وإصلاحية الأحزاب الساعية للسلطة، فالناس لم تقبل إلا إسقاط النظام، بينما الأحزاب الإسلامية وبعض الليبرالية والقومية كانت على استعداد للتعايش معه، ومواقف الإخوان المسلمين وتهافتهم على طاولة "عمر سليمان"، ما زالت عالقة في ذاكرة الناس.

المشكلة إذاً تكمن في الفكر الإصلاحي الطاغي على هذه الأحزاب، والذي دفعها أصلاً إلى اعتماد سياسات إصلاحية، بمعنى إصلاح الموجود وليس تغييره، مما أدى إلى التفاهم مع الجيش (المجلس العسكري)؛ والذي هو أصلاً أحد أعمدة النظام السابق، وله مصالح اقتصادية هائلة لن يقبل جنرالات هذا الجيش أن يتخلوا عنها.

الفكر الإصلاحي هو الذي دفع الحكام الإسلاميين الجُدد لمصر لقبول قرارات المحكمة الدستورية، التابعة للنظام السابق بحل البرلمان المُنتخب من الشعب، أو الطعن في شرعية المرشحين للرئاسة، وفرض الأسماء التي تريدها المحكمة. الفكر الإصلاحي هو الذي دفع

الإخوان المسلمين إلى القبول بتقاسم السلطة مع الجيش، وإعطاءه صلاحيات غير مُراقبة ديمقراطيًا من مُمثلي الشعب. كل ذلك أدى في النهاية إلى عودة جنرالات الجيش للسلطة، وإعادة الإخوان المسلمين للسجون أو دفنهم بالقبور.

الخطأ ليس في "الإخوان المسلمين" كمناضلين، وقد أثبتوا على مدار عقود استعدادهم للتضحية من أجل أفكارهم، ولكن الخطأ يكمن في هذه الأفكار التي في أحسن الأحوال يمكن وصفها بالإصلاحية؛ التفاهم مع السلطة ومشاركتها الحكم، كان أقصى ما يمكن أن يحلم به (الإخوان)، زمن مبارك والسادات وجمال عبد الناصر.

إن نظرنا للموضوع من منظور الحركات الليبرالية والقومية واليسارية، فالأمر قد يكون أسوأ، فهؤلاء كانوا يتهمون (الإخوان المسلمين) بالبعد عن الديمقراطية، واستحواذهم على السلطة بالكامل، ونسوا أن الشعب المصري هو الذي خولهم ذلك على مدار خمسة انتخابات عامة مُتتابة، لم ينجح بها هؤلاء المنتقدون ولا مرة واحدة. من الطبيعي في النظام الديمقراطي أن المُخول بالانتخابات على عكس ما يُعتقد، عليه واجب استلام السلطة وليس تقاسمها، فهي مسؤولية أنيطت به من قبل المُنتخبين.

هؤلاء الذين كنا نظنهم أمل الأمة بالحكم الديمقراطي، لم يجدوا أي حرج بالتحالف مع النظام السابق، مُمثلاً بجنرالات الجيش للإطاحة بنظام ديمقراطي مُنتخب من الشعب. ونجح السيد "صباحي" والسيد "البرادعي" الحائز على جائزة نوبل للسلام بإبعاد (الإخوان)، ولكنهم لم يستطيعوا كما كانوا يظنون استلام السلطة خارج إرادة الشعب أو بالانتخابات. إن تسرعهم بالتحالف مع الفلول وأعداء الثورة يُظهر مدى هشاشة هذا الفكر؛ فظاهره ديمقراطي ولكن عمقه ديكتاتوري.

ذلك الفكر كان يهدف للوصول إلى السلطة بأي طريقة، ولا يحترم أبدًا أصول التبادل السلمي للسلطة وقواعد العملية الديمقراطية، هو بشكل أو بآخر امتداد للفكر الناصري الذي يستمد شرعيته من طبقة الضباط المسيطرة على الجيش وليس من الشعب. ومثل الجزائر لم يُجد هؤلاء نفعًا، فمحاولة الجزائريين دخول الديمقراطية في نهاية الثمانينيات وتنظيم انتخابات حرة، قبل بها حزب جبهة التحرير الحاكم، لم يمنعه من الانقلاب على العملية الديمقراطية لصالح بقاء الجيش بالسلطة، وإدخال البلاد في حرب أهلية استمرت لأكثر من عقد، وأودت بحياة أكثر من ثلاثمائة ألف مواطن.

إن هرب البرادعي والاختفاء السياسي لصباحي، يدل أيضًا على ضعف هؤلاء، حتى في التفكير الصحيح لصالح حركاتهم السياسية، فأى دارس للتاريخ يدرك أن من يتحالف مع العسكر لن يترك له هؤلاء أي موضع قدم في السلطة، وجنرالات الجيش استعملوهم أيضًا كأدوات للوصول للحكم ثم أزاحوهم جانبًا، فهم لا يريدون رقيبًا؛ حتى من بين من تحالفوا معهم.

لذلك يتوجب على من يقرأ التاريخ من السياسيين، أن يعرف ذلك، فمثلًا الكاتب الفرنسي والمفكر الشهير "شاتو بريان" كان قد حذر الثوار من مغبة إعطاء السلطة للعسكر (وإلا راحوا بألف داهيه)، كان هذا في نهاية القرن الثامن عشر، ولم يستمع إليه الثوار، ووصل "نابليون" للسلطة، وأدخل فرنسا في حروب لا تنتهي، وعادت الملكية بعد ذلك لمدة 34 عامًا.

الفكر الحقيقي للإنسان، هو ما يفعله، وليس ما يقوله، هذه قاعدة في الفلسفة، فالفكر الديمقراطي هو بالأساس الممارسة الديمقراطية. التحالف مع قوى نظام سابق باغ، لا يمكن أن يوضع تحت شعار عدم التجربة وعدم المعرفة، فعبر التاريخ ودروسه متوفرة على الدوام، ويستطيع كل راغب الاستفادة منها، وإنما ذلك هو انعكاس لفكر غير ديمقراطي، وإن تشدق بالعكس. أظهر الدرس المصري بشكل واضح خطأ من كان يظن بإمكانية اليسار المصري والليبراليين والقوميين؛ على الأقل الجزء المتحالف مع العسكر، ببناء صرح دولة ديمقراطية حديثة، ورُب ضارة نافعة.

مأساة الشباب المصري الذي لم تتح له فرصة بناء أحزاب ثورية ذات قاعدة شعبية واسعة، أنهم وقعوا بين الإخوان المسلمين والأحزاب المتحالفة مع العسكر، والذين لم يميزوا بين السلطة والدولة، فالتنازع على السلطة كان على حساب بناء دولة مصر الحديثة، والتي على العكس كان يجب أن تكون هدف كل عمل سياسي وبالتوافق، وأولوية كل الأحزاب المشاركة بالثورة.

الفترة الثورية الحقيقية تهدف دائمًا إلى إنهاء النظام السابق بكل أعمدته، وإبعاد كل أطرافه وإخراجهم من اللعبة السياسية. وفي الحالة المصرية هم جنرالات الجيش، والضباط المسيطرين على المخابرات والأمن، وكبار قضاة المحاكم العليا المعينين من "مبارك"، وكبار رجال الأعمال الناهبين لرزق الجماهير. الهدنة مع هؤلاء وتقاسم السلطة كما فعل (الإخوان المسلمون) أو التحالف معهم، كما فعلت الأحزاب الأخرى المشاركة بإسقاط الديمقراطية، كان طبيعي أن يؤدي إلى ما آلت إليه الأوضاع في مصر الآن، من حيث انفراد الجيش الكامل بالسلطة.

المطلوب الآن عودة السلوك والممارسة الديمقراطية إلى أوساط الحركة الشعبية، والتعبئة من أجل إيجاد أحزاب ديمقراطية، تهدف أولاً وقبل كل شيء؛ إلى إعادة بناء دولة مصرية ديمقراطية تعددية، وبناء المؤسسات المستقلة القوية، ووضع أسس دولة المواطنة، وليس وضع برامج سياسية للحكم والسيطرة على السلطة، وكأن الديمقراطية قد رسخت، والدولة الحديثة قد أُقيمت، وهو ما سنناقشه في دراسة لاحقة.

12- الدرس اللاتيني لعسكر مصر: الاختيار بين الانسحاب أو الانهيار (شباط 2018)

بعد أسابيع قليلة سيتوجه الناخبون المصريون إلى صناديق الاقتراع، لانتخاب رئيس للجمهورية، وليس لهم عملياً إلا مرشح واحد، وهو الرئيس الحالي، "عبد الفتاح السيسي". الكل يعرف وعلى رأسهم الرئيس، أن النظام المصري الحالي لا يسمح بأي شكل من أشكال التعبير الحر الديمقراطي، فكيف سيسمح بانتخابات تنافسية، وتصريحاته الأخيرة تؤكد ذلك.

لم تعرف بلاد العرب حتى الآن، انتقال سلمي للسلطة، بين المؤسسة العسكرية والأحزاب، كما حدث في دول أخرى بالعالم، هذا ما حدث بالبرازيل عام 1985، أو تشيلي عام 1989، أو الأرجنتين عام 1983 أكبر دول بالقارة. انسحب العسكر في هذه البلاد الثلاثة، بعد فشلهم بإدارتها، واستبقوا الأحداث، بموافقتهم ولو بتردد وحيطة، بالعودة لثكناتهم، بدون ثورات ولا دمار إضافي.

هل العسكر بأمريكا اللاتينية أكثر ذكاءً من عسكر مصر، الذين فشلوا تماماً بكل ما ادعوه، عندما انقلبوا على الديمقراطية؟ لماذا يستمر النظام العسكري بمصر في السلطة، والاستمرار بإدارة البلاد، كما يفعل منذ خمسينيات القرن الماضي؟ إنه لمن المفيد دراسة وفهم ومقارنة الأنظمة العسكرية بأمريكا اللاتينية، مع النظام العسكري المصري، فمنطق العسكر، بكل بقاع الأرض متشابه، وكذلك رد فعل الشعوب.

وصلت الحكومات العسكرية بأمريكا اللاتينية، في مرحلة الحرب الباردة، وبدعم واضح أو حتى بتحريض من وكالة المخابرات الأمريكية. أولى هذه الانقلابات كان بالبرازيل؛ حيث انقلب الجيش عام 1964 على الرئيس المُنتخب "جاو جولارت"، رئيس حزب العمل البرازيلي، وكان ذلك ردًا على الثورة الكوبية بقيادة "فيدل كاسترو"، والتي أفزعت الكثيرين؛ حيث تم تشجيع

الجيش على التمرد، للإطاحة بالرئيس المنتخب، وحينها قام الرئيس الأمريكي "جونسون" بعد أقل من 24 ساعة بالاعتراف بالنظام العسكري الجديد، وذلك لإضفاء طابع الشرعية عليه، بالإضافة لوضع قطع بحرية أمريكية أمام سواحل العاصمة البرازيلية، لدعم الانقلابيين إن استدعت الأحداث ذلك. عودة الديمقراطية للبرازيل تمت على مدار سنوات عدة، بعد التصويت على قانون العفو العام سنة 1979.

في الأرجنتين بدأ حكم العسكر بانقلاب على الحكم المدني البيروني عام 1976، ولكن هؤلاء كان لهم تجربة قديمة بالانقلابات والعودة للديمقراطية منذ عام 1930، حيث حصلت ستة انقلابات عسكرية، وهذا ما يُشبه تبادل السلطة بين الحكم العسكري والحكم المدني الديمقراطي، تميز آخر انقلاب بالعنف المُفرط، الكل يتذكر مظاهرات أمهات وزوجات المخطوفين كل خميس، بأحد ساحات العاصمة الأرجنتينية بوينوس أيروس. انتهى حكم الجنرالات بعد الحرب الخاسرة، التي خاضوها لاستعادة جزر الملاويين، من بريطانيا زمن "مارجريت تاتشر" عام 1982، والتي أدت إلى فقدانهم التام لأي قاعدة اجتماعية، وعودة الديمقراطية عام 1983، بانتخاب الرئيس "راؤول الفونسين".

أما في تشيلي، فقد وصل الجنرال "أوغستو بينوشييه" للسلطة عام 1973، بعد انقلاب دموي على الرئيس الاشتراكي المنتخب "سلفادور أيندي"، وبدعم من المخابرات الأمريكية، ووزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر"، حيث ترك العسكر السلطة تدريجيًا، وعادت الديمقراطية بعد الاستفتاء الخاسر عام 1988، والانتفاضة التي تلتها.

أوجه الشبه مع الحالة المصرية عديدة؛ فالدعم الأمريكي كان مُعلنًا وواضحًا بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وهو نفس الشيء بالنسبة لمصر، بالإضافة لتحالفها القوي مع إسرائيل.

نلاحظ في جميع هذه الدول استغلال الجو الديمقراطي للحكم المنتخب، لتأليب جزء من الشعب، كما حدث بالبرازيل، مع خروج مئات آلاف المتظاهرين، ضد الرئيس "جولارت"، أو الاضطرابات الكبيرة، التي طالت قطاعات عدة بتشيلي، ضد الرئيس "أيندي"، أو الخلافات داخل أجنحة السلطة بعد عودة الرئيس "بيرون" من منفاه إلى وطنه الأرجنتين، وهو ما كان مبررًا للانقلاب تحت شعار تحقيق مطالب الجماهير، هذه القوى النقابية والسياسية، التي تُمنع فورًا بعد نجاح الانقلاب من القيام بأي احتجاج، أو عمل شعبي أو تظاهر، وتضيق الخناق عليها، ولا يُقبل منها إلا السير وراء السلطة الجديدة.

الرقابة الكاملة على الإعلام بكل أشكاله هي أيضا صفة دائمة للنظم العسكرية، فلا صوت يعلو فوق صوت أبواق النظام، وتطال هذه الرقابة، مجالات الأدب والثقافة والفن (الموت المشبوه لصاحب جائزة نوبل للأدب الشاعر "بابلو نيرودا" بعد عشرة أيام من انقلاب التشيلي)، وليس فقط الإعلام المكتوب والمرئي، فهذه الأبواق لا تتكلم عن نظام عسكري، ولكن تسميه بالنظام المدني العسكري، كما حدث بالبرازيل. كذلك التضيق الكبير على الحريات العامة، والاعتقال والتنكيل بالمعارضين، وسياسة الخطف والإخفاء القسري، مُتبعة بشكل واسع بأمريكا اللاتينية، وهذا هو الحال أيضًا بمصر، كذلك هروب جزء من المعارضين إلى الخارج.

تبرر هذه النظم القمع المُمنهج، بالخطر القادم من الشيوعيين، أو الحركات المسلحة، التي لم توجد حقًا إلا بعد الانقلاب، وفي الحالة المصرية الإرهاب الإسلامي المُحتمل، كما قال السيسي يوم انقلابه على الديمقراطية، هذه الحركات المسلحة كانت ردًا على النظام العسكري. كذلك رفع شعار أمن الوطن وحمايته، لتبرير الممارسات القمعية، والتخلص من أدنى معارضة، فعدد القتلى بالأرجنتين مثلاً، زمن الحكم العسكري، بلغ ما بين 15 إلى 30 ألف، بالإضافة لمليون ونصف لاجئ بالمنافي.

تميزت هذه النظم أيضًا بالدفع باتجاه مزيد من الشوفينية الضيقة، والفكر القومي القريب من الفاشية، وتبني صبغة دينية كاثوليكية أصولية، والتي استعملت كوسيلة تعبئه شعبيه على نطاق واسع ضد المد الثوري اليساري. يضاف لذلك المحاولات المستميتة لإعطاء غطاء ديمقراطي للنظام الاستبدادي، عن طريق انتخابات شكلية محسومة مسبقًا، أو كما حدث بالبرازيل، تبادل السلطة بين الجنرالات أنفسهم بشكل دوري، والإبقاء على بعض الوجوه المدنية.

اتباع سياسة اقتصادية موعلة بالليبرالية، تُفقر الفقراء وتُغني الأغنياء، تحت شعار التنافس الحر العالمي، والإصلاح الاقتصادي، وخصخصة معظم القطاعات، كالحالة التشيلية بما فيها القطاع التعليمي الجامعي والصحة، بناء على نصائح "شيكاغو بوائز"، من جامعة سانت ياغو، ومنظرهم الأمريكي الليبرالي المُتطرف "ملتون فريدمان". بالإضافة لاستيلاء العسكر على أهم مصادر الثروة، وإدارتها بدون حسيب ولا رقيب ولصالحهم فقط.

استطاعت الأنظمة العسكرية تثبيت نفسها، عن طريق التحالف مع بعض القوى السياسية والاجتماعية، الطامحة للمشاركة بالسلطة والثروة، كما حدث مع نقابات عمالية ومهنية (أطباء، سائقي ناقلات الشحن بتشيلي)، وكذلك الشيء نفسه بالبرازيل والأرجنتين، حيث يتمتع العسكر تاريخيًا بدعم بعض شرائح المجتمع. كذلك الأمر بالنسبة للنظام المصري، الذي تحالف مع

"البرادعي" الليبرالي، وقطاعات من المؤسسة الدينية والاجتماعية للهدف نفسه، وكانت هذه التحالفات لحظية لتثبيت حكم العسكر، وليس لتقاسم السلطة.

من ناحية أخرى، تكمن أوجه الاختلاف بين التجربتين الأمريكية الجنوبية والمصرية في عدة مجالات، نذكر منها النجاح النسبي والجزئي للسياسة الاقتصادية بدول الأنظمة العسكرية الثلاثة اللاتينية، ففي بداية عهده، اعتبر بعض أخصائيي الاقتصاد العالمي، سياسة الجنرال "بينوشيه"، كنموذج يُحتذى به؛ ولكن السنوات اللاحقة أثبتت العكس تمامًا وإفلاس هكذا نظام.

ولكن أهم فرق برأيي، هو قبول عسكر أمريكا اللاتينية، بعد فشلهم الاقتصادي الذريع، وبنواح حياتية أخرى بالانسحاب وعودة الديمقراطية، رغم وجود ممانعة داخلية من بعض أجنحة النظام، كمحاولة اغتيال الجنرال "بينوشيه"، من المؤسسة العسكرية نفسها، عند إقرار الاستفتاء الذي خسره عام 1988.

قد تكون العودة للديمقراطية أكثر قبولاً داخل هذه الدول، بسبب وجود ثقافة ديمقراطية سابقة، حيث إنها مرت كلها بمراحل تناوب، بين الحكم المدني والحكم العسكري، على مدى العقود التي سبقت آخر وصول للعسكر للسلطة، وهذا ما هو مفقود في النموذج المصري، فمنذ وصول "جمال عبد الناصر" للسلطة عام 1952، لم تعرف أجيال عدة من المصريين إلا الحكم العسكري، حتى ثورة يناير 2011.

كان انهيار حكم العسكر في الدول الثلاثة اللاتينية ناتج عن أوضاع جديدة متردية أوصلها النظام لبلاده، ودفعه للانسحاب والسماح بالديمقراطية، فتشيلي في بداية الثمانينيات، وبعد طفرة الاقتصادية في بداية حكم "بينوشيه"، شهدت انهيار سعر النحاس، المادة الخام الأهم، والمصدر الأساسي للدخل، تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط، مع نشوب الحرب الإيرانية العراقية، مما دفع النظام إلى تنظيم استفتاء، أدى إلى عودة تدريجية للديمقراطية.

كانت النجاحات الاقتصادية في البرازيل ما بين 1968 و 1973، بنمو اقتصادي سنوي بنسبة 11%، أحد أسباب انضمام أجزاء من الطبقة الوسطى إلى القاعدة الداعمة للنظام، ولكن الأوضاع انقلبت تمامًا عام 1973 بعد الصدمة البترولية؛ على أثر حرب أكتوبر بالشرق الأوسط، والتي أدت إلى التضخم المالي والتراجع الاقتصادي. انتهى ذلك باستشعار العسكر أن لحظة التغيير قد حانت؛ فقام الجنرال المعين عام 1974 "أرنستو جيزيل" بوضع سياسة انفتاح أدت تدريجيًا وعلى مدى عشر سنوات لعودة الديمقراطية عام 1985.

وصل الاقتصاد الأرجنتيني الزراعي حدًا كارثيًا، وباعتراف وزير الاقتصاد "دانينو باستور"؛ حيث بلغ التضخم عام 1981 (300)%، والدين الخارجي (35) بليون دولار. كما خسرت الأرجنتين بالمقابل، الحرب التي شنها العسكر، لاستعادة جزر الملاوين عام 1982، لتغطية فشلهم الاقتصادي، مما أدى لعودة الديمقراطية عام 1983، وتنظيم انتخابات عامة.

في تشيلي لم يُحاكم الجنرال "بينوشيه" على جرائمه، وكذلك جنرالات البرازيل؛ حيث لم يُقدم أحد للمحاكمة حتى اللحظة تحت شعار المصالحة الوطنية، على عكس الأرجنتين، التي ما تزال حتى اليوم تُحاكم رموز النظام السابق، والذين كانوا الأكثر وحشية وإجراءً في الدول الثلاث حسب المؤرخين. الأنظمة الديمقراطية الحالية بدول أمريكا اللاتينية الثلاث أصبحت ثابتة، ولم يعد للعسكر أي دور وخرجوا نهائيًا من السلطة. أما في مصر؛ فلم يؤدي التردّي الاقتصادي، أو حتى خسارة حرب 1967، إلى أي تغيير ديمقراطي للنظام حتى اللحظة، وحدها ثورة الشعب المصري عام 2011، من سمح بهذه التجربة على قصرها.

استوعبت الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية، على عنفها وتبعيتها لأمريكا، التغييرات الاجتماعية، واستطاعت كل دولة على طريقته الخاصة، التكيف معها، وهذا لسوء الحظ لم يحدث بمصر، حيث يستمر النظام العسكري، بنفس العمى السياسي والاجتماعي، الذي رافقه منذ البداية، لذلك فإن إمكانية التبادل السلمي للسلطة، أو عودة الديمقراطية إلى مصر، باتت شبه معدومة، إلا إذا استفاق الضباط من سباتهم، وفكروا كما فعل زملائهم بأمريكا اللاتينية، بمستقبلهم الشخصي وأمانهم. وبالتالي عليهم أن يعلموا، وهذا درس أمريكا اللاتينية، أنه من المستحيل الاستمرار بحكم البلاد والعباد، بالنار والحديد، وسرقة عرق الكادحين، وثورات الأوطان إلى ما لا نهاية، ولن يغير دعم أمريكا وإسرائيل لهم من ذلك شيئًا.

13- الخيار السليم في زمن الخيارات الصعبة

يقول "إينشتاين": إنه من الأسهل تفجير نواة الذرة من تغيير أحكام مُسبقة عند البعض، هذه الأفكار المُسبقة، هي التي تُحضر لاعتبار الآخر، غريبًا عجيبيًا، يجب التخلص منه، مثال ذلك، العنصرية المُتفشية في كثير من الدول، والتي تعتبر الأفارقة مثلًا، أقل ذكاءً ومقدرة، حتى ولو وصل "باراك أوباما"، الإفريقي الأصل، لرئاسة أكبر دولة بالعالم مرتين، فهذا حكم لن يتغير عند هؤلاء، ذوي الأفكار المُسبقة.

تُعتبر المرأة في بلادنا، أقل مقدرة على إدارة الشأن العام، أو تسلم الوزارات والمهام الاستراتيجية، حتى ولو رأينا ما تقوم به "أنجيلا ميركل"، وما أوصلت إليه ألمانيا، من تقدم اقتصادي وحضاري مذهل، تجاوز كل الدول الأوروبية الأخرى، التي يحكمها رجال. في بلادنا هذا المثل، كما يقول أينشتاين، لن يُقنع أصحاب الأفكار المُسبقة عن المرأة، بتغيير رأيهم.

الأفكار المُسبقة، وما يردفها من اعتقادات بالحقائق المُطلقة، إذا استشرت في شعب أو أمة، فهي ستؤدي بدون أدنى شك إلى التخلف، والخروج من عالم الحضرة، ومن عالمنا كله، هذا العالم الذي يبني نفسه على مفهوم البحث والعلم والمعرفة والتجربة، وليس على حقائق مُطلقة وأفكارٍ موروثية من الآباء والأجداد.

تطوير الفكر والذات بحاجة إلى التخلص مما ترسب من أفكار وأحكام مسبقة، على الأشياء والأفعال والناس، ولكي يتم ذلك، لا توجد إلا وسيلة واحدة؛ وهي العلم واكتسابه، والاطلاع على ما يقول ويفعل الآخرون، وانفتاح الذهن على كل شيء جديد، وعدم الانغلاق وراء أبواب العادات والتقاليد المُغلقة منذ قرون.

من ناحية أخرى، يقع كثير من الناس في فخ الاضطرار للاختيار بين المتضادات، وهو ما نلاحظه بشكل مستمر، هذه الأيام بالصحافة والإعلام. فالخلاف بين إيران والسعودية، أو النظام السوري وأطراف المعارضة السورية، يدفع البعض بناءً على أحكامه المُسبقة، ضد هذا الطرف أو ذلك، فنحن مع إيران لأسباب مذهبية، أو مع السعودية إن كنا ضد السياسة الإيرانية وطائفية حكامها، فيجد الإنسان نفسه، إما مُدافعًا عن الحكم السعودي، أو آيات الله الإيرانيين، مُتناسيًا حقه بل واجبه، بأن يكون له موقف مستقل، للاختيار بين الأضداد. هذا ما حدث في القرن الماضي، عندما وقفت دول أوروبا الغربية في وجه النازية، فذلك لم يعن ارتماؤها في أحضان الشيوعية، بل استمرت في خياراتها المستقلة وسيلة للحكم الأمثل، بانتهاجها الخيار الديمقراطي.

لنا الحق أن نختار خيارًا ثالثًا، بين الاستبداد بالسلطة أو التطرف الديني، انحيازًا لخيار الديمقراطية ودولة المواطنة، التي صدحت بها حناجر ملايين المتظاهرين، في ميدان التحرير وشوارع العواصم العربية.

الوقوف مع النظام السوري، بحجة أن بعض أطراف المعارضة السورية، متهمة بالتعاون مع المجموعات المتطرفة الدينية، أو السكوت عن إسرائيل وأمريكا، أو اندفاعها نحو العمل المسلح، بديلاً للاحتجاج السلمي، كل هذا، لا يجب أن يدفعنا إلى دعم ديكتاتورية النظام السوري والعمل لإبقائه، الحل هو الخيار الذي حمله أطفال درعا ومئات آلاف المتظاهرين في بداية الثورة، وتغنى بها "إبراهيم القاشوش" (سوريا بدا حرية)، والداعي للديمقراطية والدولة التعددية الراضة للتطرف الديني، والمنتمة للأمة العربية.

الهدف أن نستتير بأراء الآخرين وتجارب الشعوب، والعودة لتاريخنا وتاريخ غيرنا؛ (المسلمون لم يختاروا بين الفرس والروم)، حتى نستطيع أن نفكر بأنفسنا ولأنفسنا، وكى لا نقع ضحية الاختيار الاضطراري، بين السيئ والأكثر سوءًا.

يوضح ذلك مثال، التناقض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فرفضنا لسياسة التنسيق الأمني، والتعامل من طرف السلطة مع إسرائيل، أو رفضنا لسياسة حماس في قطاع غزة، من طرف الكثيرين، لم يدفعهم لدعم إسرائيل، والوقوف ضد الشعب الفلسطيني. لذلك فرفض البعض لأطراف بالمعارضة السورية، أساءت للثورة من خلال مواقف دينية متطرفة، قادمة من العصور الوسطى، لا يجب أن يدفع باتجاه رفض مطالب الشعب السوري بالحرية والديمقراطية، وحقه بالثورة على الظلم، بل على العكس، يجب العمل لدعم الأطراف التي تقف مع الديمقراطية والتعددية، حتى لو كانت أقلية. فالوقوف مع الحق هو الأصل، حتى ولو كان هذا الحق ضعيفًا، وليس له سند من الدول الكبرى، أو دول المنطقة المؤثرة.

إدًا نحن نستطيع أن نكون مع الشعب السوري في ثورته ضد الظلم، وفي الوقت نفسه، ضد القوى الدافعة لتأسيس نظام ديني متعصب، أو ما يسمى "دولة الخلافة". إن لم نفعل ذلك، فماذا سنقول للأطفال الجوعى في مضايها وغيرها، ولملايين المهجرين والغارقين في البحر؟

من واجبنا إدًا أن نفكر دائمًا، قبل الانصياع للمعادلات التي تُفرض علينا؛ النظام المُجرم أو المعارضة المُتخلفة؛ إيران آيات الله أو الحكم السعودي، وهذا ما فعله تلقائيًا، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أو حماس؛ حيث لا أحد يختار إسرائيل، وينسى عذابات الشعب الفلسطيني ولاجئيه. كذلك لا يمكن للكوليرا أو الطاعون، أن يكون خيارًا مقبولًا من أي عاقل، بل الصحة

والعافية فقط هي الهدف، مهما كانت الكوليرا فتاكة وسريعة الانتشار، ومهما كان الطاعون رهيباً، ترتجف من خوفه الأبدان، ومهما تكن استعادة الصحة والعافية، صعبةً ومُكلفةً في كثير من الأحيان.

14- الرؤى الخلاصية وأوهام نهاية التاريخ

يتميز الإنسان بمقدرته على التطور الاجتماعي، أي على إقامة تاريخ خاص به، فالإنسان هو الوحيد الذي له هذا النوع من التاريخ، فنحن نتكلم عن تاريخ هذا الشعب أو هذه الأمة، وغير ذلك من الأشياء المرتبطة بالإنسان، ولا نتكلم عن تاريخ ممالك القطط أو العصافير، فهذه الأخيرة، لها تطور بيولوجي غريزي، ولكنها لا تملك تاريخاً اجتماعياً متطوراً. فالنمل والنحل لهما نظام معيشي اجتماعي، ولكنه فطري ولا يتغير مع تطور الزمن؛ والملحوظ تطوره فقط في إطار التغير البيولوجي والوراثي-

هذه الخصوصية للإنسان، مهمة جداً، وهي ملحوظة بشكل واضح، منذ بدأ الإنسان باختراع الكتابة. قبل ذلك نحن نقول ما قبل التاريخ؛ وهذا لم يعن أنه لم يكن هناك تطور اجتماعي في تلك الأزمان البعيدة، ولكنها غير مترجمة أو مدونة كتابياً. إلا أن الباحثين وجدوا طبعاً، رسوماً وغير ذلك من الآثار التي تظهر تطور الإنسان الاجتماعي منذ عشرات آلاف السنين.

على أن مفهوم التاريخ، يؤدي تلقائياً لمفهوم الحضارة، فهي نتاج الإنسان وسردياته التاريخية، وتترجم تطوره الفكري والمادي، وأدوات عمله ونظامه الاجتماعي واختراعاته، وما إلى ذلك، بما فيه ظهور الأديان. فالحضارة ليست فقط نتاج فعل الإنسان وتفاعله مع الطبيعة؛ ولكن أيضاً فعله بنفسه، وتحديد علاقات أعضاء مجتمعه فيما بينهم، وبكيفية حل التناقضات الناشئة.

إن اندفاع التاريخ المستمر إلى الأمام، مرتبط بوجود تناقضات اجتماعية لا تنتهي؛ حتى بعد حلها، فتناقض المجتمع البدائي المشاعي الأول، حل محله تناقض مجتمع العبيد والسادة الأحرار، كما حدث في اليونان القديمة، ثم تناقض الإقطاعية الأرستقراطية والفلاحين، كما حدث في أوروبا القرون الوسطى، وأخيراً التناقض الاجتماعي بين البرجوازية والعمال، في القرن التاسع عشر والعشرين، وظهور أشكال جديدة في الزمن الحديث، زمن العولمة والإنترنت. لذلك لا تنتهي التناقضات داخل المجتمع، بل تتجدد، وحلها في فترة زمنية ما، ومكان ما، لا يعني إنهاء

تطورها، بل إن تجدها بأشكال مختلفة، هو بالتحديد ما يُعرف بالتاريخ، وإلا لانتهى هذا التاريخ منذ زمن.

الأديان والأيدولوجيات على اختلافها، ذهبت كلها باتجاه توقف التاريخ ونهايته، وما قاله "فوكوياما" عن (نهاية التاريخ)، في زمن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الفكر الماركسي، لم يكن استثناءً؛ فالشيوعية نفسها، طرحت فكرة نهاية التاريخ عن طريق الحل النهائي لتناقض المجتمع، بامتلاك الطبقة العاملة للسلطة ووسائل العمل، وبالتالي انتهاء صراع الطبقات.

الإسلاميون من جهتهم يطرحون أن كل مشاكل المجتمع يمكن حلها إن طبق الإسلام الصحيح، وكل الأيدولوجيات تقريباً، حملت المفهوم نفسه لنهاية التاريخ، الذي يتوقف عندما تطبق هذه الأيدولوجية أو تلك، وتُحل كل التناقضات والمشاكل، ويتعاش حينها الذئب مع الغنم بحب ووثام، كما يحلم المنتظرون لعودة المسيح، أو الإمام المُخلص، وكان ذلك قد بدأ من قبل مع "أفلاطون" وجمهوريةه المثالية.

كذلك ذهب الإسلاميين الأصوليين إلى أبعد من ذلك، فهم يظنون أن التاريخ قد انتهى عند حقبة بداية الإسلام والخلفاء الراشدين، وأن العودة لهذا الزمن، هي التي ستنتهي التناقضات، وتحل الإشكالات بشكل أبدي، وهذا هو نفس المبدأ الخاطئ المبني على عدم فهم التاريخ وتطوره، ما يدفع بشكل غير واعٍ، عن طريق إنهاء هذا التاريخ، نحو مجتمعات شبيهة بممالك النمل والنحل، التي ليس لها أي تاريخ أصلاً، وعلاقتها الاجتماعية لا تتبدل مع الزمن.

إن تطور المجتمعات الإنسانية الدائم نحو تناقضات جديدة، وحلول جديدة، هو المبدأ العام، الذي يجبر الإنسان على الفكر والعمل، والبحث عن حل تناقضاته أولاً بأول، وليس البحث دومًا عن حلول خلاصية أبدية، حاليًا أو سابقًا أو مستقبلاً، ليس للفكر الإنساني دور بوضعها، بل يقتصر فقط على تفسيرها.

إذًا لا فرق بين فكر "فوكوياما" الليبرالي، بعد وهمه بانتصار الليبرالية ونهاية التاريخ، أو الفكر الشيوعي الماركسي لدى نجاح ثورة أكتوبر في روسيا، أو أصوليو الدين الإسلامي، الذين أوقفوا عجلة التاريخ عند القرن السابع الميلادي، كلهم واهمون، بامتلاكهم أدوات إنهاء التاريخ، ناسين تمامًا أن ذلك يُبعدهم عن الحضارات الإنسانية العديدة، ويقربهم من عالم جامد متكلس لا يتطور.

15- مفاتيح لفهم إشكاليات مؤتمر المناخ في باريس

(نشر هذا المقال بالقدس العربي, ديسمبر 2015, أي قبل وصول دونالد ترامب للسلطة وتراجع أمريكا عن التزاماتها)

لم يكن يدري العالم الكيميائي الأمريكي "توماس ميجلي"، في بداية القرن الماضي أنه باكتشافه لاستعمال الرصاص لتحسين مردودية البنزين بالمحركات، واستعمال غاز السي أف سي، للثلاجات وأدوات منزلية أخرى، والتي كانت من أهم اختراعات القرن العشرين، لم يكن يدري بأنه قد وضع الحجر الأساسي للاحتباس الحراري.

"لقد فتحنا باب ثلاجة الأرض"، هذا ما قاله المُكتشف والطبيب الفرنسي "جان لويس إيتين"، والذي قام برحلات عديدة للقطب الشمالي، وحده وجزاً عربته بنفسه، منذ أكثر من عشرين عاماً. وهو يعني أن فتح باب الثلاجة سيؤدي إلى ازدياد حرارتها، وفساد ما بها من أطعمة. في مؤتمر باريس للمناخ عام 2015، حاولت 195 دولة أن تُغلق هذا الباب، فهو مؤتمر مفصلي لأنه سيحدد بنجاحه أو فشله مُستقبل الإنسانية على الأرض، وأشكال أخرى من الحياة.

الاحتباس الحراري المُتولد من الانبعاثات الغازية، مثل ثاني أكسيد الكربون وغاز السي أف سي، الناتج عن التصنيع في القرنين الماضيين، بسبب استعمال وسائل الطاقة الأحفورية (البتروول والفحم والغاز)، هو مسؤول عن تزايد درجة حرارة سطح الكرة الأرضية. لا يمكن إيقاف ذلك إلا بالحد من استعمال مصادر الطاقة هذه المُسيئة للمناخ، واستبدالها بالطاقة المُتجددة النظيفة؛ كالطاقة الشمسية أو الهوائية أو حتى البحرية. كما أن استعمال الطاقة النووية هو ظاهرياً أقل خطراً على الاحتباس الحراري، ولكنه تهديد آخر بتلوثه الإشعاعي للبيئة، كما حدث مؤخراً في اليابان (حادثة مُفاعل فوكوشيما 2011)، أو ما حدث في الاتحاد السوفيتي عام 1985 في انفجار مُفاعل تشيرنوبل النووي. لذلك فهذه الطاقة هي محط انتقادات كل الحركات المُدافعة عن البيئة، ولا يمكن الاعتماد عليه بنظرهم كبديل للطاقة الأحفورية.

الدول الصناعية خصوصاً أوروبا وأمريكا، هي المسؤولة بشكل رئيس عن الاحتباس الحراري، بسبب تركيز الصناعة فيها لعقود طويلة. كما أن دخول دول عديدة أخرى المجال، خصوصاً الصين مؤخراً، بالإضافة لعولمة الصناعة، وانتقال كم كبير من المصانع المُلوثة للبيئة

إلى العالم الثالث (صناعة النسيج... الخ) أدى إلى انتشار الانبعاثات الكربونية في الفضاء، وتطورها بشكل كبير. تؤكد التقديرات العلمية أن حرارة سطح الأرض، ستزداد بأربع درجات تقريباً بنهاية القرن الواحد والعشرين. كانت الزيادة في بداية هذا القرن هي (0.8) درجة عن الحرارة في منتصف القرن التاسع عشر، ومع ذلك فقد شهدنا بشكل ملحوظ تغيير مناخي واسع الانتشار، فما بالك بأربع درجات.

يعتقد العلماء أن استمرار تزايد الاحتباس الحراري، سيؤدي إلى كوارث طبيعية، قد تُهدد حياة الإنسان إن تجاوز الدرجتين بنهاية القرن الحالي، (أمطار غزيرة في شمال أوروبا والهند، وجفاف في جنوب البحر المتوسط ودول الساحل الإفريقي، ارتفاع مستوى البحار، بسبب تمدد الماء وذوبان الجليد في القطبين، وتهجير ملايين البشر، وغرق جزر كامله، وتهديد وجود دول مثل بنغلاديش، والأضرار بالزراعة بسبب تداخل الفصول).

الدول المُبتهة للكربون في الجو هي أساساً الدول الصناعية، فأخر الإحصاءات (الوكالة العالمية للطاقة) تُعطي الصين (22.5%)، أي حوالي رُبع التلوث، يليها الولايات المتحدة بنسبة (12%)، وأوروبا بنسبة (8%). وبالتالي فإن مشكلة الوصول لاتفاقية دولية، للحد من الطاقة الملوثة، تصطدم برغبة دول مثل الهند بالتطور الاقتصادي، وهي التي ستمتلك بعد بضع سنوات قليلة، أكبر عدد سكان بالعالم، متجاوزاً (1.5) مليار إنسان، بحاجاتهم المُستقبلية الهائلة للطاقة، وذلك بهدف الخروج من التخلف الاقتصادي.

السؤال المطروح على هذا المؤتمر؛ هو كيفية الحد من استعمال مصادر الطاقة الملوثة للمناخ، بدون إعاقة التطور الاقتصادي لباقي دول العالم، والباحثة عن حقها الطبيعي بالررفاهية.

عُقد أول مؤتمر للمناخ في مدينة كيوتو باليابان عام 1997، ولكن قراراته لم تُحترم من العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في زمن الرئيس "جورج بوش" الابن (2001 - 2009)، والذي كان يُشكك في حقيقة الاحتباس الحراري. تلى ذلك فشل مؤتمر كوبنهاجن عام 2009، بسبب عدم قبول دولة مثل الصين، بالتزامات واجبة التنفيذ، وتبعها دول عديدة أخرى. يُضاف إلى ذلك أن المُعطيات العلمية، في عام 1997 وما تلاه، لم تكن كافية لإسكات كل الأصوات المُشككة بحقيقة الاحتباس الحراري، الناتج عن النشاط الإنساني، واعتباره ظاهرة طبيعية عادية فقط. هذا العام لم يعد هناك أدنى شك أو صوت، يحتج على هذه المُعطيات العلمية المؤكدة، وأصبح تزايد حرارة سطح الأرض، لأربعة درجات نهاية القرن، شيء مؤكد، إن لم نفعل شيئاً.

في مؤتمر باريس، تم اعتماد الحد الأعلى (درجتين) لزيادة الحرارة بنهاية القرن، وهو سقف متدني، ولتحقيق هذا الهدف؛ تُرك للدول المجتمعة أن تُحدد التزاماتها، ثم تتحاور فيما بينها، لتصل إلى اتفاق مُلزم للجميع. يعاد تقييم هذه الالتزامات كل خمسة سنوات لرفع سقفها، في محاوله للوصول إلى ارتفاع حراري لا يتجاوز الدرجة والنصف في نهاية المطاف.

يُكمن الخلاف الرئيسي بباريس، في كلفة الانتقال التدريجي من مصادر الطاقة التقليدية المُلوثة، إلى مصادر طاقة نظيفة، وقد تم الاتفاق على أن تُقدم الدول الغنية للدول النامية أو التي في طريقها للنمو ما قيمته 100 مليار دولار سنويًا، ذلك ابتداءً من عام 2020، وبانتظار ذلك تعمل حاليًا على جمع رؤوس أموال بلغت حوالي 10 مليار دولار، لمساعدة الدول الفقيرة، لاعتماد الطاقة البديلة النظيفة لتطورها الاقتصادي. من ناحية أخرى، سيبدأ الاستغناء التدريجي عن النفط والغاز والفحم ليتوقف استخراجها نهائيًا عام 2050.

الخلاف يتمحور - خصوصًا بين الهند والغرب - على قيمة التعويضات التي يجب أن تدفعها الدول الغنية (والتي كانت صناعاتها السبب الرئيسي للاحتباس الحراري)، للدول النامية أو التي في طريقها للنمو. في حين لا تقبل هذه الدول أن يُحد من نموها، لذلك وجب على الدول الغربية المُصنعة، دفع كلفة عالية لمساعدة الدول الأخرى، على استعمال الطاقة النظيفة والصديقة للبيئة، لبناء اقتصادها الحديث. إعادة النظر في مصادر الطاقة، يتوازى إذاً مع إعادة النظر في توزيع الثروة على المستوى العالمي.

الصين وأمريكا، واللتان كانتا حجر العثرة في اجتماع المناخ في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن، عام 2009، واللتان كانتا السبب الأساسي لإفشاله، بسبب تحميل كل منهما المسؤولية للآخر عن التلوث، قد غيرتا موقفهما واتفتقا على المشاركة بشكل أكثر فاعلية، للحد من الاحتباس الحراري، وذلك بدوافع داخلية للصين أساسًا، بسبب شدة التلوث الحالي للمدن الصينية، والتي أصبحت مُظلمة ليلاً نهارًا، ما قد يؤدي إلى احتجاجات المجتمع المدني الصيني، وذلك لاستعمال الصين الفحم كمصدر رئيسي للطاقة. أما الولايات المتحدة فقد غيرت من سياساتها، بعد وصول "باراك أوباما" للسلطة، والحامل لمشروع مناخي مُغاير تمامًا لسلفه الجمهوري "جورج بوش".

الاتفاق الأمريكي الصيني والذي سبق افتتاح اجتماع باريس، فتح أبواب الأمل لنجاح المؤتمر، لكونهما الدولتان المسؤولتان حاليًا عن بث أكبر كميات من الغازات ذات تأثير على الانحباس الحراري. من ناحية أخرى، تقدر الاستثمارات الضرورية بعد 2020، حتى تستطيع الدول النامية الجديدة والأخرى بطريق النمو، للخروج من استعمال الطاقة الملوثة للمناخ

صديقة له، ب 1400 مليار دولار سنويًا، وهي حقيقة ثورة صناعية جديدة، ستعيد حركة الاقتصاد العالمي على قواعد أكثر احترامًا للبيئة وتوزيع أكثر عدلاً للثروة.

أين هي الدول العربية من هذه المُحادثات والتحديات، ونحن دول مصدرة للطاقة ذات الأثر السلبي على الانحباس الحراري (بتروول وغاز)، ظاهريًا سنكون متضررين من هكذا سياسة لأنها ستنتهي الاعتماد على البترول والغاز لصالح مصادر أخرى، ولكن لا ننسى أننا جزء من الإنسانية، ولا يمكن أن نمنع التغير المناخي المنتظر من زيادة الجفاف في بلادنا.

دول الخليج العربي وإيران، حسب الدراسات العلمية الحديثة والمؤكدة، مهددة بارتفاع حراري مع رطوبة عالية لا يطيقها الإنسان، إن لم يُحد من انبعاث الغازات الملوثة، فقد وصلت الحرارة المحسوسة هذا الصيف في بعض مناطق الخليج العربي وإيران إلى 47 درجة مئوية، هذا الجو اللاهب الموعود لم يمنع السعودية ودول الخليج، من أخذ موقف معارض في اجتماع باريس مع محاولات إعاقته، حيث تُفضل هذه الدول الاستمرار ببيع النفط بأكثر كمية ممكنة (قبل إيقافه حسب مقترح الأمم المتحدة المطروح لعام 2050)، حتى لو دمر ذلك مستقبل بلادهم، متذرة بدعم التطور الاقتصادي للدول الفقيرة.

السعودية هي الوحيدة من دول مجموعة العشرين الأغنى في العالم، التي لم تقدم قائمة التزاماتها المناخية، معها قطر وإيران والكويت والعراق، وحدها دولة الإمارات المتحدة، هي التي قدمت قائمة بالتزاماتها بتاريخ 22 أكتوبر، أي قبل بضعة أيام من انتهاء المدة المحددة من الأمم المتحدة، لمعرفة التزامات دول العالم. بذلك تكون دول الخليج تقريبًا هي الوحيدة بالعالم التي لم تقدم أي التزام، مع أنها ستكون حتمًا، حسب الدراسات العلمية، الأكثر تضررًا في المستقبل القريب، مع أجواء جهنمية بانتظارها، علمًا بأنها أيضًا تملك الطاقة النظيفة الأكثر بالعالم؛ أي الطاقة الشمسية والتي ستصبح أحد أهم مصادر الطاقة المستقبلية.

في المجتمعات الغربية يقوم المجتمع المدني والهيئات المختصة المستقلة، بالدفاع عن البيئة، دافعًا الحكومات المنتخبة لاتخاذ مواقف وقرارات لصالح مكافحة الاحتباس الحراري، وبدونها قد يكون من الصعب مواجهة اللوبيات الاقتصادية.

أما في بلادنا، حيث الحكومات غير منتخبة، والمصالح الفئوية فوق كل اعتبار، فإن المجتمع المدني سيصبح له أهمية أكبر، في الدفاع عن المستقبل المناخي للأمة. على المتعلمين والمنقذين والهيئات الاجتماعية المستقلة، أن تدفع الحكومات باتجاه العمل على احترام التطور

الاقتصادي المبني على الطاقة غير المسببة لمستقبل الإنسان، هذه وسيلتنا للمشاركة في إغلاق باب ثلاجة الأرض.

16- السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير

تتميز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بكونها انعكاسًا لتطور الولايات المتحدة على مدى عقود، خصوصًا مع نهاية القرن التاسع عشر بقواه التقليدية؛ فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية، ودخول القرن العشرين، بعد اتفاقيات فرساي عام 1919، والبدء بالعد التنزلي السريع، لتراجع قوى الماضي إلى قوى القرن الجديد، المُمثل بأمريكا من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى.

كانت الولايات المتحدة تمثل القوى الناشئة الشابة، عندما شاركت في الاتفاقيات الجديدة التي ترسم العالم، وخصوصًا حدود دول الشرق الأوسط، وهي الدولة الأولى التي رفعت شعار حق الشعوب بتقرير المصير بوجه الآخرين، والذي رُفِع لأول مرة من طرف الرئيس "ويلسون"، ولكن ذلك لم يمنعه من تطبيق سياسة واقعية، تتناقض تمامًا مع هذا المبدأ في أميركا اللاتينية، حيث التدخلات الأمريكية العديدة هناك منذ القرن التاسع عشر، وكذلك رفض الوقوف مع حق الشعب المصري بالاستقلال عن بريطانيا. نحن إبدأً منذ البدء، مع دولة جديدة ناشئة وذات إمكانيات تزداد قوة، وترفع قيم المجتمعات الإنسانية الحديثة، دون التخلي عن سياسات واقعية، هي بدورها استمرار للزمن الماضي.

في بداية القرن العشرين، ركزت الولايات المتحدة على البعد الحضاري والثقافي، بتعاملها مع المنطقة العربية، عن طريق تطوير البعثات الثقافية والتعليمية، مقابل التدخلات الأوروبية، ذات الطابع السياسي والاقتصادي. هذه السياسة الشبه انعزالية، لم تدم طويلًا، بعد الحرب العالمية الثانية، والانهيال الكامل لقوى الماضي الأوروبي، لصالح ظهور قوتين جديدتين. وبذلك انتقلت الولايات المتحدة، من كونها قوة ناشئة، إلى موقع قوة عظمى، بجانب القوة العظمى الأخرى وهي الاتحاد السوفيتي، وتقاسمتا العالم خلال ما يُعرف بالحرب الباردة، والتي لم تكن باردة على كل شعوب العالم، حيث يُقدر ضحاياها بالعالم الثالث بـ 34 مليون قتيل، هي إبدأً حروب بالوكالة بين الدولتين العظمتين.

نلاحظ في تلك الفترة أن قوة الاتحاد السوفيتي العسكرية، والتي كانت تُضاهي القوة الأمريكية، لم تكن مرتكزة على قوة اقتصادية، كما كان الحال عليه بالولايات المتحدة، ففي بداية الخمسينيات، أي بعد الحرب مباشرة، كان إنتاج الولايات المتحدة يُعادل نصف إنتاج العالم، واستهلاكها للطاقة يُعادل أكثر من الثلث، مع تطور علمي وتكنولوجي سريع، لم تعرفه أية دولة أخرى، بينما لم يتجاوز سكان أمريكا 6% من سكان المعمورة. رغم مظاهر العظمة السوفيتية، كان هناك خلل واضح في الجانب الاقتصادي، والذي أدى فيما بعد إلى انهيار الاتحاد السوفيتي.

بعد انهيار حائط برلين، والذي تبع هزيمة الروس بأفغانستان، وفشلهم بالانتصار، بما سماه "دونالد ريغان"، حرب النجوم، أي التسابق نحو التسلح، وكذلك الانفجار النووي الرهيب في تشورنوبيل الأوكرانية عام 1986، تفردت الولايات المتحدة، بلعب دور الدولة العظمى، وأصبحت تُسمى القطب الواحد، وهو ما أدى ببعض أساتذة السياسة، من التصور بأننا وصلنا حقًا إلى نهاية التاريخ.

مع ظهور الصين كقوة اقتصادية أواخر الثمانينيات، ونتيجة لسياسة "دينغ كساو بينغ"، الاقتصادية وتطورها السريع خلال السنوات الأخيرة، أدى لعودة جزئية لمفهوم التنافس على مستوى النظام الدولي. في إطار هذا العرض العام، ما هي نقاط الثبات بالسياسة الأمريكية ونقاط التحول؟ الحقيقة أنه لا يمكن أن توجد وبشكل دائم وأبدي، نقاط ثابتة لأي سياسة مهما كانت، ولكن هناك سياسات توضع لمدى طويل استراتيجي، وأخرى قصيرة الأمد أو تكتيكية.

بحسب الباحثين الأمريكيين أنفسهم، وأذكر منهم "فيليب غولاب"، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بباريس، و"جورج بول" مساعد وزير الخارجية الأسبق، فهناك ثلاث نقاط تُعتبر الثلاثي المقدس للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حتى سقوط الاتحاد السوفيتي سنة 1990، تهدف جميعها إلى تمكين الرأسمال والاقتصاد الأمريكي، من السيطرة التامة على مقدرات العالم، مُستعملة القوة الخشنة؛ أي العسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى القوة الناعمة، أي العلوم والتكنولوجيا والثقافة والسينما، في خدمة هذا الهدف الوحيد.

الثلاثي المقدس للسياسة الأمريكية هي: أولاً، الوقوف ضد التمدد الشيوعي واحتواؤه، ويتم ذلك عن طريق دعم الأنظمة الديكتاتورية المحافظة، والتصدي لكل القوى المعارضة لها، ديمقراطية كانت أو غير ديمقراطية، تحت حُجة انتمائها للمعسكر الشيوعي. المحور الثاني هو تأمين تدفق النفط خارج المنطقة، عن طريق منع أي تحالفات أو تغييرات سياسية ممكنة تتناقض مع هذا الهدف، مثال ذلك، اتفاق أمن الخليج لعام 1945، أو إسقاط "محمد مُصدق" بإيران عام

1953، وعودة الشاه. أما المحور الثالث الذي حصل في مرحلة متأخرة نسبيًا، هو الدعم والالتزام الأمريكي بأمن وسلامة دولة إسرائيل، بعد تراجع الدور الأوروبي.

هذه المحاور الثلاثة، تُمثل السياسة الأمريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى لحظة انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي كما يجب أن نفهمها، مترابطة وليست نقاط متفككة؛ فدعم إسرائيل هو أيضًا للحفاظ على ديمومة الأنظمة الديكتاتورية المحافظة، والتصدي للتوغل الشيوعي، ودعم الأنظمة المحافظة هو أيضًا للمحافظة على إمدادات النفط وإبعاد الخطر الشيوعي. وحدها المحاولات القومية، كما حدث مع الرئيس "عبد الناصر" أو "مُصدق" في إيران، من وضع هذه السياسات على المحك وحاول إفشالها، ولكن ذلك لم يدم طويلًا، واستطاعت السياسة الأمريكية أن تحقق كل مرة أهدافها، فهزيمة عام 1967، وضع حدًا لحلم "عبد الناصر" القومي، والإطاحة بمصدق أنهى أمل الإيرانيين بالتمكن من ثروتهم النفطية.

وحدها الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، بقيادة الإمام "الخميني"، من استطاعت إزعاج هذه السياسات ولمدة طويلة نسبية، وما نراه اليوم من حصار لإيران، ما هو إلا محاولة أمريكية لإعادة الأمور إلى نصابها، وهو على ما يظهر، على طريق النجاح. الحروب الطويلة الأمد، هو أكبر مانع للشعوب والدول من التقدم الاقتصادي، وحسب الرئيس الأمريكي الأسبق، "جيمي كارتر"، خلال مكالمة حديثة مع الرئيس ترامب (نيسان 2019)، فإن ما سمح للصين بالوصول لما وصلت إليه، هي إنهاؤها لكل الحروب التي كانت قد شاركت فيها خلال السبعينيات، وهذه نظرية اجتماعية لعلماء التاريخ، فلا حضارة ممكنة إلا بوجود السلام الدائم. لذلك فإن إدخال إيران ودول المنطقة العربية، وحتى روسيا، في أتون حروب طويلة مكلفة، هي أحد وسائل السياسة الأمريكية، لإبقاء هذه الأطراف، ضعيفة وغير قادرة على البدء بعملية بناء مستقلة، قد تُهدد المصلحة الاقتصادية الرأسمالية الأمريكية. ولكن للأسف هذه الأنظمة الاستبدادية، تستعمل هي أيضًا هذه الحروب؛ لإبعاد أي أمل ديمقراطي داخلي، فهي باتباعها سياسة الحروب، بشكل واعٍ أو غير واعٍ؛ تُنتهي أي أمل حقيقي بالوقوف أمام الهيمنة الأمريكية.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، دخلت السياسة الأمريكية مرحلة جديدة، باعتبارها القطب الواحد، وأصبحت تدخلاتها العسكرية أكثر جِدّة، وبدون أي رادع، وهو ما أدى إلى حروب الخليج الثانية والثالثة، والتي سبقتها حرب الخليج الأولى، حرب أمريكية ضد إيران، ولكن بأيادٍ عربية. كذلك فرض اتفاقيات أوسلو لصالح الطرف الإسرائيلي، بعد الانفراط بالفلسطينيين، والانتقال بمفهوم تحرير فلسطين، إلى مفهوم إقامة دولة فلسطينية، على جزء محدود منها.

ونرى هنا أن الأهداف المقدسة السابقة الذكر، التي حكمت السياسة الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد بدأت تتغير، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: لم يعد هناك حاجة للحد من المد الشيوعي بعد انهيار حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي، وخروج دول عديدة منه، ودخولهم الاتحاد الأوروبي، حليف أمريكا.

ثانياً: لم تعد الحاجة للنفط القادم من الشرق الأوسط بنفس الحدة؛ فالإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، والتطور التكنولوجي، والحصول على مصادر مُتجددة للطاقة، أدى إلى أن تستقل أمريكا بشكل كامل اقتصادياً، ولم يُعد هناك ما يُهدد وجودها، إن توقف إنتاج النفط العربي أو الإيراني. في المقابل، ازداد الطلب العالمي على النفط، وخصوصاً الطلب الصيني، والتي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية بالعالم. كما انتهى الخطر السوفيتي، ولكن أمريكا أصبحت تواجه خطراً من نوع آخر، وهو الخطر الاقتصادي الصيني العارم، لذلك فإن الاهتمام الأمريكي بمصادر النفط بالشرق الأوسط سيستمر؛ حتى تستطيع أن تتحكم أمريكا، بمصادر الصين النفطية، عن طريق كم الإنتاج المسموح به وسعره.

ثالثاً: وهو الدعم الأمريكي لإسرائيل، ما زال على حاله، بل ازداد، بسبب انعدام الاستقلالية العربية سياسياً واقتصادياً. الدور الإسرائيلي أمريكيًا، انتقل من حاجة إسرائيل لحماية أمريكا من الخطر العربي (كما كان زمن عبد الناصر مثلاً)، إلى الحاجة إلى إسرائيل قوية، لدعم الأنظمة المحافظة، أمام ثورات شعوبها، هذا ما نراه وما يُفسر، التقارب العربي الإسرائيلي بين دول الثورات المضادة، المُعادية للربيع العربي وإسرائيل. فتلك الدول تريد أن تحمي نفسها، وتجلب التعاطف الأمريكي، عن طريق الارتقاء بحضن إسرائيل. كما لم تعد إسرائيل موجودة لمنع أي تحالفات بالمنطقة، قد تؤدي إلى تهديد إمدادات النفط، وإنما للحفاظ على وضع سياسي عربي مُفكك، لمنع أي انتصار للربيع العربي، أو تكامل وتضامن الشعوب العربية، في إطار أنظمة ديمقراطية، ستكون بشكل شبه أكيد، خارج إطار السياسة الأمريكية. كما أن المد الإسلامي المُتطرف وظواهره العنيفة، هي أيضاً جزء لهذه السياسات الهادفة لخنق الربيع العربي.

ما هي السياسات الأمريكية المُستقبلية، بناءً على مُعطيات الماضي والحاضر، من الصعب التنبؤ بذلك، ولكن يبقى هناك أمل بالتغيير، نتيجة أشياء عدة صغيرة حالياً، ولكنها قد تكون كبيرة غداً، أولها وأهمها هو انتشار الوعي وانتفاضة الشباب العربي، ضد كل مخلفات القرن العشرين، من تبعية وتجزئة، وأنظمة شمولية وأنظمة عسكرية، وخنق للحريات حتى نلحق بدول العالم. ثانيها، تطور الوسائل البديلة للطاقة، وتراجع دور النفط بالمستقبل، مما سيحد من

الأهمية الاستراتيجية لوجود الأنظمة المحافظة بالنسبة للسياسة الأمريكية، وإمكانية التخلي عنها تدريجيًا، وهو ما قد يؤدي إلى تقليل الاهتمام بالدور الإسرائيلي كفاعل مهم بالسياسة الأمريكية. وما تصريحات مرشح الرئاسة "ساندرز"، نيسان 2019 حول عنصرية حكام إسرائيل أو رفع حصار غزة (The Times of Israel / NBC News) وتغير لغة الصحافة، إلا بداية بسيطة لتحول ممكن.

خلاصة

الربيع العربي بعد تسع سنوات: الشرح والتحليل بدل القدر والتضليل (2019)

نحتفل في هذه الأيام بذكرى انطلاق الربيع العربي، والثورات المتتالية بعدد من الدول العربية، هو أشبه بالزلزال، الذي لم تهدأ ارتداداته، بل هي في طريق التزايد والتفاعل، تهبط حينًا وتتصاعد أحيانًا أخرى. فقد أظهرت السنوات الأخيرة، حجم الشرخ بين الجماهير العربية وبين حكامها، نظرية المؤامرة التي تظهر عند كل حدث، لا مكان لها عند تفسير حراك الشباب العربي بنهاية عام 2010.

هناك نوعان من التاريخ: ذلك الذي يدرس الأحداث ويحللها ويجعلها مصدر التغيير، وهناك التاريخ الذي يدرس المجتمعات والبيئة وتطورها التدريجي البطيء، الأول يرى الفقائيع على السطح، ويظن أنها كل الحدث، بينما الثاني لا يرى بتلك الفقائيع إلا مظهر من مظاهر التغيير العميق، الذي يحدث داخل المجتمع، ويدفعه باتجاه أو بآخر، إذًا لا يمكن فهم الحدث التاريخي بدراسته وحده، بدون ربطه بالتغيرات العميقة سابقة الذكر.

■ الوضع الرسمي العربي

في حالة الربيع العربي موت "محمد بوعزيزي" هو حدث، وعلى أهميته ورمزيته، فهو لا يمكن أن يؤسس لثورة، بينما الأسباب التي دفعت "البوعزيزي" لفعلة، والتي يعيشها ملايين الشباب العربي، هي من حرك الثورات.

يتميز النظام السياسي في الدول العربية، مقارنة بغيره من دول العالم، بالجمود التام، وعدم درايته بأي شيء يدور بمجتمعات بلاده. فالهدف الأسمى لهذا النظام، هو بقاؤه وزيادة

إمساكه بمقدرات و ثروات الدول التي يحكمها، فهو لا يطور ويُحدث ويدرس إلا الجوانب الأمنية، فكل شيء مُركز لردع أي احتجاج من أي طرف كان.

يُغلق هذا النظام عينيه عما يحدث بأرض الواقع، ويصُم أذنيه، فلا يسمع أصوات المُطالبين بالتغيير. يُحيط نفسه بأشخاص، ويُعين مسؤولين، لا يجمعهم إلا الولاء له، وليس لدرايتهم بالمهام التي يحملونها رسمياً، فوزير العمل أو المواصلات أو التعليم، مُعينون فقط للحصول على ولائهم، وما قد يمثلونه داخل المجتمع، أو لتمكينهم من الثراء، على حساب وزاراتهم، آخر ما قد يدرسونه أو يهتمون به، هو الشأن العام ومصحة المواطنين.

هكذا نظام حكم على نفسه بالانفصال التام عن الشعب الذي يدعي تمثيله. لذلك لم تتمكن الأنظمة العربية، ولا المثقفون الدائرون حولها، من توقع أحداث الربيع العربي، أو بعد حدوثه، تحليله وفهم أسبابه ونتائجه وطرق التعامل معه.

الحل الوحيد الذي يعرفونه، هو العنف، وما لا يحصلون عليه بالعنف، يظنون أنهم سيحصلون عليه بمزيد من العنف، لا مكان عملياً للعمل السياسي في هذه المعادلة التي تحكم النظم العربية، في تعاملها مع الأحداث، هكذا تصرف "بن علي" في بداية الحراك، قبل هربه للسعودية، وهكذا فعل "القذافي" قبل مقتله، أو ما قام به "علي عبد الله صالح" في اليمن، والذي انتهى به المطاف مقتولاً أيضاً. هذا ما حدث في سوريا، مع تدمير مدن كاملة على رؤوس أهلها، بالإضافة لإقدام "بشار الأسد" على وضع البلاد تحت الوصاية الروسية والإيرانية، مُفضلاً عودة الاستعمار، على قبول التنحي عن سلطته التي ورثها. هكذا رأينا بالبحرين، مع زج المطالبين سلمياً عن حقوق الإنسان في السجون.

للحفاظ على بقائها، دفعت الأنظمة باتجاه الطائفية الاجتماعية، وذلك لتحويل التناقض الرئيس، من تناقض بين النظام وجموع المواطنين المظلومين، إلى تناقض هؤلاء فيما بينهم، مُظهراً الحاكم، وكأنه وسيلة المجتمع للحفاظ على أمنه وتماسكه، وليستعيد بذلك مبرراً للبقاء.

إن وجود تاريخ إسلامي طويل من التناقضات الطائفية، وعدم رسوخ مفهوم المواطنة، بدل الرعاية، حتى عند المعارضة، سهلت مهمة هذه الأنظمة. وما نراه حالياً في العراق وسوريا واليمن، ليس إلا أحد نتائج استبدال التناقض الرئيسي، بتناقض ثانوي حافظ للنظام وقاتل للشعب.

نتيجة للعنف المُفرط، وانتشار الفقر والبطالة في دول الربيع، حمل ملايين الناس أحلامهم وأنفسهم، وذهبوا مهاجرين إلى أوروبا وبلاد أخرى، بحثاً عن الأمن والحياة الكريمة. يُضاف

لذلك، التغييرات البيئية الناتجة عن التغير المناخي، وتلك الناتجة من سوء إدارة السلطة للموارد، وعدم اكتراثها بالبيئة، وهو ما أدى إلى مزيد من شح الماء والتصحر، مُهددًا الأمن المائي والغذائي للسكان.

أدت خصخصة القطاع العام في ظل انغلاق الدول العربية على نفسها، إلى انتقال الاحتكار من الدولة إلى أصحاب رأس المال الجشعين، دون أي انتعاش اقتصادي مرجو منه، مؤديًا إلى تلاشي الخدمات الاجتماعية الموجودة سابقًا، وتدهور البنية التحتية. كما أدت العولمة، والتي فتحت الحدود أمام رأس المال العالمي، إلى إغراق الأسواق بالمنتج الأجنبي، مما أضعف الإنتاج المحلي، وزاد الفقر والبطالة والشعور بالظلم.

من ناحية أخرى، لم يسمح التصحر الفكري، الذي فرضته الأنظمة على الشعوب العربية على مدى عقود، بخروج مفكرين وقادة للتغيير، كما كان الحال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، أمثال الشيخ "محمد عبده" و"قاسم أمين" و"جمال الدين الأفغاني" و"عبد الرحمن الكواكبي"، وكثيرون غيرهم.

زادت هزيمة 1967، وانتشار الثقافة الإسلامية الأصولية، من هذا التصحر الفكري، والذي منع الفكر المستقل، وأسباب التطور الاجتماعي، تحت حُجج التكفير أو التغريب. كما سارت الأحزاب السياسية المعارضة أيضًا، من يمينها إلى يسارها، في طريق التصحر، وفرض فكر واحد، لا يُناقش داخل الحزب، وهو ما زاد من إغلاق الأدمغة والأفئدة.

■ التغييرات الاجتماعية

كل هذا لا يُغير شيئًا من حقيقة التغييرات الاجتماعية، التي حصلت وتحصل على الأرض العربية، منذ حوالي أربعين عامًا، وهي التعبير الحقيقي، عن التاريخ العربي العميق-وعنف الأنظمة مهما كُبر، لا يمكنه وقف هذه التغييرات البنوية بالمجتمع، فهي تطورات تراكمية بطبيعتها، وليست حديثة، لذلك قد لا نراها وهي في طور التكوين، بينما لا نرى إلا الحدث الذي يُترجم التراكم البنوي، مثل موت "بوعزيزي" أو مظاهرات ميدان التحرير بالقاهرة.

تمثلت التطورات الاجتماعية في ظل تزايد سكاني، وارتفاع نسبة الشباب بشكل أساسي في ولادة الطبقة الوسطى المثقفة المتعلمة، والعاطلة عن العمل الوقت نفسه، ولكنها منفتحة على العالم. هذه الطبقة، على صغر حجمها النسبي، أخذت وزنًا كافيًا للمطالبة بالتغيير، حتى تستطيع أن تُعبر عن نفسها، مثل كافة الطبقات الوسطى في الدول الأخرى وخصوصًا الديمقراطية،

واستطاعت بتحالفها مع قطاعات أخرى واسعة في المجتمع، من تحريك الملايين وراءها. لم يسمح تفوق الأنظمة وتخلفها، وعدم تطوير البنى التحتية لهؤلاء الشباب بالولوج لسوق العمل رغم الحاجة الاجتماعية لعملهم، أو الوصول لفرص عمل بالدول العربية الأخرى.

بالإضافة لذلك، بدأت المرأة بالتححرر والانعتاق ودخول المدارس والجامعات، ورفضت الاكتفاء بالدور المناط بها، وهو القبوع بالمنزل والإنجاب. تُرجمت هذه التغييرات على أرض الواقع بانخفاض ملحوظ بمعدل الإنجاب في الدول العربية كافة، منذ بداية التسعينيات، ولا زال مستمرًا. انخفض هذا المعدل بحسب الإحصاءات الدولية إلى أكثر من النصف، في كثير من الأقطار، وهو ما أدى إلى تغيير العلاقات داخل العائلة.

كما أن الانسجام الثقافي والوجداني، الموجود على الساحة العربية، والذي يُحدد هويتنا الجماعية، ازداد قوة مع تزايد وسائل التواصل الحديثة، وتطور الشبكة العنكبوتية، مؤديًا إلى فتح نوافذ داخل أسوار الحدود، التي بنتها الأنظمة حول أقطارنا، على مدى عشرات السنين، فأصبحت أقل تأثيرًا، وهذا ما أعاد نوعًا من الانسجام الاجتماعي والسياسي، بالإضافة للثقافي والوجداني. الشعارات التي رفعها جمهور المتظاهرين السلميين بكل الدول العربية، كانت تُعبر دائمًا عن الأهداف نفسها، وهي الانفتاح والتحرر، وإبعاد الفساد والظلم والتعسف السلطوي. الديمقراطية والحرية، كانتا الكلمتين اللتين تعبران عن هذه المطالب، وإسقاط النظام إن رفضها.

إذاً هي مطالب مجتمع مدني، وليس مطالب أحزاب سياسية، فالمطالب ركزت على المبادئ الحقوقية، والقيم والعدالة والديمقراطية، بهدف بناء مجتمع حديث، ليلتحق بالمجتمعات الأخرى حول العالم، واضعًا مفهوم المواطنة بدل مفهوم الرعية، والحقوق الفردية قبل حقوق الجماعات والطوائف، وهذا الشكل من البناء الديمقراطي، الذي عبر عنه الفيلسوف الفرنسي "توك فيل"، في بداية القرن الثامن عشر، عندما كانت أوروبا تسعى لبناء الدولة الحديثة.

■ الإسلاميون

استثمر الإسلاميون الوسطيون، الحراك الثوري الشبابي، وتحالفه مع القطاعات العمالية والفلاحين، كفرصة للوصول للسلطة، وهو ما أدى إلى وضعهم، في عين عاصفة عنف الأنظمة، حيث جعلت منهم عدوها الرئيسي، هذا العداء لحركة مثل الإخوان المسلمين، تُفسر فقط بسبب قدرة هؤلاء للوصول للسلطة بالطرق الديمقراطية؛ أي كونهم بديلًا محتملاً ديمقراطيًا للسلطة الاستبدادية.

في المقابل فشل الإسلاميون الوسيطيون بتمثيل الجماهير الثائرة والطبقات الوسطى؛ لكونهم بطبيعتهم، وبرامجهم السياسية حركات إصلاحية، وليست حركات ثورية، بمفهوم البحث بالمشاركة في السلطة، وخصوصًا بالنواحي الاجتماعية، وليس هدمها وبناء سلطة جديدة. هذا ما أدى بالإخوان المسلمين في مصر للتفاهم مع فلول وأجهزة النظام السابق، وقبول حكم المحكمة الدستورية المعينة من مبارك مثلًا، أو حل البرلمان المنتخب، أو تغيير اسم مرشح الحزب للانتخابات، ثم قبولهم بوجود العسكر في السلطة، مؤديًا إلى اختفائهم السريع من الساحة فيما بعد وضياع الثورة.

حراك إسلامي تونس المشابهين، كان أكثر ذكاءً، أو تعلمًا من التجربة المصرية، وتطورت الأمور هناك، بشكل آخر، ولصالح استمرارية الثورة.

في المقابل، استنق الملك المغربي الأحداث، ونظم انتخابات ديمقراطية لإسكات الاحتجاجات في بداياتها عام 2011، وترك الإسلاميين يشاركون بالسلطة، عن طريق حكومة "بن كيران" والتي لم تستطع إحداث تغييرات جوهرية، متحملة نتائج السياسات التي رسمت أصلًا في القصر. ولكن تراجع الثورات العربية، أدى إلى تراجع هذه المشاركة على رمزيتها، فالكل يعلم أن السلطة الحقيقية هناك، هي بيد المخزن، أي الحكومة الموازية التابعة مباشرة لقمة النظام.

الحركات الإسلامية المتطرفة في المقابل، كانت تحظى بدعم من عدد من الدول العربية، كما رأينا في الحالة السورية؛ حيث تمدد الحراك المتطرف، على حساب الحراك الثوري، أو الإسلام الوسطي، فهذه الحركات لا تمتلك، مثل الإخوان المسلمون، إمكانية الوصول للسلطة بالطرق الديمقراطية، فهي بكل تأكيد لا تُعبر من ناحية برامجها السياسية وأفعالها العنيفة، عن الروح الاجتماعية الإسلامية السائدة، لكنها أستعملت فقط لإغراق الثورات والحراك الديمقراطي، بالدماء والدمار، وتبرير العنف المُطلق للأنظمة ضد كل معارضيها، بما فيهم الإسلاميون المعتدلون، والذين صُنّفوا، في مصر وبعض الدول الخليجية مثلًا، كتنظيمات إرهابية.

أستغل وجود التنظيمات الإسلامية المتطرفة بالعراق، عن طريق "داعش"، لإسكات الحراك الديمقراطي، الذي كان قد بدأ، ولمدة عام، من ديسمبر 2012 حتى ديسمبر 2013، وبشكل سلمي تام، وفض بالقوة المسلحة من طرف "نوري المالكي". أستعملوا أيضًا وما زالوا، لتفسير التدخل العسكري الأجنبي الروسي والإيراني في سوريا، أو التركي والأمريكي، في سوريا والعراق.

هؤلاء الإسلاميون المتطرفون، حاولوا اختطاف الثورات العربية، لإبعادها عن مسارها الأصلي، وبمشاركة مباشرة أو غير مباشرة، من الأنظمة وداعميهم، وأجهزة الاستخبارات الأجنبية، متسلحين بالفكر الإسلامي الأصولي الموجود بمجتمعاتنا للأسف منذ قرون، وترعرع بعد انتشار الفكر الوهابي، مع الدعم المادي التي أمنتها الدولة السعودية، ودول خليجية أخرى، مما أعطاه بعداً عربياً وإسلامياً وحتى عالمياً، لم يكن ممكناً في سابق الزمان، وازدهر عندما توافق مع مصالح الولايات المتحدة، وهو ما ظهر جلياً خلال حرب أفغانستان.

■ اليسار والليبراليون والمثقفون العرب

هل كان الليبراليون واليسار العربي التقليدي، أكثر حظاً من الإسلاميين، لا نظن ذلك، بل على العكس، حمل هؤلاء منذ سنوات طويلة، أفكاراً مختلفة ومتصارعة تدعو لإقامة أنظمة جديدة، قومية، اشتراكية أو ليبرالية، ولكن ما يجمعهم جميعاً، هو بعدهم عن النموذج الديمقراطي-الوصول للسلطة، كان هدفاً بحد ذاته، إن لم يتم عن طريق الانتخابات، فقد يتم بطرق التحالف مع العسكر، هذا ما أدى إلى إسقاط التجربة الديمقراطية المصرية، ثم انفراد العسكر التام بالسلطة، كما حدث ويحدث دائماً.

سوء تقدير اليساريون، أمثال "حمدين صباحي"، أو الليبراليون أمثال الدكتور "البرادعي"، وانتهازيتهم وقلة درايتهم على ما يظهر، بالتاريخ العسكري للدول الأخرى الشبيهة (تشيلي البرازيل)، أو تاريخ الثورة الفرنسية، وأطروحات المفكر "شاتو بريان" الذي حذر حينها من وصول العسكر للسلطة. فتقديم هؤلاء الوصول للسلطة، على مبدأ بناء الديمقراطية، هو ما أدى إلى طردهم من السلطة، وإنهاء البناء الديمقراطي معاً. استباق الأحداث، والاستعجال للوصول إلى السلطة، بدل انتظار دورهم بالتبادل الديمقراطي، كان بتقديري أهم عامل لإفشال الثورة المصرية، ويتحمل هؤلاء بسببه أكبر مسؤولية أمام التاريخ.

ليس أفضل حالاً وضع مجموعة كبيرة من المثقفين والكتاب، والذين كانوا مناراً زمن عنفوان الثورات، سكتوا أو وقفوا مع الأنظمة، بعد تراجع هذه الثورات، والأسماء كثيرة، مما أثر على معنويات الناس وزاد من إرباكهم، فمن كنا نظن أنهم يفسرون لنا الأمور، ويعطوننا مفاتيح لحلول المشاكل، أصبحوا بين ليلة وضحاها، متخصصون بتفسير الجرائم المرتكبة وتبريرها. هو نفس داء الأحزاب؛ أي الخلط بين مفهوم السلطة ومفهوم الدولة وعكسهم للأولويات، وتناسيهم أن بناء الدولة الديمقراطية هو أساس للسلطة السليمة وليس العكس.

مفكرو وكتاب الاتجاهات اليسارية التقليدية، ما زالوا يحملون أفكار سنوات الاستعمار، أي التأكيد على العنصر الجماعي، ورفع الرأس أمام المُستعمر، لتأكيد الهوية الوطنية، بينما نحن، مع الربيع العربي، نعيش فترة يطالب بها المواطن، بحقوقه الفردية وبالحرية والكرامة. الديمقراطية تُشكل بالنسبة لهم، كما بالنسبة للحركات الإسلامية التقليدية، أحد خصوصيات المُستعمر، بينما هي أصبحت الآن، مطلبًا جماهيريًا، ومطلبًا عالميًا لكل شعوب الأرض، وليست انسلاخًا عن الهوية القومية أو الدينية، كما يتصورها هؤلاء المفكرون.

يُضاف لذلك، أن سياسة الاحتواء، التي مارسها النظام السوري، لسنوات طويلة، رغم الجرائم التي لا يشك بحدوثها، أعطت أكلها مع التفاف هؤلاء حوله، إلا أن هذا النظام والدائرون بفلكه من دعاة الفكر أبرزوا الطبيعة الطائفية للنظام، وبعض أعلام الأدب والفكر والفن العربي والذين فضلوا الارتقاء بأحضان الأنظمة والتطويل لها.

■ روسيا وإيران

تدخل الدول الأجنبية المجاورة أو البعيدة، على مدار السنوات الأخيرة، دعم بشكل واضح، ما يُسمى بالثورات المضادة وعنف الأنظمة، فالحفاظ على الاستقرار في المنطقة للبعث، أو الدفاع عن مصالح البعض الآخر، والخوف من العدوى الديمقراطية، لأطراف ثالثة، برر هذا الدعم. وهو استمرار للعبة التوريط والتدخل القديمة، والتي ميزت ما كان يسمى مسألة الشرق مع نهاية الدولة العثمانية، حيث يربط كل طرف محلي نفسه بأطراف أجنبية إقليمية أو دول العظمى.

إيران ثم روسيا، وقفت ضد خطر انتشار عدوى الاحتجاجات لبلدانهم، وليس كما يدعي "بوتين"، للحفاظ على تواجد بلاده بشرق المتوسط أو محاربة الإرهاب، ولا كما تدعي إيران للحفاظ على محور المقاومة لمواجهة إسرائيل، فهذه أنظمة تقمع معارضيها، ولا تجد حرجًا بإدخال بلادها في حرب خارجية مُكلفة، بينما شعوبها بحاجة ماسة لكل درهم، لتُطور نفسها وتتخلص من الفقر. البترول الروسي أو الإيراني، يذهب أدراج الرياح، بدل استعماله لتطوير البنية التحتية أو الاقتصادية لهذه الدول، حيث تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية الدولية، زيادة الفقر في روسيا وإيران، (حسب الإحصائيات الروسية نفسها ROSSAT لعام 2016 يعيش 20 مليون روسي تحت خط الفقر، مقابل 16 مليون عام 2014، كما أن 16 إلى 20 مليون إيراني بنفس الوضعية حسب هيئة الخميني الإغاثية الرسمية لعام 2018).

التدخل العسكري في سوريا، ودعم الثورات المضادة، يُشكلان لهما سلاح ذو حدين، يهدف طبعًا، لإسكات أي صوت تحرري مجاور، ولكنه في الوقت نفسه، يزيد مشاكل البلاد الاقتصادية، ما قد يُؤسس لحراك داخلي اجتماعي قوي، ولا ننسى أن انهيار الاتحاد السوفيتي، تم بعد هزيمة الروس بحربهم بأفغانستان، والتي شكلت لهم إرهابًا اقتصاديًا عظيمًا. الحركات الاحتجاجية المتكررة في إيران، أو ما نراه بشكل دوري في روسيا، لن يتوقف ما دامت سياسات هاتين الدولتين تسيران بنفس المسار، ولا تهدفان إلا إلى الحفاظ على أمن السلطة، وتأمين الفساد والفاستدين، بدل أمن ورفاهية مواطنيها.

■ تركيا

تأرجحت تركيا بين دعم الثورة السورية والثورات العربية أو النأي بنفسها، ولكن تزايد حجم اللجوء السوري، وخطر انتشار المطالب الانفصالية لأكراد سوريا إليها، أدى إلى تذبذب مواقفها، من داعم للثورة ماديًا وعسكريًا، إلى مُهادن للدول التي تدعم النظام السوري، ومحاولة البحث عن حلول مشتركة مع إيران وروسيا. ذلك رغم وضع الرئيس، "رجب طيب أردوغان"، لخطوط حمراء حول حلب ومدن أخرى، إلا أنه لم يفعل شيئًا، لمنع الروس من تدمير هذه المدن بالكامل تقريبًا، وهذا لم يحمي تركيا من الدخول في حرب خارجية بشمال سوريا، ولا أخرى داخلية ضد الأكراد.

بدأ النظام السياسي التركي الديمقراطي ذو الصبغة الإسلامية، تحت ضغط الأحداث وابتعاد أمل الانضمام للاتحاد الأوروبي، بالتراجع التدريجي عن قيم الديمقراطية التقليدية، مثل حرية الصحافة واستقلال القضاء، وضمان الحريات العامة، وهو استنتاج كل المؤسسات الدولية المراقبة لهذه المعايير، كما بدأ بالتراجع عن حقوق الأقليات الكردية، بعد قبولها في بداية عهده.

للأسف هذه التراجعات، مهما كان مبررها، كالحرب السورية والهجرة، أو الانقلاب المزعوم والأعداء الداخليين، لا يمكن إلا أن تزيد من ضعف الموقف التركي، فالابتعاد عن القيم الديمقراطية، لم يكن يومًا وسيلة لتقوية أي دولة في العالم، بل على العكس، فالمزيد من المشاركة الاجتماعية، ولكافة أحزاب وأطياف المجتمع الحر، هو من يقوي مواقف أي سلطة وأي نظام.

على مدى السنوات التي تلت الثورات العربية، تقلبت العلاقات التركية مع الدول الأخرى بحلف الأطلسي وإسرائيل، ولكنها لم تحدث أي تغيير يذكر في طبيعة هذه العلاقات. مع ذلك تبقى تركيا، أقرب الدول إلى الحراك الديمقراطي والربيع العربي، فعودة هذا الأخير من جديد، كما نرى حاليًا في عدة دول عربية، قد يُعيد مؤشر ميزان تركيا نحو الاتجاه السليم.

■ الدول الغربية

الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فترة حكم "أوباما" ثم الرئيس "ترامب"، اتخذت مواقفًا انتهازية تجاه الربيع العربي، وذلك لهدفين: الأول هو مصالحها الاقتصادية وخصوصًا النفطية، والحفاظ على مناطق نفوذها، والثاني هو مصلحة إسرائيل، وفي بعض الأحيان قد نجد تناقضًا بين الموقفين.

استقبلت أوروبا وخصوصًا ألمانيا، مئات آلاف اللاجئين السوريين، وقدمت لهم كل وسائل العيش الكريم، ووسائل الاندماج بالمجتمعات الأوروبية، رغم وجود اتجاهات يمينية قديمة ضد المهاجرين المسلمين، العنصرية الغربية مرتبطة أكثر بذكرات التاريخ بهذه الدول، عن أوضاعها الاقتصادية، فأكثر الدول رفضًا للهجرة هي أقلها اختيارًا كوجهة نهائية لهم مثل المجر أو هنجاريا أو بولونيا، والتي لم تستقبل إلا بضعة آلاف فقط.

تأرجح مواقف الدول الأوروبية، بين مراقب للحدث، أو التابع للمواقف الأمريكية، هذا ما رأيناه مثلاً، بعد استعمال النظام السوري للغازات الكيميائية عام 2013، وتراجع "أوباما" عن شروعه بمعاوية النظام السوري، لصالح حل توافقي روسي، حيث تراجعت بريطانيا وفرنسا عن عمل أي شيء أيضاً.

الثبات السياسي لدول تُعتبر مناطق نفوذ للغرب، مثل دول الخليج، للحفاظ على السيطرة على مصادر النفط، أو وسائل النقل، كان وما زال، سياسة أمريكية ثابتة، ونرى بعد أزمة مقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي"، مدى قوة هذه النظرة، واستمرار دعم الرئيس الأمريكي للسعودية، رغم الاحتجاجات في كثير من الدول، ولأطراف المجتمع المدني بالعالم كافةً.

الحفاظ على أمن إسرائيل من منظور أمريكي هو على رأس قائمة الاهتمامات الأمريكية، ويأتي الخطر على إسرائيل من منظورهم من إيران. ولكن الحقيقة، أن الوضع الإيراني الاقتصادي والاجتماعي، لن يسمح لإيران انتهاج سياسات مواجهة مع إسرائيل، ونحن نرى سكوت إيران بشكل مستمر عن الرد، بعد كل اعتداء إسرائيلي على قواتها في سوريا، أو تهديد حلفائها بلبنان.

لا تطالب الدول الغربية إيران - برأيي - بعدم تهديد إسرائيل، وهو ما لا تفعله، أو لا تستطيع فعله، وإنما إعادة العلاقات معها، وحتى إعادة التحالف القديم الذي كان زمن الشاه، عندها

قد ترفع أمريكا، ومعها الغرب العقوبات المفروضة بحجة برنامج إيران النووي، وهو برأيي حجة واهية غير حقيقية.

إخراج إيران نهائيًا من المواجهة مع إسرائيل، بعد إخراج كافة الدول العربية، وحتى المنظمات الفلسطينية، وإمكانية التحالف الإسرائيلي الإيراني، هو برأيي، هدف السياسات الأمريكية الحالية، وبشكل خاص مُحاصرة التطلعات العربية الديمقراطية، المُمثَّلة بالربيع العربي في ظل عدم ثقتهم باستمرارية الأنظمة، كذلك إنهاء القضية الفلسطينية، المُلخصة بمشروع ما يُسمى "صفقة القرن".

استمرار الغرب بدعم الأنظمة العربية تحت شعارات المصالح، وعدم ضعفة الأوضاع، يصب بالنهاية، لتقوية عنف هذه الأنظمة ضد شعوبها، وهو ما يتعارض مع القيم الديمقراطية للشعوب الغربية، وحرب اليمن المسلحة غربيًا ومضاعفاتها المعروفة على المدنيين، هي أوضح صورة لهذا الموقف الغربي، بالإضافة للسكوت عن انتهاكات حقوق النشطاء السياسيين، في معظم الدول العربية، وخصوصًا دول الخليج.

وحده الرأي العام الغربي من يستطيع أن يُغير شيئًا من هذه المواقف الرسمية، وهذا مدعاة لنا جميعًا للعمل لتحريك هذا المجتمع المدني لصالح قضايانا، فالساسة يدافعون عن مصالح دولهم المادية، بينما المجتمع المدني، يدافع عن قيم شعوب هذه الدول.

■ إسرائيل

إسرائيل هي الخاسر الأكبر، من نجاح أي حراك ديمقراطي عربي، والرابح الأكبر من بقاء الأنظمة، وقد ترجمت ذلك فعليًا بدعمها للنظام العسكري المصري، بعد الانقلاب على الشرعية عام 2013، أو بالتحالف الحالي مع مجموعة من الدول العربية وعلى رأسها السعودية.

التراجع العربي الرسمي أمام إسرائيل، ليس عفويًا أو علامة ضعف، وإنما ترجمة لواقع التضامن الطبيعي لكل القوى المعادية للتغيير الديمقراطي العربي، كلٌّ من حساباته الخاصة، ولكن بالنسبة لإسرائيل، الأمر هو حقًا وجودي؛ لأن الرأي العام العربي، لم يكن يومًا على استعداد لتقبل وجود الدولة الإسرائيلية والتنازل عن فلسطين، أو التخلي عن دعم حقوق الشعب الفلسطيني بالاستقلال وعودة اللاجئين لديارهم، وسيتجاوب أي نظام ديمقراطي عربي مع مواقف ومطالب شعبه، مما يعتبر تهديدًا لمصالح إسرائيل. لذلك تبحث إسرائيل دائمًا عن تأمين وجودها

وديمقراطيتها بنفتيت الوطن العربي إلى طوائف، وتدمير أي أمل ديمقراطي للشعوب العربية، فهي تدرك تمامًا أنها من مخلفات الحقبة الاستعمارية، والتي اخنفت من كل بقاع الأرض.

إدًا هناك ترابط عضوي، بين دوام احتلال فلسطين، ودوام الأنظمة الاستبدادية، هذه المعادلة تحكم برأيي، باقي المعادلات بالمنطقة، وخصوصًا المواقف الغربية التي ذكرناها سابقًا؛ فقيام أنظمة ديمقراطية عربية، سيُغير بنظر إسرائيل، العلاقات المستقبلية بين العالم العربي والعالم الغربي، حيث ستبني هذه الأنظمة الجديدة علاقاتها بالغرب، على مبدأ الند والمصالح المتبادلة، وليس على مبدأ التبعية ومصالح بقاء النظام، أو توريثه كما يحدث حاليًا.

هذا التطور المُتوقع، سيؤدي تدريجيًا، إلى الدفع نحو التغيير السياسي الغربي، ليتناسب مع مفهوم المصالح الاقتصادية، وهو ما يعني تهميش الدور الإسرائيلي بالمنطقة، وعدم مركزيته لتحقيق المصالح الغربية. أظن أنه في تلك الفترة لو وصلنا إليها، سيكون تأثير اللوبيات الصهيونية بأمريكا والغرب قد بدء يخفت؛ فنجاح اللوبي الصهيوني حاليًا، هو بسبب عدم وجود ثمن عربي لدعم هذه الدول لإسرائيل، وهذا لن يكون عليه الحال في ظل دول ديمقراطية عربية.

عكس المصالح الإسرائيلية، فإن المصالح الغربية بعيدة الأمد لا تتناقض مع المصالح العربية، بل تتكامل معها؛ فالسوق العربي يشكل للغرب سوقًا استثمارية واستهلاكية لمنتجاته، كما هو الوضع مثلًا مع الصين أو الهند، ونموه وازدهاره لا يضر بل يفيد الدول المتطورة، بالإضافة إلى الحد من الهجرة وتصدير الإرهاب.

■ مستقبل الربيع العربي

لم يتوقف حراك الربيع العربي منذ بدئه، ولكن همجية وعنف النظام العربي، حد من قوة انتشاره، ولكننا نرى من جديد، عودة العمل الجماهيري في كثير من الدول، بأشكاله المختلفة من أقصى الشرق العربي لأدناه، فهناك مظاهرات البصرة ثم باقي العراق ضد الفقر والفساد والتلوث البيئي وانتشار الأوبئة، هو حراك عربي وربيعي؛ لأنه لا يحمل أي صبغة طائفية، كذلك حراك الأكراد في الشمال، ضد أحزابهم المسيطرة على السلطة بالإقليم.

نرى أيضًا حراك الشارع المغربي، وأحداث مدينتي جرادة والحسيمة بالشمال، رغم وجود حكومة شكلية نابعة عن الاحتجاجات، أو المظاهرات ضد الطائفية وسوء الإدارة في لبنان، كذلك حراك الشعب الأردني. كما شهدنا مؤخرًا أحداثًا مهمة بالسودان مع سقوط نظام "عمر البشير"، بعد فشله في حل أي مشكلة اقتصادية للبلاد، والتي أفرها الاستبداد والحصار والحرب

الداخلية، منذ استولى البشير على السلطة عام 1989. ونتابع أيضًا ثورة الشعب الجزائري الذي أسقط حكم "عبد العزيز بوتفليقة".

إدًا نرى عودة لروح الربيع العربي، مُترجمًا أيضًا، بمناضلات حقوق الإنسان، والجرائم المُرتكبة ضدّه في السعودية والبحرين والعراق ودول أخرى.

نجاح الربيع التونسي، وكونه ما زال نموذجًا للشعوب العربية، يضع تونس بموضع الخطر من الدول الاستبدادية، ولكنه يبقى شعلة للأخريين للاستمرار، فالتوافق بين الحركات السياسية والنقابية والمجتمع المدني التونسي، يعطينا الأمل أن قوى الثورة قد تختلف، ولكنها لا تتقاتل، وتصل بالنهاية دائمًا إلى التوافق، كما يحدث بكافة الدول الديمقراطية الحديثة.

الأسباب الموضوعية التي فجرت أحداث تونس ما زالت قائمة بالوطن العربي، ولم تنته الحرب على الشعب السوري، ولا أزماته الاجتماعية والاقتصادية؛ من غياب للحريات وفساد اقتصادي وانتشار للفقر والبطالة، بل زادت حدة، لذلك لا يمكن للخوف أن يكون بديلًا للحرية، وعودة بشائر الحراك العربي دليل حيوية الأمة وتحديها المستمر للاستبداد.

إن توسيع رقعة الحروب، كما نرى باليمن مثلاً، يهدف لمعاكبة الشعب على مطالبته بالحرية، كذلك استفحال الإرهاب، كما أن الاستنزاف الدائم لدولة مثل السعودية لن يؤمن لها وسائل استمرارية النظام، وبالنهاية ستقلب النتائج على النظام وتسرع بتغييره. كما أن التطورات المحتملة بالدول الداعمة للأنظمة، ونحن نرى أن المآزق الاقتصادي والسياسي للنظامين الروسي والإيراني، ستؤدي عاجلاً أم آجلاً لثورة الشعب بكليهما؛ يعكس وينهي تحالفاتهما الحالية.

في السنوات القادمة، لن تستطيع الدول الغربية وخصوصًا الولايات المتحدة الاستمرار بالدعم الثابت للأنظمة العربية، وأزمة السعودية مع المشرعين، والإعلام الأمريكي على إثر اغتيال "جمال خاشقجي"، دليل واضح على ذلك، بالإضافة للضغط نحو إنهاء حرب اليمن. وعليه؛ فإن دعائم الأنظمة الداخلية ستبدأ بأخذ احتياطاتها، وتجربة الأمراء السعوديون والأغنياء ستتكرر بدول أخرى. كما أن الطائفية والفكر المتطرف مرتبط بثبات الأنظمة، وهو أحد نتائج سياساتها، وتراجعها يعني تراجعها.

ونرى هنا أن الأنظمة تتحالف ضد الحراك العربي الديمقراطي، وهذا واضح في ليبيا ومصر، من دعم دول عدة لقوى الثورة المضادة. في المقابل، ما زلنا نرى تفكك قوى التغيير العربي، فتضامن وتكامل هذه القوى الديمقراطية على كامل الأرض العربية يجب أن يكون هو

الرد المناسب لتحالف الأنظمة. بالإضافة لوضع برامج عمل وأهداف موحدة، ونحن جميعًا نرفع نفس الشعارات، مما سيصب بخانة إعطاء فكر حدائى لانتفاضة الأمة، ويعزل كل المتطرفين والقادمين ببرامج غيبية استبدادية بديلة.

من ناحية أخرى، فإن تطوير مكونات المجتمع المدني، في غياب الأحزاب السياسية المعبرة عن مطالب الشعب، يعطي زخمًا كبيرًا للمطالب الحقوقية، بدل المطالب السياسية، مثل المطالبة بحرية السفر والتنقل والعمل، والاستثمار داخل المساحة العربية، والمطالبة بحرية تكوين النقابات المهنية والأحزاب السياسية، وحرية اختيار الممثلين بالأطر الرسمية. كما أنه يؤسس لتكوين جيل حي يستطيع قيادة البلاد فيما بعد.

بعد ثماني سنوات على بدء الزلزال الحدائى العربي، يحق لنا أن نأمل بأن نرى قادة ومفكرين جددًا، ليحملوا برامج الطبقة الوسطى وشبابها، والتي فجرت الحراك العربي. فكما رأينا في دول أخرى بالعالم، فإن أبناء الثورة هم من سيقومون باستكمال الجهد الفكري الضروري لبلورة برنامج العمل النضالي، وليس الأحزاب التقليدية، أو الكتاب والمفكرون، الذين نعرفهم، والذين إما أن انحازوا للنظام، أو فشلوا بطرح فكر مُجدد.

لا يرى البعض الضوء بآخر النفق الذي نحن به، ولكن العودة للخلف لم تعد ممكنة، والحنين إلى ليل الأنظمة، ليس حلًا، بل السير باتجاه نهار التغيير القادم.

قائمة المراجع: Bibliography

أولاً: المراجع العربية

1. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون 1377، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007.
2. قاسم أمين، تحرير المرأة، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
3. محمد أركون، نقد العقل الإسلامي، بيروت، دار الطليعة للنشر، 2009.
4. محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، بيروت، دار الساقى، 1990.
5. محمد المصباحي، مع ابن رشد، ألدان ألبيضاء، دار توبقال للنشر، 2007.
6. هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2001.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Alexis de Tocqueville, De la Démocratie en Amérique, Paris, Éditeur Pagnerre, 1850, Flammarion, 2010.
2. Charles LANCHA, Histoire de l'Amérique hispanique de Bolivar à nos jours, Paris, L'Harmattan, 2003.
3. Ernest RENAN, Qu'est ce qu'une nation, Paris, Flammarion, 2011.
4. Fernand BRAUDEL, Grammaire des civilisations, Paris, Flammarion, 1993.
5. Francis FUKUYAMA, The End of History and the last man, Free Press 1992.
6. Franck GAUDICHAU, l'ombre du Condor, le terrorisme d'Etat en Amérique latine, Revue Amnis, université de Brest, 2003.
7. Georgetown Institute For Women, Peace and Security Index, 2019, www.giwps.georgetown.edu
8. Henry LAURENS, Orientales, Paris, CNRS, 2004-2007.
9. Henry LAURENS, Aux origines de la création des États arabes- le poids de l'histoire, 1914-2014, Orient xxi, 2016, www.orientxxi.info

10. James C. SCOTT, Comparative Political Corruption, Englewood Cliffs, NJ, 1972.
11. Jean-François Médard, Clientélisme politique et corruption, Paris, Revue Tiers Monde, volume 41 No. 161, publication de la Sorbonne, 2000.
12. Marcel GAUCHET, La révolution moderne, Barcelone, Gallimard, 2013.
13. Mohammed Arkoun, La Pensée arabe, Paris, presse universitaire de France, 2010.
14. Mohammed Hachemaoui, Clientélisme et patronage dans l'Algérie Contemporaine, Paris, Karthala, 2013.
15. Montesquieu, de l'Esprit des lois, Genève, éditeur Barillot et fils, 1748. Paris, Garnier Frères Librairie-editeurs, 1874.
<http://montesquieu.ens-lyon.fr/spip.php?article810>
16. Pierre Bourdieu, Sur l'Etat, cours de Collège de France (1989-1992), Paris, le Seuil, 2012.
17. Programme pour les Nations Unies pour le développement, Rapport sur le développement humain, New-York, 2016-2019, www.undp.org.
18. Eugene Rogan , The Arabs A History, Penguin publisher, 2011.